

جامعة الأزهر  
كلية التربية  
قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع  
تخصص تخطيط اجتماعي

بحث

**”تحليل سياسات الجمعيات الأهلية العلمية في مصر  
في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية”**

ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير

إعداد

الهيثم محمد زعلان

إشراف

الأستاذ الدكتور

**محمد محمود إبراهيم عويس**

أستاذ التخطيط الاجتماعي

وكيل المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

الأستاذ الدكتور

**محمد عبد السميع عثمان**

أستاذ ورئيس قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع

عميد كلية التربية جامعة الأزهر

أستاذ م. دكتور

**إكرام سيد غلاب**

أستاذ مساعد بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع

كلية التربية - جامعة الأزهر

# لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور

**محمد عبد السميع عثمان**

أستاذ ورئيس قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع  
عميد كلية التربية جامعة الأزهر

**مشرفاً ورئيساً**

الأستاذ الدكتور

**محمد محمود إبراهيم عويس**

أستاذ التخطيط الاجتماعي  
وكيل المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

**مشرفاً وعضواً**

الأستاذ الدكتور

**أحمد يوسف بشير**

أستاذ التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية  
كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان

**مناقشاً وعضواً**

الأستاذ الدكتور

**محمود محمد محمود**

أستاذ التخطيط الاجتماعي  
عميد كلية الخدمة الاجتماعية جامعة القاهرة فرع الفيوم

**مناقشاً وعضواً**

أستاذ م. دكتور

**إكرام السيد غلاب**

أستاذ مساعد بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع  
كلية التربية جامعة الأزهر

**مشرفاً وعضواً**

﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ  
وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا  
شَرِيكَ لَهُ يُبْذِلُكَ أَمْرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ

الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأنعام ١٦٢: ١٦٣)

# شكر وتقدير

جزى الله عني خيراً كل من ساهم في خروج هذا البحث بهذه الصورة

- فكل الشكر والتقدير لهيئة الإشراف التي رزقني الله إياها .
- كل الشكر للأستاذ الدكتور / محمد عبد السميع عثمان "حفظه الله" وجزاه الله خيراً عن كل ما قدمه لي .
- كل الشكر للأخ الأكبر الأستاذ الدكتور / محمد محمود عويس "حفظه الله" شاكرًا إياه بمائة خلقه وحسن تعامله بارك الله فيه ورزقه وزاده من العلم النافع.
- كل الشكر للأستاذ الدكتور / إكرام غلاب "حفظه الله" وجزاه الله خيراً عن بذله لي.
- جزى الله خيراً كل من أسدى لي النصيح والإرشاد يبتغي بهما وجه الله تعالى .
- جزى الله خيراً كل من دعا لي بظهر الغيب ليقول له الملكين ولك مثل ما قلت .
- جزى الله والداي خيراً على ما بذلاه معي حتى أتمكن من كتابة سطور هذا البحث .
- جزى الله خيراً زملائي في الدراسات العليا على ما قدموه لي من دعم علمي ومعنوي .
- جزى الله الجميع خيراً... وأسأل الله أن يجعلني في ميزان حسناتهم جميعاً.

## الفهرست

الصفحة

الموضوع

### الفصل الأول (مشكلة البحث)

١- تمهيد .....	٢
٢- الدراسات السابقة .....	٣
٣- رؤية تحليلية للدراسات السابقة .....	١٢
٤- الوصول للمشكلة البحثية .....	١٣
٥- الأهداف و التساؤلات .....	١٤
٦- المفاهيم الإجرائية .....	١٤
أ- السياسات .....	١٤
ب- تحليل السياسات .....	١٤
ج- الجمعيات العلمية .....	١٥
د- المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية .....	١٦
٧- نوع الدراسة .....	١٦
٨- المنهج المستخدم .....	١٦
٩- أدوات البحث .....	١٦
١٠- مجالات البحث .....	١٧
أ- المجال المكاني .....	١٧
ب- المجال البشري .....	١٨
ج- المجال الزمني .....	١٨
مصادر الفصل الأول .....	١٩

### الفصل الثاني ( العلم في الإسلام )

١- العلم في القرآن .....	٢٢
٢- العلم والإخلاص .....	٢٤
٣- العلم والعمل .....	٢٦
٤- العلم النافع في الإسلام .....	٢٨
٥- العلم وطالبه .....	٣٠
٦- العلم والعالم .....	٣٢
مصادر الفصل الثاني .....	٣٥

### الفصل الثالث (الاتجاهات العلمية في تحليل السياسات)

١- ماهية تحليل السياسات .....	٣٧
٢- محال السياسة .....	٤٣
٣- طرائق ونماذج تحليل السياسات .....	٤٤
مصادر الفصل الثالث .....	٥٥

## الفصل الرابع (الجمعيات الأهلية في مصر)

- ١- مفهوم الجمعيات الأهلية ..... ٥٧
- ٢- نبذة تاريخية عن الجمعيات الأهلية في مصر (النشأة والتطور) ..... ٦١
- أ- نشأة الجمعيات الأهلية في مصر ..... ٦١
- ب- تطور الجمعيات الأهلية في مصر ..... ٦٢
- أولا :- مرحلة البدايات (القرن التاسع عشر) ..... ٦٢
- ثانيا :- مرحلة الازدهار (أوائل القرن العشرين حتى ثورة يوليو ١٩٥٢) ..... ٦٣
- ثالثا :- مرحلة الصدام والسكون (من ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى الانفتاح) ..... ٦٣
- رابعا :- مرحلة التحول الأيديولوجي (سياسة الانفتاح وسياسة الخصخصة) ..... ٦٤
- ٣- واقع الجمعيات الأهلية في مصر ..... ٦٥
- أ- الاهتمام المكثف بالجمعيات الأهلية ..... ٦٥
- ب- التنظيم الإداري للجمعيات الأهلية في مصر ..... ٦٧
- ج- تشريعات وقوانين الجمعيات الأهلية في مصر ..... ٦٩
- د- تمويل الجمعيات الأهلية ..... ٧٣
- مصادر الفصل الرابع ..... ٧٧

## الفصل الخامس الجمعيات العلمية كفرع من فروع الجمعيات الأهلية في مصر

- ١- مفهوم الجمعيات العلمية ..... ٨١
- ٢- أهداف الجمعيات العلمية ..... ٨٢
- ٣- نبذة تاريخية عن نشأة الجمعيات العلمية ..... ٨٣
- \* على المستوى العالمي ..... ٨٣
- \* على المستوى المحلي ..... ٨٥
- ٤- الإنجازات التي ساهمت بها الجمعيات العلمية المصرية ..... ٨٧
- ٥- المعوقات التي تحد من نشاط الجمعيات العلمية المصرية ..... ٨٨
- ٦- تبعية الجمعيات العلمية المصرية ..... ٨٩
- ٧- التصنيف النوعي للجمعيات العلمية في مصر ..... ٩١
- ٨- تمهيد للدراسة العملية ..... ٩٢
- مصادر الفصل الخامس ..... ٩٤

## الفصل السادس ..... (نتائج أدوات الدراسة)

- تمهيد ..... ٩٦
- المبحث الأول ... نتائج دليل تحليل المضمون ..... ٩٧
- المبحث الثاني ... نتائج استمارة الأنشطة ..... ١٠١
- المبحث الثالث ... نتائج دليل تحليل الميزانيات ..... ١١٠
- المبحث الرابع ... نتائج دليل مقابلة الخبراء ..... ١١٩

## الفصل السابع ملامح سياسات الجمعيات العلمية

- أ- الأهداف التي تسعى الجمعيات العلمية لتحقيقها ..... ١٢١
- ب- الإطار الإيديولوجي المصاحب لسياسات الجمعيات العلمية ..... ١٢٤
- ج- الإطار القانوني الذي تتحرك في خلاله سياسات الجمعيات العلمية ..... ١٢٥
- ٢- صنع سياسات الجمعيات العلمية..... ١٢٨
- أ- المشاركون في صنع سياسات الجمعيات العلمية. .... ١٢٨
- ب- المستفيدون من سياسات الجمعيات العلمية ..... ١٣٠
- ج- علاقة الجمعيات العلمية بالهيئات الأخرى وتأثير ذلك علي عملية صنع السياسات ..... ١٣١
- د- سياسة الدولة نحو البحث العلمي وعلاقة ذلك بسياسات الجمعيات العلمية ..... ١٣٤
- ٣- تنفيذ سياسات الجمعيات العلمية ..... ١٣٥
- أ- الأنشطة العلمية التي تمارسها الجمعيات العلمية ..... ١٣٥
- ب- السياسات المالية للجمعيات العلمية ..... ١٤١
- ١- مصادر التمويل ..... ١٤٢
- مصادر تمويل حكومية ..... ١٤٢
- مصادر تمويل غير حكومية ..... ١٤٢
- ٢- الإنفاق ..... ١٤٩
- ٤- مشكلات تواجه الجمعيات العلمية ..... ١٥٢
- أ- مشكلات تمويلية ..... ١٥٣
- ب- مشكلات إدارية..... ١٥٣
- ج- مشكلات أخرى ..... ١٥٤
- النتائج النهائية لبحث ..... ١٥٥
- أفكار بحثية مستقبلية ..... ١٦٠
- المصادر ..... ١٦١
- الملاحق ..... ١٧٢- ١٩٧

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الإنجليزية

## الفصل الأول

### مشكلة البحث

- ١- تمهيد .
- ٢- الدراسات السابقة .
- ٣- رؤية تحليلية للدراسات السابقة .
- ٤- الوصول للمشكلة البحثية .
- ٥- الأهداف .
- ٦- التساؤلات .
- ٧- المفاهيم الإجرائية :
  - أ- السياسات .
  - ب- تحليل السياسات .
  - ج- الجمعيات العلمية .
  - د- المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية .
- ٨- نوع الدراسة .
- ٩- المنهج المستخدم .
- ١٠- أدوات البحث .
- ١١- مجالات البحث:
  - أ- المجال المكاني .
  - ب- المجال البشري .
  - ج- المجال الزمني .



## تمهيد :

يلعب العمل الأهلي الذي يقوم على التطوع دوراً كبيراً إلى جانب القطاع الحكومي وذلك في تحمل مسؤولية التنمية والنهضة الشاملة للبلاد .والعمل الأهلي يمثل جزءاً من النسيج المجتمعي ،وبالتالي فهو يتأثر بالتغيرات العالمية ،وعليه فإن لم يواكب تلك التغيرات بنفس المعدل التغيري الإضطرادي فإنه من المتوقع أن يواجه عقبات كثيرة تحول بينه وبين تحقيق أهدافه .ونظراً لإدراك الأمم المتحدة أن العمل الأهلي التطوعي في مختلف دول العالم أصبح مدعواً بقوة إلى تطوير أهدافه وسياساته لمواجهة انعكاسات العولمة "لهذا فقد قررت الأمم المتحدة تسمية عام ٢٠٠١ عاماً دولياً للتطوع"<sup>(١)</sup>، يتم من خلاله طرح مفاهيم وسياسات وقضايا العمل التطوعي للمناقشة والحوار . وتوجه المؤتمرات الدولية والمحلية الاهتمام بالبحوث والدراسات في مجال العمل الأهلي على مستوى دول العالم وذلك للكشف عن ملامح هذا القطاع والتعرف على المشكلات التي تواجهه وذلك من أجل تطوير أدائه . وبدورها فالجمعيات الأهلية - لسان حال العمل الأهلي - تحاول كلاً تبعاً لنشاطها تحقيق جزءاً من الهدف العام للدول النامية وهو النهوض الشامل .ومن ضمن أنشطة الجمعيات الأهلية العمل في مجال النهضة العلمية وذلك من خلال الجمعيات العلمية التي تقوم على العمل التطوعي وتتمثل القيمة الحقيقية لهذا العمل حسبما تصفها "فرخنده حسن" «في إرساء الدعامة الأساسية لعناصر النهضة العلمية للمجتمع ككل وفي سبيل تحقيق ذلك تقوم الجمعيات العلمية بتشجيع القيام بالدراسات والبحوث العلمية في مختلف القطاعات وتدعيم الروابط وتبادل الأفكار والمعرفة بين المشتغلين بالعلوم في داخل البلاد وخارجها وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية»<sup>(٢)</sup> . من المتوقع أن التحولات الأيديولوجية التي طرأت على البلاد وألقت بظلالها على معظم هياكل المجتمع والسياسات المنظمة لها أثرت على سياسات الجمعيات العلمية حيث أنها تسير على درب سياسة مرتبطة بالواقع.... ومن هنا تأتي أهمية عمليات تحليل السياسات وذلك في معرفة مظاهر تأثير سياسات الهياكل التنظيمية - بما فيها الجمعيات العلمية- بعمليات التحول الأيديولوجي وهذا ما سيحاوله البحث الراهن من خلال تطبيق أسلوب تحليل السياسات على سياسات الجمعيات الأهلية العلمية في مصر من أجل أداء أفضل لها.

وفي ضوء ما سبق تمت مراجعة العديد من الدراسات السابقة التي تناولت العمل الأهلي في الخارج ،ثم على المستوى القومي في مصر وارتباطه بالخدمة الاجتماعية ،ثم التخطيط الاجتماعي ودوره في

تحليل السياسات وذلك في إطار الجمعيات الأهلية ، وأخيراً ما تناولته البحوث حول الجمعيات العلمية ومهامها.... وذلك على النحو التالي .....

### الدراسات السابقة

في دراسة لكل من "أماني قنديل" و"سارة بن نفيسه"<sup>(٣)</sup> حاولا فيها التعرف على مظاهر التطور العالمي في الاهتمام العلمي بدراسة المنظمات الأهلية وقد أوضحت الدراسة أنه على "المستوى العالمي" تأسست العشرات من الجمعيات العلمية التي تضم الجماعة الأكاديمية العاملة في المجال البحثي في أوروبا والولايات المتحدة وكندا ، ثم في مرحلة تالية أكثر حداثة تأسست جمعيات علمية بهدف الانفتاح على القطاع الثالث (القطاع الأهلي) في الدول النامية ودول أوروبا الشرقية على وجه الخصوص ، ومن أمثلة هذا النمط الأخير من الجمعيات العلمية جمعية دراسات القطاع الثالث International society for Third Sector (Research) والتي تأسست عام ١٩٩٢ ويسعى هذا التجمع العلمي نحو تطوير المعرفة بهذا القطاع وتوسيع نطاق الاهتمام بالدول النامية ودول أوروبا الشرقية وفتح قنوات الاتصال بين الباحثين في مناطق العالم المختلفة .

وعلى "المستوى العربي" فقد كشفت الدراسة عن ندرة الكتابات وتشتتها وصعوبات جمع البيانات الأولية عن الموضوع مما يفسر محدودية اهتمام البحث العلمي بالجمعيات الأهلية في الأقطار العربية ويرى الباحثان أن من المتوقع أن تكون نقطة البداية لتغيير هذا الواقع هو الدور الرائد الذي يمكن أن تلعبه الجامعات أو مراكز البحث لجذب الأنظار نحو هذا المجال البحثي الذي يكتنفه الكثير من المصاعب. ومن أجل كشف معالم الطريق نحو تحقيق هدف جذب الأنظار نحو هذا المجال البحثي من أجل تفعيل أدائه داخل المجتمع أجريت عدة دراسات للتعرف على الواقع البحثي للقطاع الأهلي فقد قام "محمد حافظ دياب"<sup>(٤)</sup> بعمل مسح ببلوجرافي للبحوث المهمة بالجمعيات الأهلية العربية وقد حصرت تلك الدراسة ٣٦٣ بحثاً وتناول هذا المسح طبيعة البحوث والفترات الزمنية التي أجريت فيها والدول القائمة بها والحقل المعرفي المدروسة من خلاله والنظريات التي انطلقت من خلالها والمناهج والأدوات .

وعلى نفس الوتيرة سارت "البنّي محمد عبد المجيد"<sup>(٥)</sup> ولكن بصورة تخصصية حيث قامت باستخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع بحوث تنظيم المجتمع - أحد طرائق مهنة الخدمة الاجتماعية - التي تناولت الجمعيات الأهلية منذ عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٩٦ مع استخدام تحليل المضمون وقد تم حصر ٥٥ بحثاً طبقت عليهم استمارة تحليل مضمون تضمنت الفئات الرئيسة الآتية (موضوع البحث - تاريخ إجراءاته - المجال المكاني - نوع الجمعية - نوع البحث - الأدوات - أهم النتائج - توصيات الباحثين) .

استفادة البحث الراهن من الدراستين السابقتين كانت في فهم الآليات التي تتحرك فيها الجمعيات الأهلية مما ساعد على الاستيعاب الأولي لواقع الجمعيات الأهلية قبل الدراسة التفصيلية.

من الدراسات التي اعتمدت على تحليل وثائق الجمعيات غير الحكومية دراسة لـ "سوزانا برودنت"<sup>(٦)</sup> (Prudent-Ella-Susannna) وقد قامت بدراسة حالة لتحالف الجمعيات غير الرسمية للمعاقين ذهنياً وذلك في ضوء التغير الاجتماعي والواقع المجتمعي ومدى تأثير سياسات وبرامج التحالف بالتغيرات التي تطرأ على أيديولوجية المجتمع ، واعتمد هذا البحث على تحليل ونقد بيانات ووثائق تحالف الجمعيات غير الرسمية للمعاقين ذهنياً (ILSMH) مع إجراء المقابلات والاستبيانات مع أعضاء ذلك التحالف وذلك من خلال منهج دراسة الحالة . وقد تناول ذلك البحث تاريخ تلك المنظمة غير الحكومية مع تقويم معالجة القضايا التي تعرضت لها المنظمة، كما تناول البحث عمليات صنع السياسة داخل المنظمة وسير العمليات التنظيمية داخل المنظمة ، كما تناول سياسة المنظمة في الدفاع عن حقوق المعاقين ذهنياً وجهودها المبذولة في تنفيذ تلك السياسة . وتتشابه تلك الدراسة مع البحث الراهن في الخطوط العامة من حيث التحليل وتأثير المنظمة بالتغيرات التي تطرأ على أيديولوجية المجتمع إلا أنها تختلف عن البحث الراهن في المجتمع الذي أجريت فيه علاوة على العينة المستخدمة وأسلوب التحليل .

وعلى نفس وتيرة الدراسة السابقة قامت "نادية زغول"<sup>(٧)</sup> بدراسة مشكلات العملية التخطيطية لجمعيات رعاية الطفولة بمحافظة الجيزة وقامت بتطبيق الدراسة على أربع جمعيات حيث قامت الباحثة بتحليل محتوى محاضر جلسات مجلس الإدارة والتقارير السنوية والحساب الختامي والميزانيات ، أيضاً قامت بمسح شامل لأعضاء مجالس الإدارة للجمعيات الأربع.

وقد اتضح من نتائج هذه الدراسة أن هناك الكثير من المشكلات والمعوقات التي تواجه العمليات التخطيطية في مؤسسات إيواء الأطفال بمحافظة الجيزة ومنها :-

- ١- عدم وجود أهداف إستراتيجية واضحة لتلك المؤسسات .
- ٢- توجد أهداف تسعى المؤسسات الإيوائية إلى تحقيقها لكن تقابلها صعوبات تنفيذية.
- ٣- تفتقد مؤسسات الإيواء إلى المخططين المتخصصين في إعداد إطارات تخطيطية على المستوى المطلوب .

٤- عدم وضع معايير محددة للأولويات عند التخطيط لبرامج الرعاية داخل هذه المؤسسات كما أنه لا توجد إستراتيجيات بديلة.

٥- عملية تنفيذ البرامج والمشروعات تواجه بمشكلة كبيرة وهي موقف الميزانية .

٦- تواجه عملية المتابعة صعوبات ترجع إلى أن عملية المتابعة لا يتوفر لها معايير محددة لمعدلات أداء الأنشطة بالمؤسسات .

وتتفق هذه الدراسة مع البحث الراهن في استخدام أسلوب تحليل المحتوى على معظم الوثائق المستخدمة مما يعزز استخدام أداة تحليل المضمون مع وثائق الجمعيات الأهلية كما أن نتائج البحث توضح المشكلات التخطيطية التي من الممكن أن توجد في الجمعيات العلمية ومن ثم يسهل تصنيفها ووضع مؤشرات الحلول المناسبة لها في ضوء المعطيات الأكاديمية والعملية.

وفي نفس اتجاه دراسة العمليات التخطيطية داخل الجمعيات الأهلية قامت "كاترين كيونينغام" (Cunningham, Catherine)<sup>(٨)</sup> بدراسة تخطيط المنظمات غير الحكومية لبرامج تعليم الكبار ومحاولة فهم ديناميكيات التخطيط داخل المنظمات غير الحكومية والذي بدوره سوف ينعكس على تطوير مداخل ممارسة التخطيط من أجل تحقيق أهداف المجتمعات في التنمية ، وقد سعى هذا البحث إلى استكشاف العلاقة بين عمليات التخطيط ومحتوى التخطيط وكانت المرجعية النظرية لمفاهيم البحث مستمدة من نظرية القيادة ونظرية التفاوض وقد أوضح البحث العلاقات بين المعونة الكندية والمنظمات غير الحكومية وأيضاً الدور الذي تلعبه المنظمات عابرة القارات في نشر الثقافة .

وفي سبيل تحليل المنظمات غير الحكومية قام "جيل فاند" (Gelfand - Jan - Barry)<sup>(٩)</sup> بتحليل صندوق (سان إسيدرو) لممارسة المشاركة وهو عبارة عن منظمة كولومبية غير حكومية تعمل مع الريف الفقير في الجزء الشمالي من القطر ( FSI ) وقد تم تحليل المنظمة من خلال " دراسة الحالة " وتم تحليل وثائق المنظمة و إجراء مقابلات مع الأفراد و الجماعات داخل المنظمة (العاملين) وخارج المنظمة (المستفيدين ) وقد توصل البحث إلى أن منظمة (FSI) تركز مساعدتها على أعضاء المجتمع المحلي و تعمل على إكسابهم المهارات اللازمة لإحداث عمليات التحول التنموية .

وفي ضوء ارتباط سياسات الرعاية الاجتماعية ببرامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي أوصى " عبد العزيز مختار"<sup>(١٠)</sup> بضرورة اتساق جهود الجمعيات الأهلية التطوعية مع أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي بحيث تسعى إلى التقليل ما أمكن من الآثار الاجتماعية السلبية لتطبيق برامج الإصلاح

الاقتصادي الهيكلي ، كما أوصى بإعادة النظر في آليات و أجهزة العمل الاجتماعي في مصر بحيث لا تتعارض مع المتغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الراهنة . و من هنا تظهر أهمية البحث الحالي حيث تم دراسة انعكاسات المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتي نتج عنها تغيرات تشريعية وذلك على سياسات الجمعيات العلمية في مصر .

وبصورة أكثر تخصصية نادت دراسة "خليل عبد المقصود"<sup>(١١)</sup> بالعمل على إنشاء اتحاد نوعي للجمعيات الأهلية في مجال التعليم مما يتيح الفرصة لتبادل الخبرات وتراكمها مع بناء قاعدة بيانات ومعلومات وإصدار دليل للجمعيات الأهلية العاملة بالتعليم من خلال الاتحاد النوعي . وقد أفادت هذه الدراسة في الإشارة إلى أهمية دراسة واقع الاتحاد النوعي للجمعيات الثقافية والعلمية والدينية ودوره مع الجمعيات العلمية وهذا ما حدث في البحث الراهن .

تحليل السياسات اتجاه علمي حديث وقد أوصت "إحدى الندوات"<sup>(١٢)</sup> بأهمية تحليل السياسات المختلفة في كافة الأنظمة وفي ضوء واقع المجتمع وباستخدام نماذج تحليل السياسة المعتمدة . واعترافاً بأهمية تحليل السياسات قامت "سلوي شعراوي جمعة"<sup>(١٣)</sup> بتحليل الاتجاهات الحديثة في السياسات العامة ، وانتهت إلى بعض النتائج العامة التي تنبئ بأن المستقبل يتجه نحو تدعيم هذا العلم وذلك استناداً إلى المنطلقات الآتية :

١- قدرة تحليل السياسات العامة على التأقلم مع المتغيرات العالمية ، فمن ناحية أولى ومع طغيان البعد الدولي وظهور تأثيره الواضح على عملية تحديد الأولويات ، أصبح هناك ما يمكن تسميته بالسياسات العامة الدولية "Global Public policy" ، ومن ناحية أخرى ومع تغير دور الدولة أصبحت دراسات السياسات العامة تتناول بالدراسة والتحليل القضايا والفاعلين الجدد، ولقد أعطت هذه المرونة دفعة واستمرارية لحقل تحليل السياسات .

٢- على الرغم من الصبغة العلمية لهذا العلم ، فإن ذلك لم يمنعه من الأخذ بكافة الأركان والعناصر التي تسمح ببناء نظري قوي وأساليب تحليل ذات صبغة علمية تسمح بالقياس وقدر من التنبؤ ، وهذا ظهر من ناحية في المنهجية الجديدة القائمة على محاولة القياس والخروج بأنماط عامة قابلة للتطبيق ، ومن ناحية ثانية بدأ الاهتمام بآراء المستفيدين والمتأثرين بالسياسات بحيث أصبحت هذه السياسات تعكس رغبات المواطنين .

٣- تعاظم أهمية مهنة محلل السياسات العامة وبروز الوزن الكبير لوظيفة محلل السياسات تلك الوظيفة التي كانت مهمشة في العديد من البلدان .

٤- بروز رؤية جديدة لوظيفة محلل السياسات تجمع ما بين الحيادية والموضوعية والرشادة من ناحية والنظرة القيمة للسياسات من ناحية أخرى .

في هذا السياق أجريت عدة دراسات من خلال نماذج معتمدة في تحليل السياسات فقد قام "فؤاد حسين" <sup>(١٤)</sup> بدراسة السياسة الاجتماعية في مصر من خلال دراسة حالة وزارة الشؤون الاجتماعية وقد اعتمد في هذه الدراسة علي نموذج (جيل) "David-G-Gil" في تحليل السياسات وقد استخلصت الدراسة عدة اعتبارات لتحليل السياسة الاجتماعية منها :

١- أخذ العوامل المجتمعية في الاعتبار والتي تعد بمثابة محددات لوضع وتنفيذ السياسة وهذه العوامل متمثلة في العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية .

٢- مدى توافق قضايا السياسة الاجتماعية وأهدافها واتجاهاتها مع مشكلات المجتمع المصري وقضاياها الملحة .

٣- مدى ملائمة أدوات تنفيذ السياسة لتحقيق الأهداف المجتمعية .

واعتماداً على نفس النموذج (جيل) قام "ريتشارد ستون" (Ston-M-Richard) <sup>(١٥)</sup> بتحليل سياسة الرعاية الصحية وذلك من أجل النهوض المستقبلي بهذه الرعاية ،وقد سعت الدراسة للإجابة عن عدة تساؤلات حول سياسة الرعاية الصحية مثل خصائص سياسة الرعاية الصحية وميكانيزمات الحكومة في تحقيق الرعاية الصحية ، ودور الخدمة الاجتماعية في رسم سياسة الرعاية الصحية ، وحساب تكلفة الرعاية الصحية مع تقويم أهداف سياسة الرعاية الصحية. أيضاً قام "عماد حمدي داوود" <sup>(١٦)</sup> باستخدام نموذج "D.Gil" لتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية للطفولة في مصر وذلك لتحديد مسار واتجاهات سياسات رعاية الطفولة في مصر وتم ذلك من خلال دراسة حالة وزارة الشؤون الاجتماعية . ومن ضمن الأبحاث التي اعتمدت على تحليل السياسات دراسة " مني محمود عويس " <sup>(١٧)</sup> حيث تحددت مشكلة الدراسة عندها في تحليل سياسة الرعاية لضحايا الجريمة في ضوء نموذج مقترح للتحليل يتناسب وطبيعة المرحلة التي وصلت إليها سياسة الرعاية لضحايا الجريمة بغرض التعرف على ملامح السياسة وكيفية صنعها وأوجه الرعاية اللازمة لضحايا الجريمة والأجهزة القائمة على تقديم الرعاية وإسهامات مهنة الخدمة الاجتماعية وصولاً إلى مؤشرات تخطيطية تسهم في نجاح تنفيذ سياسة الرعاية لضحايا الجريمة باعتبارهم موارد بشرية لهم دورهم في تنمية المجتمع . وقد استخدمت الباحثة نموذج مقترح في تحليل السياسات وذلك بعد عرضها لنماذج عديدة من نماذج تحليل السياسات . وقد تمت الاستفادة من هذه الدراسة في أسلوب عرض وتحليل نماذج تحليل

السياسات وكذلك الخروج إلى تصور يساعد على تحليل سياسات الجمعيات العلمية . وفي ضوء التعرف على سياسات الرعاية الاجتماعية للمعاقين في مصر قام " محمد عويس" <sup>(١٨)</sup> بدراسة سياسات وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال الصم وضعاف السمع وذلك من أجل الانتهاء إلى مؤشرات لتطوير السياسة الاجتماعية في مجال رعاية الصم وضعاف السمع مع بيان المهام المهنية للأخصائي الاجتماعي لممارسة السياسة في إطار المنظمات الاجتماعية في مجال الصم والإعاقات السمعية ، وقد اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي التحليلي لمتغيرات البحث باستخدام منهج "دراسة الحالة" وكذا بعض تقنيات المسح الاجتماعي وفق إطار تكاملي يؤدي إلى التحليل الكيفي لنتائج تطبيق أدوات جمع البيانات وهي

أ- دليل مقابلة مقننة مع الخبراء والمتخصصين .

ب- دليل مقابلة مقننة مع المستفيدين ( العملاء ) هذا بالإضافة إلى التحليل الكيفي لمضمون الوثائق المتاحة .

وفي سبيل مواجهة مشكلة بطالة المتعلمين قامت "كريمة مرسى" <sup>(١٩)</sup> بتحليل سياسات الدولة لمواجهة مشكلة بطالة المتعلمين في ظل التخصصية وقد هدفت هذه الدراسة وصف وتحليل سياسات الدولة لمواجهة مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات والمدارس الفنية المتوسطة في فترة التسعينيات وذلك من خلال تحقيق الآتي :

- ١- الوقوف على أهم ملامح التغيير التي طرأت على هذه السياسة وإدراك وفهم القضايا التي تعالجها .
- ٢- محاولة الكشف عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت وراء نشأة هذه السياسة .
- ٣- الوقوف على جدوى هذه السياسة ومدى ملاءمتها للواقع الاجتماعي وتعبيرها عنه وعن احتياجات الشباب الفعلية .

٤- محاولة التوصل إلى مجموعة مؤشرات ومقترحات تخطيطية تفيد في تعديل أو تطوير هذه السياسات بما يتلاءم مع ظروف واحتياجات المجتمع .

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن سياسة الدولة لمواجهة مشكلة بطالة المتعلمين كانت فيما مضى ترتبط بالنموذج المؤسسي التحليلي الذي تتدخل فيه الدولة لتوفير الخدمات الاجتماعية لكافة شباب الخريجين والمتمثلة في سياسة التوظيف الحكومي ، أما الآن فقد تركت توفير فرص العمل لقوى السوق (العرض والطلب) ، ورغم ذلك لم يتم إلغاء سياسة التوظيف الحكومي مما يجعل سياسات مواجهة البطالة في الوقت الحالي تتأرجح ما بين النموذج الفردي العلاجي والنموذج المؤسسي التحليلي وهذا يعتبر من أهم أسباب عدم نجاح السياسة الحالية لمواجهة البطالة في الوقت الحالي. وقد تمت الاستفادة من هذه

الدراسة في تكوين أدوات البحث كما أنه وتبعاً لنتائجها فإن السياسة الجديدة للدولة نحو توفير الخدمات الاجتماعية قد تتسحب على الجمعيات الأهلية في الوقت الراهن ، فبعد أن كانت معظم الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية مدعومة من الدولة أهتز هذا الوضع بعد أن تعالت أصوات عده داخل السلطة التنفيذية مطالبة برفع اليد عن ذلك الدعم. وقد حاول البحث الراهن دراسة تلك الجزئية وانعكاسها على أداء الجمعيات العلمية.

هناك عدة دراسات قامت بإجراء عمليات تحليل السياسات على جوانب عدة في السياسة المصرية فقد قام "احمد حسين عبد الرازق"<sup>(٢٠)</sup> باستخدام نموذج "D.Gil" لتحليل الجوانب الاجتماعية لسياسة الرعاية الصحية للتعرف على مسار واتجاهات السياسة الصحية في المجتمع المصري. وقام "شفيق أحمد شفيق"<sup>(٢١)</sup> بتحليل سياسة التوطين في المجتمعات الصحراوية المستحدثة وذلك من خلال تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت وراء نشأة سياسة التوطين والتغيرات التي اعترت هذه السياسة في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٠. أما "محمد الحمزاوي"<sup>(٢٢)</sup> فقد قام بدراسة سياسة الرعاية الاجتماعية في مجال القوى العاملة وذلك بهدف توصيف مستوى الأداء والفعل الحكومي لسياسة الرعاية الاجتماعية وسياسة تنمية القوى البشرية في مجال القوى العاملة والتوصل إلى المؤشرات التخطيطية التي يعتمد عليها عند وضع سياسة الرعاية الاجتماعية في مجال القوى العاملة.

على مستوى تحليل سياسات المنظمات قامت "باربرا فيليب" (fillip - barbara)<sup>(٢٣)</sup> بتحليل سياسة البنك الدولي تجاه قضايا البلدان النامية. وفكرة "البلدان النامية" في فترة متقدمة من الحرب الباردة (آخر ١٩٨٠ حتى أول ١٩٩٠) أصبحت تمثل على نحو متزايد محوراً رئيساً من محاور تحقيق الديمقراطية وذلك من قبل الحكومات الديمقراطية وقد تصاعد هذا الاهتمام في الوقت الراهن من أجل تحقيق هدف تلك البلدان في النمو، ومدخل التنمية الاقتصادية أهم مداخل تحقيق هذا الهدف ، ومن هنا يبرز دور البنك الدولي في تحقيق ذلك الهدف. والبحث يعتمد على دراسة حالة البنك من أجل الوقوف على عملية صنع القرار داخل منظمة دولية وذلك باستخدام طرائق منهجية تتضمن تحليل محتوى وثائق البنك الدولي مع إجراء مقابلات مع أعضاء وكوادر البنك الدولي. وقد اعتمد ذلك البحث على نظرية المنظمات كمرجعية لتحليل السياسة. وقدم البحث عدة نتائج تنظم عمليات تحديد الأولويات عند التعامل مع قضايا البلدان النامية .

على مستوى الجمعيات العلمية أشار تقرير "المجالس القومية المتخصصة"<sup>(٢٤)</sup> في ١٩٨١ إلى أن الجمعيات العلمية قدمت خدمات لا تنكر في دفع عجلة العلم وإرساء قواعده على أسس لو استمر دعمها



بالقدر المطلوب لكان لمصر الآن شأن آخر بين الأمم التي شقت طريقها وبلغت بالعلم غايات لم يكن مستحيلاً علي مصر بلوغها ، وعلى هذا الأساس أوصى التقرير بالاهتمام بتلك الجمعيات وتدعيمها. هذه التوصية من المجالس القومية المتخصصة لم تقابل بنفس درجة الحماس الذي تحمله ويوضح ذلك الوضع الحالي لمعظم الجمعيات العلمية وهذا ما جعل المجالس القومية تجدد التوصية بصورة مختلفة بعد ١٩ عام وذلك من خلال "تقرير لها عام ٢٠٠٠" (٢٥) أوصت فيه بالاهتمام بالجمعيات العلمية لدورها الريادي الهام في مجالات البحث العلمي وإثراء المعرفة وتقديم الدعم المستمر لها حتى تتمكن من ممارسة دورها في النشر العلمي. والاهتمام بالجمعيات العلمية يظهر جلياً في التقارير الدولية ففي تقرير تم إعداده عن الجمعيات العلمية خلال العصر الذهبي للعلم بهولندا "١٨٥٠-١٩١٤" (٢٦) وضح أن الاهتمام المتنامي بالعلم يمكن أن يرى في تاريخ الجمعيات العلمية كثيرة العدد بهولندا. وقد أبرز التقرير الأدوار الكبيرة التي لعبتها في خدمة قضايا العلم وكيف أن الجمعيات العلمية كانت بمثابة حلقة الوصل بين العلماء كلاً في مجال اهتمامه، كما أوضح التقرير أنه مع عام ١٨٦٠ أصبح هناك اهتماماً متزايداً بإنشاء الجمعيات العلمية حيث كان هناك ٨٩ جمعية ثقافية وعلمية ارتفع ذلك العدد ليصل بعد خمسين عاماً إلى ١١٤ جمعية علمية. وقد أوصى التقرير بضرورة فحص العلاقة بين ظاهرتي ازدهار العلم وانتشار الجمعيات العلمية. وفي محاولة للنهوض بأداء الجمعيات العلمية في مصر قام "محمود حافظ" (٢٧) بوضع مقترحات لدعم الجمعيات والنهوض برسالتها العلمية وهي :-

١- بالنسبة للصعوبات المالية يقترح أن ترفع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ميزانية الجمعيات العلمية إلى القدر الذي تتطلبه الظروف الراهنة وذلك بخلاف النسبة المئوية من ميزانية البحوث والأنشطة التي يدعم منها النشر العلمي بالجمعيات العلمية.

٢- بالنسبة للصعوبات المكانية التي تعانيها الجمعيات العلمية التي ليس لها مقر فيقترح أن تشجع الجهات المسؤولة في اتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة مبنى مجمع للجمعيات العلمية وعلمائها [دار العلماء أسوة بدار الكتاب] مزود بقاعات للمحاضرات والندوات والمؤتمرات والمرافق الأخرى اللازمة للقيام بالأنشطة العلمية المختلفة .

٣- أن تشجع الأكاديمية في اتخاذ الخطوات اللازمة لاستصدار تشريع يسند إليها الإشراف المالي والإداري على الجمعيات العلمية ، وأن تضع الأكاديمية تعريفاً دقيقاً للجمعية العلمية يستهدف جدية إقامة الجمعية في ضوء ما تحدده من أهداف وما يمكن أن يتوافر لها من إمكانيات بشرية ومالية كما يستهدف تجنب تكرار قيام جمعيات لها نفس الأهداف توخياً لتجميع الجهود وتنسيقها.

٤- أن تقوم الجمعيات العلمية بعقد مؤتمر سنوي (المؤتمر السنوي للجمعيات العلمية) تحت رعاية أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا تناقش فيه القضايا العلمية العامة وأوضاع الجمعيات العلمية وإنجازاتها وغير ذلك من أنشطتها وانعكاس ذلك على قضايا التنمية.

٥- تشجيع إقامة جمعيات علمية أو فروع من الجمعيات في بعض البلاد الكبرى حيث الجامعات الإقليمية ومراكز البحوث ، ويمكن للأكاديمية أن تقوم بدور رائد في هذا المجال .

٦- أن تطرح أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا على بعض الجمعيات العلمية مشاكل قومية معينة لمناقشتها وإبداء الرأي العلمي فيها واقتراح حلول لها، كما يمكن للأكاديمية أن تعهد إلى الجمعيات العلمية بالإسهام في تبسيط وتأريخ العلوم وإعداد التراجم والمؤلفات التي تخدم نشر الثقافة العلمية في مصر.

المقترحات السابقة وضعها أحد الخبراء في حقبة زمنية صاحبت أيديولوجية معينة حاول البحث الحالي الاستفادة منها والتحقق منها في ضوء التغيرات الراهنة. هذا وقد أوصت "فرخندة حسن" (٢٨) بـ:

١- سد الفجوة بين الجمعيات العلمية وبعضها البعض وتدعيم الصلات بينهما انطلاقاً من أن هدف الجميع هو خدمة المجتمع وتطويره.

٢- يجب على الجمعيات العلمية أن تتحصن بالمهارات الإدارية التي تزيد من فعاليتها وتقوي القدرات البشرية.

ما وصل إليه هذا البحث يعتبر رؤية فنية لأحد جوانب سياسات الجمعيات العلمية وعلى ضوءها أمكن تبين بعض أوجه القصور في الجمعيات.

وفي صورة أكثر تخصصية في دراسة الجمعيات العلمية من الداخل أجريت عدة دراسات مختلفة في هذا المجال ، فقد قامت "فؤاده البكري" (٢٩) بدراسة النشاط الاتصالي بالجمعيات الثقافية والعلمية في مصر وقد خرجت بضرورة إقامة حلقة وصل بين طلاب الجامعات العلمية وذلك من أجل تحقيق النفع العلمي والمجتمعي لكل من الطلاب والجمعيات والمجتمع. وقام "أسامة القلش" (٣٠) بدراسة دور مكاتب الجمعيات العلمية في خدمة البحث العلمي وذلك من خلال تناول مكاتب جمعيات العلوم البحتة والتكنولوجيا بالقاهرة الكبرى ، وقد قامت الدراسة بالعروج على قطاع الجمعيات العلمية وإبراز كينونته داخل المجتمع وأنه موضوع لم يحتل مكانته الحق وسط الموضوعات البحثية في جمهورية مصر العربية -على حد قول الباحث- . وقد أشارت الدراسة إلى معوقات كثيرة تكتنف قطاع الجمعيات العلمية منها معوقات إدارية وتخطيطية ومعوقات تمويلية. وقد قدم الباحث مقترحات كثيرة في ضوء رؤيته الأكاديمية لهذا القطاع، مقترحات تمت الاستفادة منها في عملية تحليل السياسات في البحث الراهن . وفي دراسة استطلاعية لـ"تبيل

صادق<sup>(٣١)</sup> تم فيها التأكيد على الأهمية العلمية والعملية للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وهي مسجلة كجمعية علمية- ولعل أبرز ما قامت به الجمعية هو إنشاء مدرسة الخدمة الاجتماعية (المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة حالياً). كما أبرزت تلك الدراسة أهمية مكتب البحوث الاجتماعية الذي تضمه الجمعية حيث أكدت الدراسة على أن مثل هذه المكاتب تعتبر من الأجهزة المعاونة لأجهزة تنظيم المجتمع حيث أن لها تأثيرها الكبير في تمكين أجهزة تنظيم المجتمع من أداء رسالتها على أسس سليمة. وقد وضعت الدراسة يدها على بعض المشكلات التي تواجه الجمعية وهي مشكلات تخطيطية ، ومشكلات في التنسيق مع الجهات الأخرى ، وبعض القصور في التكنيكات الفنية للتنفيذ ومشكلات تمويلية. وكلها جوانب قصور تحتاج إلى دراسة دقيقة لوضع اليد على أنسب الحلول لتداركها وقد أفادت هذه الجوانب أثناء عملية تحليل السياسات الجمعيات العلمية وذلك في استيعاب العقبات التي تواجهها الجمعيات العلمية.

### رؤية تحليلية للدراسات السابقة

يتبين من العرض السابق الخصوبة البحثية لقطاع الجمعيات الأهلية عالمياً ومحلياً ، هذا في الوقت الذي تكرر فيه الجهود البحثية المصاحبة بتوفير الاعتمادات المالية الدولية للبحث في هذا القطاع باعتباره مكملاً لدور الحكومات. وقد ظهر هذا الاهتمام بصورة ملفتة للنظر في العقدين المنصرمين وبصورة خاصة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي<sup>٣٢</sup> على المستوى المحلي يتضح من عرض الدراسات السابقة بروز مدرسة "الخدمة الاجتماعية" عن باقي المدارس الأخرى في الاهتمام ببحث قضايا ومشكلات العمل الأهلي في مصر وقد ظلت تلك المدرسة شبه منفردة لفترة طويلة بهذا الاهتمام إلى أن دخلت مدارس أخرى ساحة الاهتمام بصورة مكثفة مثل مدرسة "العلوم السياسية" و"المدرسة التاريخية" لبحث كيفية تفعيل دور القطاع الأهلي في مصر ومعرفة الحركة التاريخية للجمعيات الأهلية. وقد حاول دارسي هذا القطاع بصورة عامة ومدرسة الخدمة الاجتماعية بصفة خاصة ربط دراساتهم بمرجعية نظرية تربط المشكلة البحثية بنظرية من النظريات وتفسر مشكلات المؤسسات في ضوء تلك النظريات مثل (الدور - النسق).

وقد أبرزت الدراسات مجموعة من المشكلات والمعوقات التي تؤثر على دور الجمعيات الأهلية في مصر من مشكلات تخطيطية وإدارية ومشكلات تمويلية ومعوقات أخرى.

وقد تناولت تلك الدراسات ميادين عدة من ميادين القطاع الأهلي مثل ميدان تنمية المجتمعات المحلية ، ميدان المرأة وميدان رعاية الفئات الخاصة ، واعتمدت في دراستها على مناهج علمية متعددة وعلى مستوى أسلوب تحليل السياسات فقد استخدم هذا الأسلوب في تحليل منظمات حكومية دولياً ومحلياً

وأعطى مؤشرات في حالات كثيرة تهدف إلى تطوير وتفعيل سياسات تلك المنظمات وفي محاولات لتطبيق نماذج تحليل السياسات على قطاع الجمعيات الأهلية أجريت بعض الدراسات وفق ذلك المنهج وكانت أبرز النماذج التي استخدمت نموذج "جيل" في تحليل السياسات وفي حالات أخرى كان يتم استعراض نماذج تحليل السياسات والتوصل إلى تصور لنموذج يتناسب والحالة التي يتم تحليلها وفق معطيات الواقع وهذا الأسلوب قد يكون أنسب في التطبيق نظراً لتباين الفروق بين كل حالة وأخرى يتم تحليلها . أما على مستوى ميدان الجمعيات العلمية فقد تناولته دراسات محدودة جداً دولياً ومحلياً والتناول كان يتباين بين العمومية الشديدة والجزئية التخصصية بمعنى عمومية التداول ككيان داخل المجتمع ينبغي الاهتمام به ووضع الرؤى من خلال خبراء يرون أن هذا القطاع قد يقدم مساهمات فعالة في إثراء البحث العلمي ، ودراسات جزئية تخصصية تناولت نشاطاً محدداً من أنشطة تلك الجمعيات مثل نشاط مكاتب الجمعيات العلمية أو النشاط الإتصالي لتلك الجمعيات وإن كانت تلك الدراسات أعطت صورة لبعض جوانب هذا القطاع وأبرزت أهميته في الساحة العلمية .

### الوصول للمشكلة البحثية

وحتى يتم بلورة المشكلة البحثية بصورة مكتملة واستكمالاً للمسح المكتبي للبحوث والدراسات المرتبطة بالبحث الراهن قام الباحث بـعدة زيارات ميدانية استكشافية من أجل معرفة وتفهم الحقل البحثي الذي أجريت فيه الدراسة وقد تمت زيارة الجهات التالية :-

١. وزارة الشؤون الاجتماعية ( إدارة الجمعيات والاتحادات ) .
  ٢. أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ( إدارة الجمعيات العلمية ) .
  ٣. مديرية الشؤون الاجتماعية بالقاهرة .
  ٤. الاتحاد النوعي للهيئات الثقافية والعلمية والدينية .
  ٥. الاتحاد العلمي المصري ( يضم في مقره عدداً من الجمعيات العلمية ) .
  ٦. الهيئة العلمية للمرأة المصرية "كجمعية علمية" .
  ٧. مقابلة بعض أعضاء مجالس إدارات الجمعيات العلمية في مصر .
- وقد ظهر من الدراسة المبدئية أن النشاطات التي تقوم بها هذه الجمعيات هي :-

- ١- مؤتمرات .
- ٢- ندوات .
- ٣- إصدار مجلات علمية .
- ٤- دورات تدريبية
- ٥- محاضرات .
- ٦- خدمة مكتبة .
- ٧- بحوث ميدانية .

وقد تبين أن الوثائق المتوفرة عن الجمعيات العلمية :-

١. التقارير السنوية للجمعيات العلمية وتشمل :

(أ) أنشطة مجالس إدارات الجمعيات على مدار العام .

(ب) ميزانيات الجمعيات والتي توضح إيرادات ومصروفات الجمعيات على مدار العام .

٢. لائحة النظام الأساسي لكل جمعية .

٣. قانون الجمعيات الأهلية ولائحته التنفيذية .

وبعد الربط بين المعطيات النظرية التي تم تجميعها وبين معطيات الزيارات الميدانية الكشفية أمكن

تحديد مشكلة البحث في الآتي :-

" تحليل سياسات الجمعيات الأهلية العلمية في مصرفي ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية " .

وبذلك تتحدد أهداف البحث في :-

١. التعرف على سياسات الجمعيات العلمية .

٢. كيفية تفعيل أداء الجمعيات العلمية في ضوء المتغيرات الراهنة .

التساؤلات البحثية :-

١- ما هو واقع الجمعيات العلمية في مصر ؟.

٢- ما هي طبيعة سياسات الأنشطة العلمية للجمعيات العلمية ؟.

٣- ما هي طبيعة السياسات المالية للجمعيات العلمية ؟.

٤- ما هي انعكاسات المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على سياسات الجمعيات العلمية ؟.

٥- كيف يمكن تفعيل أداء الجمعيات العلمية في مصر ؟.

مفاهيم البحث الإجرائية :-

(١) السياسات

وهي في البحث الراهن ذات شقين .

أ- سياسات أنشطة علمية ( الأنشطة التي تمارسها الجمعيات العلمية ) .

ب- سياسات مالية ( إيرادات الجمعيات العلمية ومصروفاتها ) .

(٢) تحليل السياسات

سيعتمد البحث الراهن على التصور التالي في تحليل السياسات والذي سيتم توضيح كيفية التوصل

إليه في الفصل الثاني والخاص بالاتجاهات العلمية في تحليل السياسات والتصور هو :

## ١. ملامح سياسات الجمعيات العلمية :

- أ- الأهداف التي تسعى الجمعيات العلمية لتحقيقها .
  - ب- الإطار القانوني الذي تتحرك في خلاله سياسات الجمعيات العلمية .
  - ج- الإطار الأيديولوجي المصاحب لسياسات الجمعيات العلمية .
- ## ٢. صنع سياسات الجمعيات العلمية :
- أ- المشاركون في صنع سياسات الجمعيات العلمية .
  - ب- المستفيدون من سياسات الجمعيات العلمية .
  - ج- علاقة الجمعيات العلمية بالهيئات الأخرى وتأثير ذلك على عملية صنع السياسات
  - د- سياسة الدولة نحو البحث العلمي وعلاقة ذلك بسياسات الجمعيات العلمية .
- ## ٣. تنفيذ سياسات الجمعيات العلمية:

- أ- الأنشطة العلمية التي تمارسها الجمعيات العلمية .
  - ب- السياسات المالية للجمعيات العلمية .
- ### ١- مصادر التمويل:

- أ- مصادر تمويل حكومية.
  - ب- مصادر تمويل غير حكومية.
- ### ٢- الإنفاق.

## ٤. مشكلات تواجه الجمعيات العلمية:

- أ- مشكلات تمويلية .
- ب- مشكلات إدارية .
- ج- مشكلات أخرى .

## (٣) الجمعيات العلمية

يعرف المعجم الوجيز الجمعية بأنها "طائفة تتألف من أعضاء لغرض خاص وفكرة مشتركة ، ومنها الجمعية الخيرية الإسلامية ، الجمعية التشريعية ، الجمعية التعاونية ، الجمعية العلمية والأدبية" (٣٢).

ويمكن تحديد الجمعيات العلمية في البحث الراهن بالصورة التالية :

- ١- هي جمعيات أهلية .
- ٢- تخضع لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية .

٣- مسجلة بأكاديمية البحث العلمي .

٤- تمارس نشاطها في مجالات العلوم الإنسانية والعلوم البحتة.

٥- تضم الجماعة المتخصصة في فرع من فروع المعرفة .

#### (٤) المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية

ويقصد بها في البحث الراهن :-

أ- التحولات الأيديولوجية التي مر بها المجتمع المصري (الرأسمالية في بداية القرن ثم الاشتراكية في أعقاب ثورة يوليو ثم الرأسمالية مع العقدين الأخيرين بدءاً بسياسة الانفتاح حتى الخصخصة).

ب- تغير القوانين المنظمة للنشاط الأهلي في مصر وأهمها التحول من القانون "رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤" إلى القانون "رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢" ولائحته التنفيذية.

#### نوع الدراسة :

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية وذلك من أجل تقرير خصائص السياسات المالية وسياسات الأنشطة العلمية للجمعيات العلمية. والدراسة الوصفية تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها وهذا ما يتناسب مع أهداف الدراسة.

#### المنهج المستخدم :

المنهج المستخدم هو منهج "دراسة الحالة" وذلك من أجل التحليل الكيفي لمعطيات الدراسة الميدانية.

#### أدوات البحث :

#### (١) تحليل المضمون (المحتوي) Content Analysis :

وذلك لفاعليتها في التعامل مع الوثائق وتم إعداد دليل تحليل محتوى و تم تطبيقه بعد تحكيمة على التقارير السنوية للجمعيات العلمية على مدار أربع سنوات وقد تم اختيار هذا المصدر للأسباب التالية :

أ- أعضاء مجلس الإدارة منوط بهم وضع وصياغة سياسات الجمعية.

ب- التقارير السنوية مسجل بها كافة أنشطة مجلس الإدارة والتي من خلالها يمكن تحليل سياسات مجلس الإدارة.

ج- قد تكون فترة الأربع سنوات كافية لقراءة سياسات الجمعيات العلمية بناءً على معطيات الدراسات السابقة المشابهة .

## (٢) استمارة الأنشطة : Check List

ومن خلالها تم التعرف مبدئياً على كافة أنشطة الجمعية ويتم تطبيقها بعد تحكيمها على سكرتيري مجالس إدارات الجمعيات العلمية المختارة.

## (٣) تحليل الميزانيات :

تم استخدام دليل لتحليل ميزانيات الجمعيات العلمية وذلك من أجل التعرف على السياسات المالية للجمعيات العلمية.

## (٤) المقابلات شبه المقتنة :

وذلك من أجل التعرف على وجهات نظر الخبراء في سياسات الجمعيات العلمية وتم الاعتماد على دليل مقابلة محكم أثناء إجراء تلك المقابلات .

## مجالات البحث :

### أ- المجال المكاني :

- تم اختيار المجال المكاني للبحث عمدياً حيث تم وضع مجموعة من الشروط في ضوءها يتم اختيار الجمعيات العلمية التي سيتم تحليل سياستها وهذه الشروط هي :
- ١- أن تكون الجمعية مصرية وغير مشتركة مع هيئة أجنبية .
  - ٢- أن تكون مشهورة في وزارة الشؤون الاجتماعية كجمعية أهلية ومسجلة بأكاديمية البحث العلمي كجمعية علمية .
  - ٣- ألا يؤخذ أكثر من جمعية تعمل في نفس المجال .
  - ٤- أن يكون لها نشاط ملموس داخل المجتمع .
  - ٥- موافقة الجمعية على إجراء الدراسة عليها .

وبعد مراجعة سجلات إدارة الجمعيات العلمية بأكاديمية البحث العلمي ومراجعة ملفات الجمعيات بوزارة الشؤون الاجتماعية ومديرية الشؤون الاجتماعية بالقاهرة تم اختيار مجموعة من الجمعيات التي انطبقت عليها



الشروط السابقة ، وبعد استبعاد الجمعيات التي رفض مجلس إدارتها إجراء الدراسة عليها ، واستبعاد الجمعيات التي أجريت عليها دراسات سابقة أخذت عينة الدراسة الصورة التالية:

١- الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي .

٢- جمعية المهندسين المصرية .

٣- الجمعية المصرية لعلم الحشرات .

٤- الجمعية الصيدلانية المصرية .

٥- جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية.

#### ب- المجال البشري

وهو يمثل الخبراء الذين سيتم التعرف علي وجهات نظرهم في سياسات الجمعيات العلمية وقد تم وضع مجموعة من الشروط لاختيار الخبراء :

١- أن يكون عضو مجلس إدارة جمعية علمية.

٢- المسؤولين عن الجمعيات العلمية في كلاً من وزارة الشؤون الاجتماعية و أكاديمية البحث العلمي.

٣- أكاديميين لهم أبحاث علمية حول الجمعيات الأهلية .

٤- مهنيين لهم خبرات ميدانية بالعمل الأهلي.

٥- قانونيين لهم خبرات بتشريعات العمل الأهلي في مصر.

٦- مراجعين ماليين لديهم خبرات متعمقة في مراجعة موازنات الجمعيات.

#### ج- المجال الزمني :

وهو يمثل الفترة الزمنية اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية وقد تم جمع البيانات في الفترة من ١/٤/

٢٠٠٢ حتى ٣٠/٥/٢٠٠٢.

## مصادر الفصل الأول

١- العام العالمي للتطوع ٢٠٠١ والمؤتمر العالمي للتطوع (١٤-١٨ يناير ٢٠٠١) : المظلة (نشرة فصلية تصدر عن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية - "تحت التأسيس") ، عدد رقم ٢٢ ، أكتوبر ٢٠٠٠ ، القاهرة ، ص ١٥ - ١٦ .

٢- فرخنده حسن : الجمعيات العلمية في مصر والتحدي التكنولوجي ، المؤتمر السنوي الثاني للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، الجزء الثاني ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٩-٨١ .

٣- أماني قنديل ، سارة بن نفيسه : الجمعيات الأهلية في مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٤- محمد حافظ دياب : ( خطاب الجمعيات الأهلية العربية - رؤية تحليلية ومقارنة نقدية ) ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، ( المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بينها - الجمعية العربية لعلم الاجتماع تونس ) من ٨/٢٤ - ١٩٩٦/٩/٤ ، بينها ، ص ص ٣٧-١٤٦ .

٥- لبنى محمد عبد المجيد : إسهامات بحوث تنظيم المجتمع في دراسة الجمعيات الأهلية في مصر ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، المرجع السابق ، ص ص ٦١٧-٦٤٨ .

6- Prudent - ELLA - Susanna : social change and social context : A case study of the International league of societies for persons with mental handicap (ILSMH) ( mental Retardation university of Brandeis), 1990 .

٧- نادية زغلول : مشكلات العملية التخطيطية لجمعيات رعاية الطفولة بمحافظة الجيزة ، المؤتمر العلمي السادس لكلية الخدمة الاجتماعية جامعة القاهرة فرع الفيوم ، ٢١-٢٣ إبريل ١٩٩٣ .

8- Cunningham, catherine : An Ethnography of planning in A Non - Governmental organization ( International Development ), The University of - British, Canada, 1997 .

9- Gelfand-J-Barry : participating in planned social change ; A case study of the participatory practices of the Fundacion san Isidro in colombia , university of Alberta - canada , 1994 .

١٠- عبد العزيز مختار : سياسات الرعاية الاجتماعية وارتباطها ببرامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي ، المؤتمر العلمي السابع لكلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٧ - ٩ ديسمبر ١٩٩٣ .

١١- خليل عبد المقصود عبد الحميد : مؤشرات تخطيطه لدعم دور الجمعيات الأهلية لتمكين الإناث من قههن في التعليم ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ( مجلة علمية نصف سنوية تصدرها كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان ) ، العدد الثامن ، إبريل ٢٠٠٠ .

١٢- تقويم السياسات الاجتماعية في مصر : أعمال الندوة الأولى للبرنامج الدائم لتقويم السياسات والبرامج الاجتماعية ، ١٣ - ٥ إبريل ١٩٨٨ ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . القاهرة .

١٣- سلوى شعراوي جمعة : تحليل السياسات العامة في القرن الـ ٢١ ، مجلة الديمقراطية ، العدد الثاني ، ربيع ٢٠٠١ ، القاهرة ، ص ص ٢٣ - ٢٦ .

١٤- فؤاد حسين حسن : السياسة الاجتماعية في مصر - دراسة حالة بالتطبيق على وزارة الشؤون الاجتماعية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩١ .

15-Stone-Michael-Richard : Apolicy Analysis of the medicare prospective payment system ( health care ) , university of pittsburgh , 1995 .

١٦- عماد حمدي داوود : تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية للطفولة في مصر في الفترة من ٨٨ - ١٩٩٢ ( دراسة حالة بالتطبيق على وزارة الشؤون الاجتماعية ) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٨ .

١٧- منى محمود عويس : تحليل سياسة الرعاية لضحايا الجريمة كمؤشرات تخطيطية تدعم نجاحها ، المؤتمر العلمي التاسع لكلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ١٣ - ١٥ مارس ١٩٩٦ ، ص ص ٥٨٤ - ٦٢٠ .

١٨- محمد محمود إبراهيم عويس : تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية للمعاقين في مصر ( دراسة لسياسات وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال الصم وضعاف السمع ) ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد العاشر ، إبريل ٢٠٠١ .

١٩- كريمة خليل مرسى : تحليل سياسات الدولة لمواجهة مشكلة بطالة المتعلمين في ظل التخصصية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة فرع الفيوم ، ١٩٩٩ .

٢٠- أحمد حسين عبد الرازق : تحليل الجوانب الاجتماعية لسياسة الرعاية الصحية في مصر في الفترة من ٨٧ - ١٩٩٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة فرع الفيوم ، ١٩٩٨ .

- ٢١- شفيق أحمد شفيق : دراسة تحليلية لسياسة التوطين في المجتمعات الصحراوية المستحدثة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٢ .
- ٢٢- محمد أحمد خليل الحمزاوي : سياسة الرعاية الاجتماعية في مجال القوى العاملة ، دراسة مطبقة على وزارة القوى العاملة والتشغيل في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٦ .

23-Fillip Barbara : The world Bank and Governance ; Aprocess Approach to policy Analysis, university of pittsburgh, 1997 .

- ٢٤- دور الجمعيات العلمية في تنشيط البحث العلمي : تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، المجالس القومية المتخصصة ، رئاسة الجمهورية ، الدورة الثامنة ١٩٨١ .
- ٢٥- المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية المحلية : تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، المجالس القومية المتخصصة ، رئاسة الجمهورية ، الدورة العشرون ، ٢٠٠٠ .

26- Gerhard Heilmann : scientific societies in the second Golden Age of Dutch science, 1850 – 1914 : <http://odur.let.rug.nl>

- ٢٧- محمود حافظ : الجمعيات العلمية في مصر ، بحث غير منشور ، كلية العلوم ، جامعة القاهرة ، بدون تاريخ .

- ٢٨- فرخنده حسن : الجمعيات العلمية في مصر والتحدي التكنولوجي ، مرجع سبق ذكره .

- ٢٩- فؤاده عبد المنعم البكري : دور الاتصال المباشر في تنمية الوعي الاجتماعي " دراسة ميدانية للنشاط الاتصالي بالجمعيات الثقافية والعلمية في مصر " رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .

- ٣٠- أسامة أحمد جمال السيد القلش : دور مكاتب الجمعيات العلمية المصرية في القاهرة الكبرى في خدمة البحث العلمي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ .

- ٣١- نبيل محمد صادق : دور الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية في مجال تنظيم المجتمع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٧٤ .

- ٣٢- المعجم الوجيز : مجمع اللغة العربية ، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٧ .

## **الفصل الثاني**

### **العلم في الإسلام**

- ١- العلم في القرآن .
- ٢- العلم والإخلاص .
- ٣- العلم والعمل .
- ٤- العلم النافع في الإسلام .
- ٥- العلم وطالبه .
- ٦- العلم والعالم .

## العلم في القرآن

اهتم القرآن بالعلم باعتباره أحد الركائز الأساسية في بناء حضارته . فجاءت الآيات القرآنية لتؤسس تلك الركيزة ، فتارة ترغب وتدعوا إلى العلم وتعلمه وتارة أخرى توضح مكانة العلماء ودورهم في هداية البشرية ورفعة الإسلام بما آتاهم الله من العلم النافع .

**يقول سبحانه وتعالى :**

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ \* خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ \* اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ \* الَّذِي عَلَّمَ

بِالْقَلَمِ \* عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ (العلق ١ : ٥)

﴿ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا

يُضِلُّوكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ

فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ (النساء: ١١٣)

﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْ لَا فَرَّ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ

وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (التوبة: ١٢٢)

﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَا تَبْغِي الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

(النساء: ٨٣)

﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ ﴾

(العنكبوت: ٤٩)

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الدِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾

(النحل: ٤٣)

﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ (العنكبوت: ٤٣)

﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو

الْأَلْبَابِ﴾ (البقرة: ٢٦٩)

﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ

الْحَمِيدِ﴾ (سبا: ٦)

﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ

اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ (فاطر: ٢٨)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَسَبَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَاسْبَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ

انْزِعُوا فَانْزِعُوا فَإِنَّ اللَّهَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ كَرَّمَ جَافِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ

خَبِيرٌ﴾ (المجادلة: ١١)

﴿أَمِنْ هُوَ قَاتٍ أَنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي

الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَذَّكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (الزمر: ٩)

صَلَّى اللَّهُ الْعَظِيمِ

## العلم و الإخلاص

يقول الشاطبي- عليه رحمة الله - كل علم شرعي - مشروع - فطلب الشارع له إنما يكون حيث هو وسيلة إلى التعبد به لله تعالى لا من جهة أخرى فإن ظهر فيه اعتبار جهة أخرى فبالتبعية والقصد الثاني لا بالقصد الأول<sup>(١)</sup> .

بمعنى أن كل طالب علم عليه أن يخلص نيته كاملة لله وأن يعتبر العلم الذي يطلبه هو وسيلة لعبادة ربه فإن أشرك في مقصده لطلب العلم غاية أخرى سقط المقصد الأول وبقي المقصد الآخر والذي هو في جميع الأحوال من مطالب الدنيا وشهوات النفس الإنسانية . روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال "من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله عز وجل لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة " صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ..... "عرفها يعني ربحها" .

وعن أبي هريرة أيضاً قال : "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "من جاء مسجدي هذا لم يأته إلا لخير يتعلمه أو يعلمه فهو بمنزلة المجاهدين في سبيل الله ومن جاء لغير ذلك فهو بمنزلة الرجل ينظر إلى متاع غيره " صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ..... رواه ابن ماجه والبيهقي .

ومن أهم المؤثرات في عدم الإخلاص هو الرياء الذي سئل الشافعي - رحمه الله - عنه فقال " الرياء فتنة عقدها الهوى حيال أبصار قلوب العلماء فنظروا إليها بسوء اختيار النفوس فأحبطت أعمالهم"<sup>(٢)</sup> ؛ سوء اختيار النفوس يجعله إبليس ديدناً له فيقع لطلبة العلم وللعلماء حتى يقعوا في فخه فيخسرون وتحبط أعمالهم وفي ذلك يقول ابن الجوزي - رحمه الله -: "لبس إبليس على الكاملين في العلوم فيسهرون ليلهم ويدأبون نهارهم في تصانيف العلوم ويريههم إبليس أن المقصود نشر الدين ، ويكون مقصودهم الباطن انتشار الذكر وعلو الصيت والرياسة وطلب الرحلة من الآفاق إلى المصنف ؛ وينكشف هذا التلبس بأنه لو انتفع بمصنفاته الناس من غير تردد إليه أو قرئت على نظيره في العلم فرح بذلك إن كان مراده نشر العلم وقد قال بعض السلف - ما من علم علمته إلا أحببت أن يستفيدة الناس من غير أن ينسب إليّ - ومنهم من يفرح بكثرة الاتباع ويلبس عليه إبليس بأن هذا الفرح لكثرة طلاب العلم ، وإنما مراده كثرة الأصحاب واستطارة الذكر ومن ذلك العجب بكلماتهم وعلمهم ، وينكشف هذا التلبس أنه لو انقطع بعضهم إلى غيره ممن هو أعلم منه ثقل ذلك عليه وما هذه صفة المخلص في التعليم لأن مثل المخلص مثل الأطباء الذين يداوون المرضى لله سبحانه وتعالى فإذا شفي بعض المرضى على يد طبيب فرح منهم فرح الآخر "<sup>(٣)</sup> .



ويوضح الفقهاء أن من أسباب انتكاسة الأمة هو عدم إخلاص العلماء في رحلتهم العلمية بدءاً من طلبه انتهاءً بتعليمه ومن ثم يكون الاهتمام بتحقيق غايات دنيوية يتساوى في حالتها تمكين الأمة مع عدمه بل في بعض الأحيان إذا تعارض الخاص مع العام يقدم الأول على أعناق الثاني ... يقول مصطفى صبري - عليه رحمة الله - "الطائفة المتعلمة التي يكون مقصودها من طلب العلم الحصول على شهادة العلم لا العلم نفسه ، إذا استفادوا بتلك الشهادة شيئاً من الدنيا كالمال والجاه والشهرة كان ذلك شهادة على شهادتهم التي تحتاج إلى شهادة ... وهذه الطائفة لا يعينهم الدين ولا صلته بالعلم ولا مبلغ هذا العلم من القوة والأهمية وهم الذين يكونون على كثرتهم وتجارثهم الراحبة رمزاً لفقر البلاد وإفلاسها المعنويين " (٤)

عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلغه غيره فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه ، ثلاث لا يغلّ عليهن قلب مسلم : إخلاص العمل لله ومناصحة ولاة الأمر ولزوم الجماعة فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ومن كانت الدنيا نيتَه فرق الله عليه أمره وجعل فقره بين عينيه ولم يأتِه من الدنيا إلا ما كتب له ومن كانت الآخرة نيته جمع الله أمره وجعل غناه في قلبه وأتته الدنيا وهي راغمة " صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ... رواه ابن حبان في صحيحه والبيهقي وصححه الألباني .

## العلم والعمل

عن أبي قتادة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "خير ما يخلف الرجل من بعده ثلاث : ولد يدعو له وصدقة تجري يبلغه أجرها وعلم يعمل به من بعده" صدق رسول الله ، رواه ابن ماجه وصححه المنذري والألباني .

وعن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " من علم علماً فله أجر من عمل به لا ينقص من أجر العامل شيء " صدق رسول الله رواه ابن ماجه وحسنه الألباني يقول ابن القيم " لو نفع العلم بلا عمل لما ذم الله سبحانه أحابار أهل الكتاب ، ولو نفع العمل بلا إخلاص لما ذم المنافقين (٥) .

فالأصل في العلم هو العمل وبالتالي فالعلم وسيلة وليس غاية يقول الشاطبي "العلم وسيلة من الوسائل ، ليس مقصوداً لنفسه من حيث النظر الشرعي وإنما هو وسيلة إلى العمل ، وكل ما ورد في فضل العلم فإنما هو ثابت للعلم من جهة ما هو مكلف بالعمل به ، فلم يثبت فضل العلم مطلقاً ، بل من حيث التوصل به إلى العمل" (٦) وبالتالي فإنه لا بد للعلم أن يكون له ثمرة تكليفية ويوضح الشاطبي أن عامة المشتغلين بالعلوم التي لا تتعلق بها ثمرة تكليفية تدخل عليها الفتنة والخروج عن الصراط المستقيم ويثور بينهم الخلاف والنزاع المؤدي إلى التقاطع والتدابير والتعصب حتى تفرقوا شيعاً ، وإذا فعلوا ذلك خرجوا عن السنة ولم يكن أصل التفرق إلا بهذا السبب ، حيث تركوا الاقتصار من العلم على ما يعني ، وخرجوا إلى ما لا يعني ، فذلك فتنة على المتعلم والعالم وتعطيل للزمان في غير تحصيل (٧) وبالتالي فإن كل علم لم يثمر عملاً - في القلب أو الجوارح - فإنما هو علم يلزم صاحبه الحجة أمام الله عز وجل (٨) والتي لن يستطيع التوصل إليها لعدم وجود أصل لها في الشرع ، يقول الشاطبي : "كل علم لا يفيد عملاً فليس في الشرع ما يدل على استحسانه ولو كان له غاية أخرى شرعية لكان مستحسناً شرعاً " (٩) ويعلق محقق كتاب الموافقات على كلام الشاطبي بقوله : "أن مقصود الشاطبي هي العلوم النظرية أما العلوم العملية كالهندسة والطب ليست داخلة في كلامه لأنها علوم يتوقف عليها حفظ مقاصد الشرع في الضروريات والحاجيات ، والمصالح المرسله تشملها وهي وسيلة إلى التعبد لأن التعبد هو تصرف العبد في شئون دنياه وأخراه بما يقيم مصالحهما بحيث يجري في ذلك على مقتضى ما رسم له مولاه ، لا على مقتضى هواه" (١٠) .

ويوضح الشاطبي أنه "لما ثبت أن العلم المعتبر شرعاً هو ما ينبنى عليه عمل ، صار ذلك منحصراً فيما دلت عليه الأدلة الشرعية فما اقتضته فهو العلم الذي طلب من المكلف أن يعلمه في الجملة . وهذا ظاهر ، غير أن الشأن إنما هو في حصر الأدلة الشرعية فإذا انحصرت انحصرت مدارك العلم الشرعي والشرع

قد جاء ببيان ما تصلح به أحوال العبد في الدنيا والآخرة على أتم الوجوه وأكملها فما خرج عن ذلك قد يُظن أنه على خلاف ذلك " (١١) .

وهنا قاعدة جلية فالعلم النافع الصحيح مضبوط ومتوقف على الأدلة الشرعية ، والأدلة الشرعية يتم استنباطها والتوصل لأحكامها من خلال الاجتهاد والذي له شروط وضعها العلماء لاستنباط الأحكام التي تضبط النظام الإنساني نفسياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وقضائياً وذلك بضوابط شرعية تبعاً لمراد الشارع لا لهوي السناظر وبالتالي يخرج المظنون عن دائرة المعلوم لأن الأصل في مراد الشارع أنه قطعي مكتمل والمجتهد يستنبطه بالأدوات والمصطلحات الشرعية لا بغيرها من الوسائل والمصطلحات البشرية الوضعية ويطبقه المجتمع الإسلامي يقيناً دون إشراك للظنيات ، أما ما يتعلق بصلاح البدن جسدياً وعمارة الأرض فواضح اتفاق العلماء على فرضيه خروج طائفة من أبناء الأمة لتعلم تلك الصناعات بقصد أصلى وهو سيادة الأمة ومن حيث هو وسيلة للتعبد لله مع المطالبة بتحصيل واستيعاب أحدث ما توصلت إليه الخبرة البشرية في تلك العلوم العملية وبما لا يخالف معلوماً من الدين بالضرورة وذلك باعتبار أنها علوم مشاع للبشرية جمعاء بخلاف غيرها من العلوم الظنية التي تتدخل فيما نظمته الشريعة للإنسان ومن هنا تتضح أهمية الثمرة التكليفية للعلم واعتبار العمل هو ثمرة العلم وتشديد الشرع على ذلك يقول تعالى : " والعصر إن الإنسان لفي خسر \* إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر " قال ابن القيم رحمه الله : قال الشافعي رضي الله عنه : لو فكر الناس كلهم في هذه السورة لكفتهم وبيان ذلك أن المراتب أربعة وباستكمالها يحصل للشخص عناية كاملة إحداهما : معرفة الحق والثانية عمله به والثالثة : تعليمه من لا يحسنه والرابعة صبره على تعلمه والعمل به وتعليمه .

فذكر تعالى المراتب الأربعة في هذه السورة وأقسم سبحانه في هذه السورة بالعصر أن كل أحد في خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وهم الذين عملوا بما علموه من الحق فهذه مرتبة أخرى وتواصوا بالحق وصى به بعضهم بعضاً بالصبر عليه والثبات فهذه مرتبة رابعة وهذا نهاية الكمال فإن الكمال أن يكون الشخص كاملاً في نفسه مكملاً لغيره وكماله بإصلاح قوته العلمية والعملية فصلاح القوة العلمية بالإيمان وصلاح القوة العملية بعمل الصالحات وتكميله غيره بتعليمه إياه وصبره عليه وتوصيته بالصبر على العلم والعمل (١٢) .

ولله در ابن الخطاب إذا يقول " إن أخوف ما أخاف على هذه الأمة المنافق العليم . قالوا وكيف يكون منافقاً عليمًا ؟ ... قال : عليم اللسان جاهل القلب والعمل (١٣) .

## العلم النافع في الإسلام

عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال " سلوا الله علماً نافعاً وتعودوا بالله من علم لا ينفع " صدق رسول الله رواه ابن أبي شيبة وابن ماجه.

يقول الغزالي : " العلوم شرعية وغير شرعية ... وأعني بالشرعية ما استفيد من الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه ولا يرشد العقل إليه مثل الحساب ، ولا التجربة مثل الطب ، ولا السماع مثل اللغة والعلوم الشرعية فهي محمودة كلها والعلوم التي ليست بشرعية تنقسم إلى ما هو محمود وإلى ما هو مذموم وإلى ما هو مباح ... فالمحمود هو ما يرتبط به مصالح أمور الدنيا كالطب والحساب وذلك ينقسم إلى ما هو فرض كفاية ، وإلى ما هو فضيلة وليس بفريضة " (١٤)

ويضيف الغزالي في موضع آخر من الإحياء " لا تكن باحثاً عن علوم نَمَها الشرع وزجر عنها ، ولازم الاقتداء بالصحابة رضى الله عنهم واقتصر على اتباع السنة ، فالسلامة في الاتباع ، والخطر في البحث عن الأشياء والاستقلال ، ولا تكثر اللجج برأيك ومعقولك ودليلك وبرهانك وزعمك أنى أبحث عن الأشياء لأعرفها على ما هي عليه ، فأى ضرر في التفكير في العلم؟ ، فإن ما يعود عليك من ضرره أكثر ، وكم من شئ تطلع عليه فيضرك اطلاعك عليه ضرراً يكاد يهلكك في الآخرة إن لم يتداركك الله برحمته " (١٥)

والذي يقع في هذه العلوم الضارة ويهديه الله ويكشف عنه غمامة التيه ويبدأ في تحصيل العلوم النافعة فإنه مكلف أولاً بمهمة لا يستطيع القيام بها أحد إلا الشخص نفسه وضريبتها عالية لأنها قد تصطدم مع مكانة بلغها الشخص من خلال العلوم الضارة ، لكن هذه المهمة شرط هداية وضعه العلماء مفادها تفريغ القلب من تلك العلوم وتهيينته لتعبئة العلم النافع يقول ابن القيم رحمه الله " قبول المحل لما يوضع فيه مشروط بتفريغه من ضده " (١٦) . ولا غضاضة في أن يبدأ العالم في التعلم من أول الطريق الصحيح ولنا في قصه موسى عليه السلام والخضر العبرة والأسوة فضلاً عن الوعد اليقيني إذ يقول صلى الله عليه وسلم " فيما روى عنه " من ترك شيئاً اتقاء الله أبدله الله خيراً منه " صدق رسول الله هذا من ناحية ومن ناحية أخرى هذا الشخص الذي أنعم الله عليه بنعمة الهداية يملك من الملكات والإمكانات التي تعينه على توضيح مضار العلم الفاسد عملاً بالآية الكريمة " ولتستبين سبيل المجرمين " الآية ..

يقول ابن القيم عليه رحمه الله الناس على أربع فرق :-

الأولى : من استبان له سبيل المؤمنين وسبيل المجرمين على التفصيل علماً وعملاً وهؤلاء أعلم الخلق.

الثانية : من عميت عنه السبلان من أشباه الأنعام وهؤلاء بسبيل المجرمين أحضر ولها أسلك .

الثالثة : من صرف عنايته إلى معرفة سبيل المؤمنين دون ضدها فهو يعرف ضدها من حيث الجملة والمخالفة وأن كل ما خالف سبيل المؤمنين فهو باطل وإن لم يتصوره على التفصيل بل إذا سمع شيئاً مما خالف سبيل المؤمنين صرف سمعه عنه ولم يشغل نفسه بفهمه ومعرفة وجه بطلانه وهو بمنزلة من سلمت نفسه من إرادة الشهوات فلم تخطر بقلبه ولم تدعه إليها نفسه بخلاف الفرقة الأولى فإنهم يعرفونها وتميل إليها نفوسهم ويجاهدون على تركها لله .

الرابعة : فرقة عرفت سبيل الشر والبدع والكفر مفصلة وسبيل المؤمنين مجملة وهذا حال كثير ممن اعتنى بمقالات الأمم ومقالات أهل البدع فعرفها على التفصيل ولم يعرف ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم بل عرفه معرفة مجملة وإن تفصلت له في بعض الأشياء ، ومن تأمل كتبهم رأى ذلك عياناً وكذلك من كان عارفاً بطرق الشر والظلم والفساد على التفصيل معرفة من أفنى عمره في تصرفها وسلوكها .

والمقصود أن الله سبحانه يحب أن تعرف سبيل أعدائه لتجتنب وتبغض كما يحب أن تعرف سبيل أوليائه لتحب وتسلك (١٧) .

والله در سهل رحمه الله إذ يقول "العلم كله دنيا ، والآخرة منه العمل به والعمل كله هباء إلا الإخلاص ، والناس كلهم موتى إلا العلماء ، والعلماء سكارى إلا العاملين ، والعاملون كلهم مغرورون إلا المخلصين ، والمخلص على وجه حتى يدرى ماذا يختم له به (١٨) .

## العلم وطالبه

في الصحيحين من حديث معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين " صدق رسول الله.

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب وإن العلماء ورثة الأنبياء إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً إنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر " صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم .. رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وحسنه الألباني.

وعن صفوان بن عسال المرادي رضى الله عنه قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد متكئ على بردٍ أحمر فقلت له: يا رسول الله إني جئت أطلب العلم فقال صلى الله عليه وسلم " مرحباً بطالب العلم إن طالب العلم تحفه الملائكة بأجنحتها ثم يركب بعضهم بعضاً حتى يبلغوا السماء الدنيا من محبتهم لما يطلب " صدق رسول الله رواه أحمد والطبراني وحسنه الألباني.

يوضح الشاطبي أن أخذ العلم عن أهله له طريقين :-

(١) الطريق الأول : المشافهة وهي أنفع الطريقين وأسلمهما.

(٢) الطريق الثاني : مطالعة كتب المصنفين ومدوني الدواوين وهو أيضاً نافع بشرطين :-

أ- أن يحصل له من فهم مقاصد ذلك العلم المطلوب ومعرفة اصطلاحات أهله ما يتم له به النظر في الكتب ، وذلك يحصل بالطريق الأول من مشافهة العلماء ، والكتب وحدها لا تفيد الطالب منها شيئاً دون فتح العلماء.

ب- أن يتحرى كتب المتقدمين من أهل العلم المراد ، فإنهم أقعد به من غيره من المتأخرين <sup>(١٩)</sup> ، وهذا الشرط الأخير قد يختلف في العلوم التجريبية كالطب والهندسة.

وهناك بعض الخصائص الواجب توافرها في طالب العلم :

١- الاشتغال بطهارة الباطن والظاهر من شوائب المخالفات .... يقول الإمام الشافعي

شكوت وكيع سوء حظي

فأرشدني على ترك المعاصي

وأخبرني بأن العلم نور

ونور الله لا يهدي لعاص

٢- ينبغي لطالب العلم أن لا يتأخر في طلبه وينتهاز الفرصة به فربما شح الزمان بما سمح وضمن بما منح (٢٠).

٣- إخلاص النية لله .

٤- حسن السؤال ... فهناك من يحرم العلم لعدم حسن سؤاله إما لأنه لا يسأل أو يسأل عن شيء وغيره أهم منه .

٥- حسن الإنصات والاستماع ... فهناك من يحرم العلم لسوء إنصاته فيكون الكلام أثر عنده وأحب إليه من الإنصات ... وهي آفة تمنع علماً كثيراً ولو كان حسن الفهم (٢١).

٦- أن يجعل ما من الله به عليه من صحة القريحة وسرعة الخاطر مصروفاً إلى علم ما يكون إنفاق خاطره فيه مذخوراً ، وكذا فكره فيه مشكوراً (٢٢) بمعنى أن يوجه طالب العلم طاقاته إلى العلم النافع الذي يصحبه ثمرة تكليفية ينال بها الجزاء من الله سبحانه وتعالى ويعود نفعها على الأمة الإسلامية.

٧- يقول ابن جماعه : " على طالب العلم أن يحذر في ابتداء أمره من الاشتغال في الاختلاف بين العلماء أو بين الناس مطلقاً في العقلية والسمعية فإنه يُحير الذهن ويدهش العقل (٢٣).

٨- توقير العلماء والتملق والتذلل للعالم لأن التملق للعالم يظهر مكنون علمه والتذلل له سبب لإدامة صبره . وبإظهار مكنونه تكون الفائدة وباستدامة صبره يكون الإكثار (٢٤).

٩- يقول العلماء لا تعرف العلم بالرجال لأن من عرف العلم بالرجال حار في متاهات الضلال فاعرف الحق تعرف أهله إن كنت سالكاً طريق الحق .

## العلم والعالم

عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله مالاً فسلط على هلكته في الحق ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها " صدق رسول الله ... أخرجه البخاري ومسلم .

وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم .. متفق عليه.

وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال : سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا " صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه البخاري ومسلم واللفظ للبخاري .

عن أسامة بن زيد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " يحمل هذا العلم من كل خلف عدو له ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين " صدق رسول الله أخرجه ابن عدى والدارقطني .

يقول الشاطبي : " لا بد في تحصيل العلم من الرجال وأصل هذا في الصحيح " إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ولكن يقبضه بقبض العلماء " الحديث ، فإذا كان كذلك فالرجال هم مفاتيح بلا شك ، فإذا تقرر هذا فلا يؤخذ إلا من تحقق به . وهذا واضح في نفسه ، وهو أيضاً متفق عليه بين العقلاء ، إذ من شروطهم في العالم بأي علم اتفق : أن يكون عارفاً بأصوله وما ينبني عليه ذلك العلم ، قادراً على التعبير عن مقصوده فيه ، عارفاً بما يلزم عنه ، قائماً على دفع الشبه الواردة عليه فيه<sup>(٢٥)</sup>.

مهمة العالم مهمة جليلة فهي قائمة على البذل فالعالم يجمع في بداية طلبه ليعطى في نهاية تحصيله يقول الغزالي في الإحياء " للإنسان في علمه أربعة أحوال كحاله في اقتناء الأموال : إذ لصاحب المال حال استفادة فيكون مكتسباً ، وحال ادخار لما اكتسبه فيكون غنياً عن السؤال وحال إنفاق على نفسه فيكون منتفعاً ، وحال بذل لغيره فيكون به سخياً متفضلاً ، وهو أشرف أحواله ... فكذلك العلم يقتنى كما يقتنى المال ، فله حال طلب واكتساب ، وحال تحصيل يغني عن السؤال ، وحال استبصار وهو التفكير في المحصل والتمتع به ، وحال تبصير وهو أشرف الأحوال فمن علم وعمل وعلم فهو كالمسك الذي يطيب غيره وهو طيب " (٢٦) .

والعالم في حالة دائم التعلم مهما بلغ من مراتب العلم ولسيدنا موسى عليه السلام في ذلك العبرة فهو في موقفه مع الخضر متعلماً على الرغم من ارتفاع مرتبة سيدنا موسى عن الخضر وفي ذلك يقول القرطبي : المتعلم تابع للعالم وإن تفاوتت المراتب ولا يظن أن في تعلم موسى من الخضر ما يدل على أن الخضر كان أفضل منه فقد يشذ عن الفاضل ما يعلمه المفضول والفضل لمن فضله الله (٢٧).



## حلية العالم :

١- تقديم طهارة النفس عن رذائل الأخلاق ومذموم الأوصاف ... يقول الغزالي " إن قلت كم من طالب رديء الأخلاق حصل العلوم ، نقول هيهات ما أبعد عن العلم الحقيقي النافع في الآخرة الجالب للسعادة فإن من أوائل ذلك العلم أن يظهر له أن المعاصي سموم قاتلة (٢٨) .

٢- يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه " تعلموا العلم وتعلموا للعلم السكينة والحلم وتواضعوا لمن تعلمون وليتواضع لكم من تعلمونه ، ولا تكونوا من جبابرة العلماء فلا يقوم علمكم بجهلكم (٢٩) .

٣- الشفقة على المتعلمين يقول الغزالي " المعلم هو المفيد للحياة الأخروية الدائمة أعنى معلم علوم الآخرة ، أو علوم الدنيا على قصد الآخرة لا على قصد الدنيا ، فأما التعليم على قصد الدنيا فهو هلاك وإهلاك (٣٠) .

٤- ينبغي أن يكون للعالم فراسة يتوسم بها المتعلم ليعرف مبلغ طاقته ، وقدر استحقاقه ليعطيه ما يتحمله بذكائه ويضعف عنه ببلاذته فإنه أروح للعالم وأنجح للمتعلم (٣١) .

٥- يقول الغزالي على العالم أن يقتدي بصاحب الشرع صلوات الله عليه وسلامه ، فلا يطلب على إفادة العلم أجراً ولا يقصد به جزاءً ولا شكراً ، بل يُعلم لوجه الله تعالى وطلباً للتقرب إليه ، ولا يرى لنفسه منة على المتعلمين وإن كانت المنة لازمة عليهم ، بل يرى الفضل لهم إذ هذبوا قلوبهم لأن تتقرب إلى الله تعالى بزراعة العلوم فيها ، كالذي يعيرك الأرض لتزرع فيها لنفسك زراعة فمنفعتك بها تزيد على منفعة صاحب الأرض (٣٢) . وأحسب أن هذا الأمر لا يتعارض مع ما يخصصه ولي الأمر من أجر للعلماء لأن مقصود الغزالي هو قبول الأجر وما على شاكلته من طلاب العلم أنفسهم مما يفسد أداء العالم ويجعلها مجرد وظيفة إن دفع له الطالب علمه وإلا امتنع .

٦- أن ينبه العلم المتعلم أن الغرض بطلب العلوم القرب إلى الله تعالى دون الرياسة والمباهاة والمنافسة ، ويقدم تقبيح ذلك في نفسه بأقصى ما يمكن ، فليس ما يصلحه العالم الفاجر بأكثر مما يفسده (٣٣) .

٧- من آداب العلماء أن لا يعنفوا متعلماً ولا يحقروا ناشئاً ولا يستصغروا مبتدئاً ، فإن ذلك أدعى إليهم وأعطف عليهم وأحث على الرغبة فيما لديهم ومن آدابهم ألا يمنعوا طالباً ولا يؤيسوا متعلماً لما في ذلك من قطع الرغبة فيهم والزهد فيما لديهم ، واستمرار ذلك مفض إلى انقراض العلم بانقراضهم (٣٤) .

٨- على العالم العمل بما علم حتى يكون قوله مطابقاً لفعله . فإن كان مخالفاً له فليس بأهل لأن يؤخذ عنه ، ولا أن يقتدى به في علم (٣٥) .

٩- يقول فوزي طایل " يحرم على علماء الأمة الهجرة إلى خارجها والإقامة هناك إلا لطلب العلم ولاستكمال البحث والدراسة ثم العودة فور انتهاء مهمتهم ، وذلك لاحتياج أمتهم إليهم ولأن بقاء علماء المسلمين في البلاد التي تنكر دين الحق وتستعلي على الحق وتستكبر وتفسد في الأرض يعد بمثابة إغارة لأعداء الله وأعداء الأمة عليها ، بما يقدمونه لتلك الأمم من إبداعات وتطبيقات علمية تضاف إلى قوتهم على حساب قوة أمتنا (٣٦) .

ولله در علي ابن أبي طالب إذ يقول :

ما الفخر إلا لأهل العلم إنهم	على الهدى لمن استهدى أدلاء
وقدر كل امرئ ما كان يحسنه	والجاهلون لأهل العلم أعداء
ففر بعلم تعيش حياً به أبداً	الناس موتى وأهل العلم أحياء

## مصادر الفصل الثاني

١. أبي إسحاق الشاطبي :الموافقات في أصول الشريعة ، دار المعرفة ، بيروت ، المجلد الأول ، ص ٦٠ .
٢. أبي حامد الغزالي : إحياء علوم الدين ، دار الشعب ، القاهرة ، الجزء الأول ، ص ٤٤ .
٣. أبو الفرج بن الجوزي : تلييس إيليس ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، ص ص ١٦٥ - ١٦٦ .
٤. مصطفى صبري : موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، المجلد الأول ، ص ٤ .
٥. ابن قيم الجوزية : الفوائد ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٤ ، ص ٤٩ .
٦. أبي إسحاق الشاطبي : مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٥ - ٦٦ .
٧. المرجع السابق : ص ص ٥٠ - ٥١ .
٨. أبي عبد الله محمد بن سعيد بن رسلان : فضل العلم وآداب طلبته وطرق تحصيله وجمعه ، مكتبة البلاغ ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٣ ، ص ١٨٧ .
٩. أبي إسحاق الشاطبي : مرجع سبق ذكره ، ص ٦١ .
١٠. المرجع السابق : ص ٦١ .
١١. المرجع السابق : ص ٩١ ، ص ٥٠ .
١٢. ابن قيم الجوزية : مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، الجزء الأول ، ص ص ٥٦ - ٥٧ .
١٣. أبي حامد الغزالي : مرجع سبق ذكره ، ص ٩٩ .
١٤. المرجع السابق : ص ٢٨ .
١٥. المرجع السابق : ص ٥٢ .
١٦. ابن قيم الجوزية : الفوائد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥ .
١٧. المرجع السابق : ص ص ١٦١ - ١٦٣ .
١٨. أبي حامد الغزالي : مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٢ .
١٩. أبي إسحاق الشاطبي : مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٦ - ٩٧ .
٢٠. أبو الحسن الماوردي : أدب الدنيا والدين ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، ص ٥٧ .
٢١. ابن قيم الجوزية : مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٢ .
٢٢. أبو الحسن الماوردي : مرجع سبق ذكره ، ص ٦١ .
٢٣. أبي عبد الله محمد بن سعيد بن رسلان : مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٥ .
٢٤. أبو الحسن الماوردي : مرجع سبق ذكره ، ص ٧٣ .
٢٥. أبي إسحاق الشاطبي : مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٢ - ٩٤ .
٢٦. أبي حامد الغزالي : مرجع سبق ذكره ، ص ٩٣ .

- 
٢٧. تفسير القرطبي ص ٤٠٥٦ ، في أبي عبد الله محمد بن سعيد بن رسلان : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩
٢٨. أبي حامد الغزالي : مرجع سبق ذكره ، ص ٨٣ .
٢٩. أبو الحسن الماوردي : مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨ .
٣٠. أبي حامد الغزالي : مرجع سبق ذكره ، ٩٣ .
٣١. أبو الحسن الماوردي : مرجع سبق ذكره ، ص ٨٧ .
٣٢. أبي حامد الغزالي : مرجع سبق ذكره ، ص ٩٤ .
٣٣. المرجع السابق : ص ٩٥ .
٣٤. أبو الحسن الماوردي : مرجع سبق ذكره ، ص ٩٠ .
٣٥. أبي إسحاق الشاطبي : مرجع سبق ذكره ، ص ٩٤ .
٣٦. فوزي محمد طایل : نهضة أمة ؛ كيف نفكر استراتيجياً ، مركز الإعلام العربي ، ١٩٩٧ .

## **الفصل الثالث**

### **الاتجاهات العلمية في تحليل السياسات**

#### **المحتويات**

- ١- ماهية تحليل السياسات .
- ٢- محلل السياسة .
- ٣- طرائق ونماذج تحليل السياسات .

## أولاً : ماهية تحليل السياسة

المتأمل لموضوع تحليل السياسات يلمس بروز الاهتمام العالمي لهذا الموضوع سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى المهني ، في ذات الوقت الذي يقل فيه الاهتمام المحلي بعمليات تحليل السياسات على نفس المستويين .

مصطلح تحليل السياسات *Policy Analysis* مصطلح حديث يحتمل أن ترجع بداية استخدامه إلى عام ١٩٥٨ على يد Charles E. Lindblam "ليند بلام تشارلز" وذلك في مقال له معنون بالمصطلح نشر في مجلة اقتصادية نقدية هي *American Economic Review*<sup>(١)</sup> وموضوع تحليل السياسات متعمق فهو يسعى إلى تحقيق أهداف محددة ، يأتي على رأس هذه الأهداف سعيه إلى خلق قنوات اتصال بين السياسة والمعرفة<sup>(٢)</sup> من شأن تلك القنوات ربط السياسة بمرجعية علمية محكمة بدورها تؤدي إلى تطوير أداء تلك السياسة . من هنا فإن منهجية تحليل السياسات مستمدة من العلوم السياسية وعلم الاجتماع ، علم النفس ، الاقتصاد وأخيراً الفلسفة<sup>(٣)</sup> هذا الارتباط بالعلوم الإنسانية يمد تحليل السياسات بمنهجية يتم بها تناول النظام السياسي والاقتصادي بصورة شبه شمولية ولهذا يعتبر البعض تحليل السياسات بمثابة فرع من فروع المعرفة يعمل مع النظام السياسي والاقتصادي وليس من أجل تغيير هذا النظام<sup>(٤)</sup> .

معني ذلك أن تحليل السياسات يسير على درب الفلسفة والأيدولوجية السائدة في المجتمع . وجهة النظر هذه المتأمل لها بصورة متعمقة يجد أنها تتعارض مع أحد مبادئ العلم وهو مبدأ الموضوعية في تناول القضايا، تلك الموضوعية التي تحتم الالتزام بالحيادية والتعامل مع الوقائع بمنتهى المصداقية والشفافية ، فقد يكون النظام السياسي والاقتصادي الذي تسير على دربه الدولة في ضوء أيديولوجية تسييس كافة سياسات الدولة قد يكون بهذا النظام سقطات تحتم على محلل السياسة ذكرها لأنها حسب رؤية المحلل قد تؤدي إلى انهيار النظام بأكمله ، لكن إذا تم اتباع وجهة النظر السابقة فإنه لن يتناول الإشكالية بالموضوعية التامة لأنه لو تناولها بهذه الصورة فسيسعى بذلك إلى تغيير النظام في حين أن المفهوم يوضح أنه يعمل مع النظام وليس من أجل تغييره. ولعل ما يدلل عملياً على رد وجهة النظر هذه هو سقوط الأيدولوجية الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي بما فيها من نظام سياسي واقتصادي . لهذا فإن الدلائل العلمية والعملية توضح خطأ قصر تحليل السياسات على العمل مع النظام وعدم وضع تغيير النظام في الاعتبار .

ارتباط مرجعية تحليل السياسات بالأيدولوجية السائدة في المجتمع يظهر جلياً في تعريف موسوعة العلوم السياسية لتحليل السياسة والذي أخذ الصورة الآتية : " تحليل سياسة الهندسة الاجتماعية هو السعي

نحو حل المشكلات الاجتماعية وذلك من أجل تطوير عوائد البرامج العملية أو على الأقل فهم المشكلات الاجتماعية ومعرفة مدى مطابقة السياسة للقوانين المنظمة للدولة وكل ذلك حتى تتمكن الحكومة - ومن ثم المنظمات - من اتخاذ القرارات المباشرة المبنية على أسس علمية<sup>(٥)</sup> " يعلق المؤلف على التعريف السابق ويخلص منه بخاصتين أساسيتين تميزان أسلوب تحليل السياسات وهما<sup>(٦)</sup> :

١- التحليل يقيس مدى الانضباط في تطبيق النظام ومن ثم النظم الفرعية .

٢- التحليل عادة ما يؤدي إلى تعديل البرامج المتنوعة .

يتضح من العرض السابق أن الرؤى متفقة على أن هناك نظام عام للدولة وهناك أنظمة فرعية داخل هذا النظام ، تلك الأنظمة الفرعية تسير على درب سياسات معينة ، يلعب تحليل السياسات دوراً هاماً في الكشف عن مدى تطابق سياسات الأنظمة الفرعية مع السياسة العامة لنظام الدولة .

يرتبط تحليل السياسات على نحو متزايد بمناهج البحث الاجتماعي هذا الارتباط يكون من أجل القيام بتحليل مضمون السياسات ومن ثم التنبؤ والنصح بالسياسات المناسبة أو التعديلات في السياسات القائمة<sup>(٧)</sup> .

وبناءً على ذلك يكون هناك ثلاثة محاور في تحليل السياسات :

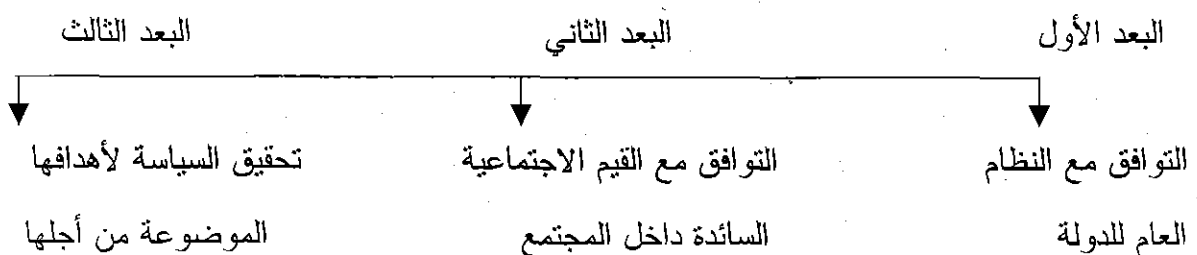
- المحور الأول ..... تحليل مضمون السياسة القائمة .
- المحور الثاني ..... التنبؤ بوضع تلك السياسة وما ينبغي أن يكون ، وذلك في ضوء البراهين المبنية على المعلومات الدقيقة المتوفرة .
- المحور الثالث ..... النصح بما يفضل فعله .

فمعظم تعريفات تحليل السياسات تدور حول تلك المحاور .

#### فبعد تناول المحور الأول .... (تحليل مضمون السياسة القائمة)

نجد قاموس الخدمة الاجتماعية يعرف تحليل السياسات على أنه "مجموعة الدراسات التقويمية التي تجرى على السياسة الموضوعية وكيف وضعت من ناحية الوضوح والعقلانية والنواحي القانونية والسياسية ومراعاة العدالة والمساواة والتوافق مع القيم الاجتماعية السائدة وتكاليف التنفيذ على المدى القريب والبعيد"<sup>(٨)</sup> .

المتأمل للتعريف السابق يجد أن مرجعية تحليل السياسة تأخذ ثلاثة أبعاد :



## البعد الأول ..... والمتمثل في التوافق مع النظام العام للدولة:

النظام العام للدولة تيسيس في ضوئه النظم الفرعية المنظمة لشتى مجالات الحياة داخل الدولة وفي ذات الوقت تسن التشريعات والضوابط الضامنة لاستمرار كيان هذا النظام ، وفي ضوء تلك التشريعات والضوابط تقاس درجة توافق تلك السياسة محل الدراسة معها ومن ثم مع الخطوط العريضة للنظام العام للدولة وهذا يعد دوراً رئيساً من أدوار تحليل السياسات ويتطلب فهماً متعمقاً للنظام العام للدولة والقوانين والتشريعات المنظمة لمجال عمل السياسة المدروسة .

## البعد الثاني.... والمتمثل في قضية القيم :

قضية القيم تناولها كتاب عديدون القاسم المشترك بينهم هو إبراز أهمية القيم في عملية تحليل السياسات فمثلاً " Macrae and Wilde " " ماكراي وولدي " يبرزان إشكالية القيم والمبادئ الأخلاقية في تحليل السياسات ويوضحان الدور الهام الذي تلعبه القيم في تحليل السياسات وانعكاس ذلك على حفظ النظام العام للدولة والذي قام على أسس تتماشى مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع<sup>(٩)</sup> . قضية القيم لا تقتصر على محلي السياسة فقط لكنها تمتد لتشمل الأشخاص الذين يتم التعامل معهم أثناء عملية التحليل ، لذلك تصف بعض الكتابات تحليل السياسات بأنه : " نشاط سياسي يضع محلل السياسات في اعتباره قيم وآراء ومعتقدات الأشخاص الذين يتعامل معهم أثناء عملية التحليل<sup>(١٠)</sup> وهذا يتضح بصورة جلية عند قيام محلل السياسات بتحليل سياسة ما في دولة تختلف المرجعية القيمية فيها عن المرجعية القيمية للدولة التي ينتمي إليها محلل السياسة أو المرجعية القيمية لمحلل السياسة نفسه.

وكما أن القيم تعيد بمثابة مرجعية لتحليل السياسات فإن البعض يعدها مدخلاً لتحليل المشكلات الاجتماعية والبرامج ومن ثم السياسات<sup>(١١)</sup> هذا المدخل يجذب إليه أكثر العقائديين أو القيميين الذين تمثل القيم بالنسبة لهم بعداً عقائدياً سواء كانت تلك القيم إلهية ، أو اجتماعية اشتراكية ، أو إلهية اجتماعية ذات قالب توفيقى. هذه الفرق تنظر إلى السياسة من خلال منظور واحد فقط هو منظور القيم وحتى تكون السياسة صالحة أو ناجحة في نظرهم فلا بد أن تستقيم في كافة جوانبها مع الإطار القيمي الذي تحلل في ضوئه السياسة وإن خرج جانب من جوانب السياسة عن هذا الإطار يستبعد ذلك الجانب وينصح بمؤشرات جديدة تتفق مع الإطار القيمي المرجعي وفي ذات الوقت يطالب بعض العقائديين أن تيسس السياسات ويكون انبثاقها كلية من الإطار القيمي المرجعي وليس مجرد الاتفاق معه فقط . وبالتالي فإن محلل السياسة يتطرد مستوى تحليله في ضوء القيم تبعاً لانتمائه العقدي . في ذات الوقت نجد فريقاً آخر ينحي القيم جانباً عند تحليل



السياسات وينظر إلى السياسة في قالب إمبيريقى يتماشى والواقع الملموس بعيداً عن الميتافيزيقا . وكل فريق من هؤلاء لديه من المبررات ما يجعله يقتنع أنه على صواب حتى ولو لم يقتنع الآخرون .

### البعد الثالث : مدى تحقيق السياسة لأهدافها .

بعد التوقف مع مدى تماشي السياسة محل الدراسة مع النظام العام للدولة وللقيم السائدة في الدولة يبقى مدى تحقيق السياسة لأهدافها فالسياسة تمت صياغتها لإنجاز مجموعة من الأهداف وبعد تنفيذ السياسة تتحقق الأهداف أو لا تتحقق أو تسقط بعض الأهداف فيأتي محلل السياسة لكي يتعرف على مدى تحقيق تلك السياسة للأهداف التي وضعت من أجلها .

قبل الانتقال إلى موضوع آخر فإن هناك إشكالا ية هامة يلزم الإشارة إليها وهي إشكالية " النظرية والممارسة"<sup>(١٢)</sup> فإشكالية النظرية والممارسة موجودة في معظم العلوم لكن في حالة تحليل السياسات تظهر الإشكالية بصورة أعمق نظراً لتعامل المحلل مع مجال السياسة من الخارج وليس من الداخل بمعنى أنه لا يكون عضواً في فريق المجال الذي تحلل فيه السياسة ، وللتغلب على تلك الإشكالية ينصح بالاستثمار الجيد والمتعمق للمعلومات . ولهذا فلو أن محلل السياسة لم يخطط جيداً لتحليله لكان تقريره موضع سخرية انتقادية من أطراف عدة وهذا يكون ناتج عن قصور التقرير في تقديم حل للمشكلة محل الدراسة وهذا يوضح أهمية استثمار كافة البيانات والاعتماد على الدراسات القيمة وفي هذه الحالة لا يتم تجاهل تقرير محلل السياسة<sup>(١٣)</sup> . وعلى هذا الأساس فإنه حتى يتم التكامل بين النظرية والممارسة على أفضل صورة ممكنة فإن على محلل السياسة أولاً ... تكوين تراكم معرفي حول المجال الذي سوف يقوم بدراسته ثم يقوم ثانياً ... بالاستثمار المتعمق لكافة المعلومات المتوفرة حول هذا المجال . بروز تلك الإشكالية جاء بسبب أن تحليل السياسة يختلف باختلاف المجال الذي تحلل من خلاله سياسة ما<sup>(١٤)</sup> . فتحليل السياسة في المجال الاقتصادي يختلف عنه في المجال السياسي عنه في المجال الاجتماعي وهكذا... ولكن تجمع هذه المجالات مظلة واحدة مكونة من ثلاثة أعمدة:

- النظام العام للدولة .
- الإطار القيمي المرجعي .
- تحقيق السياسة للأهداف .

ما سبق كان بالنسبة للمحور الأول وهو تحليل مضمون السياسة . أما عند الانتقال إلى المحور

الثاني "التنبؤ" يظهر الآتي :

## المحور الثاني : التنبؤ

التنبؤ في تحليل السياسات قائم على قضية رئيسة وهى المبررات والبراهين ، ففي ضوءها يصدر محلل السياسة مؤشرات التنبؤية ، وبذلك تكون تلك المؤشرات واقعة في دائرة الحدس المعقول بعيداً عن اللامنتطقية أو الخيالات .

وقضية التنبؤ دارت حولها مجموعة من تعريفات تحليل السياسات كما أنها أخذت حيزاً من كتابات تحليل السياسات ، فمثلاً " Jacop Brukeles " " جاكوب " 1977 يعرف تحليل السياسة بأنه " منظومة يقوم فيها محلي السياسة بدراسة الخيارات السياسية من خلال كافة المعلومات المتوفرة والقيام بعمليات البرهنة والتنبؤ من أجل التوصل إلى الخيار السياسي المناسب ، وهو بذلك يعد مدخلاً لحل المشكلات السياسية<sup>(١٥)</sup> . ولكي تأخذ عملية التنبؤ مجراها الصحيح فإن محلل السياسة يكون أمامه مجموعة من الخيارات يلعب تحليل السياسة فيها دور "محدد الأولويات"<sup>(١٦)</sup> وذلك في ضوء المعلومات والنتائج البحثية . فقضية الأولويات وتحديد الخيارات ظهرت بصورة جلية في بعض تعريفات تحليل السياسات

"Walter Williams 1971" " وليامز والتر " يعرف تحليل السياسة بأنه " استخدام مجموعة من الوسائل لاستخلاص المعلومات المتضمنة لنتائج بحثية ، ووضع خطة مفصلة للاختيار بين البدائل المتعددة ، وذلك من أجل صياغة سياسات صائبة ، مع وضع رؤية للمعلومات وثيقة الصلة بالاحتياجات المستقبلية المصاحبة لهذه السياسات<sup>(١٧)</sup> . وكذا تعريف " Duncan macrae 1979 " "ماكراى" "اختيار السياسة المناسبة من بين الخيارات المتعددة مع تقديم التفسيرات والبراهين لهذا الاختيار<sup>(١٨)</sup> . وكما هو معلوم فإنه كلما توافرت المعلومات الدقيقة كلما كان التنبؤ بالخيار السليم أقرب للصحة وذلك باشتراط التوظيف السليم لهذه المعلومات التعامل مع السياسات من خلال تحليل السياسات لا يقتصر على مناهج البحث الكيفية فقط بل يمتد ليشمل الأساليب الكمية ، وذلك من أجل الوقوف على كافة جوانب السياسة محل التحليل . والتعامل الكمي يتطلب معرفة خالصة مع الفهم والاستخدام البارع للأساليب الإحصائية الكمية ، ويمكن أن يتأتى ذلك من خلال تدريب الباحثين في مرحلة الماجستير على هذه الأساليب الإحصائية الكمية<sup>(١٩)</sup>

أهمية القياس الكمي تظهر في البيانات والإحصاءات المصاحبة لأداء السياسة هذه الإحصاءات تعطي دلالات ومؤشرات كثيرة خاصة عند مناقشة قضية التمويل والموارد المالية ومن ثم فهي تعطي مؤشرات مصحوبة ببراهين مادية ملموسة لواقع ما في السياسة يسهل معه تحديد ما إذا كانت السياسة تسير على الدرب الصحيح أم لا .

يتم الانتقال الآن إلى المحور الثالث في محاور تحليل السياسة وهو محور النصح .

### المحور الثالث : النص

ناتج تحليل السياسة هو النصيحة<sup>(٢٠)</sup> لكن ليست كل نصيحة هي تحليل سياسة فالنصيحة هنا مرتبطة بالقرارات العامة ومعززة بالقيم الاجتماعية ، والنصيحة آخر ما يُكتب في تقرير محلل السياسة وهي مبنية على المحورين السابقين ( تحليل المضمون - التنبؤ ) ، وفي ضوء المعلومات والأدلة والبراهين يصل محلل السياسة إلى نتيجة معينة هذه النتيجة يقدمها محلل السياسة في صورة نصيحة . ولعل ما يوضح ذلك أحد التعريفات عن تحليل السياسة لـ Aidan R. Vining and David L. weimer 1989 "فينينج و ويمر" والذي جاء بالصورة التالية : " تحليل السياسة هو تلك النصائح والتوجيهات المقدمة "للعميل"\*(<sup>٢١</sup>) والمتصلة بالقرارات وذلك في ضوء القيم الاجتماعية(<sup>٢٢</sup>) "

بعد العرض السابق عن ماهية تحليل السياسات يتضح أن تحليل السياسة يستخدم المدخل الأكاديمي والمدخل المهني في معرفة مدى مطابقة السياسة للواقع المجتمعي(<sup>٢٣</sup>) ومن ثم فتحليل السياسة ينبثق من العديد من المهن التي تهدف إلى التصوير والتقييم والإرشاد أو بمعنى أدق الرصد والتقييم والتنبؤ ثم النصح(<sup>٢٤</sup>). فعلى سبيل المثال وبحكم التخصص " التخطيط الاجتماعي " فإن الغالبية من ممارسي التخطيط ومحلي السياسة يستخدمون نفس الطرائق الأساسية ومناهج البحث في عملهم وذلك في الممارسة العامة والخاصة(<sup>٢٥</sup>). كما أن التخطيط الاجتماعي يحتاج إلى تحليل السياسات وذلك لأن هناك حلقات وصل قوية تجمع بينهما . فعند تحديد المشكلة ، وعند وضع إطار حل لها وعند وضع الخطط وصناعة البرامج وتقويمها فإن مهارات تحليل السياسة تستخدم بواسطة المخطط الاجتماعي وذلك للقيام بهذه الخطوات ، لهذا فإن وضع خط فاصل بين المخطط الاجتماعي وتحليل السياسة أمر صعب بمكان أن يتم(<sup>٢٦</sup>) .

## ثانيا : محلل السياسة

محلل السياسة هو ذلك الشخص الذي يقوم بعملية تحليل السياسات ومحلل السياسة يدور في فلك يضم ثلاثة عناصر أساسية :

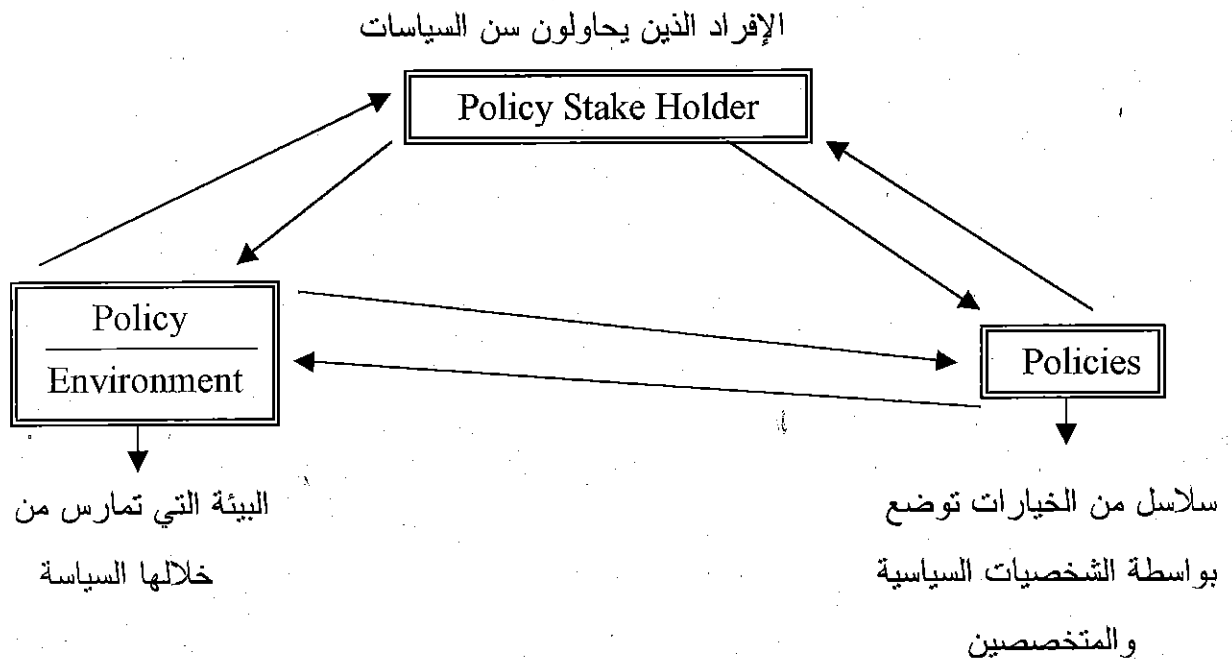
١. السياسة.

٢. واضعي السياسة

٣. البيئة التي تمارس من خلالها هذه السياسة

شكل رقم (١) يوضح العملية التفاعلية التي في ضوئها يتم صنع السياسات

وهو يوضح التفاعل بين السياسة (الخيارات) والبيئة المحيطة و واضعي السياسة



هذه المنظومة المتفاعلة يعامل فيها محلل السياسة على أنه من واضعي السياسة<sup>(٢٧)</sup> وذلك نظراً للدور الكبير الذي يلعبه محلل السياسة في كشف معالم المنظومة السابقة . وقد وصل الأمر بأحد الكتاب أن يصف محلي السياسة بأنهم "جنس بشري عالي الكفاءة المهنية بخلاف المهن التعليمية الأخرى"<sup>(٢٨)</sup> وذلك لما يتطلبه هذا العمل من إعداد أكاديمي ومهني عالي المستوى ، وأيضاً لأن محلل السياسة يمكن أن يلعب دور الاقتصادي - السياسي - التاريخي - التربوي - النفسي - الاجتماعي - المخطط والأخصائي الاجتماعي<sup>(٢٩)</sup> في الحقيقة أن لعب هذا الدور لا يكون بالصورة المهنية المتعمقة ولكن يكون تبعاً لما تمليه عليه طبيعة السياسة موضع التحليل .

من خلال قراءات الباحث يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص والشروط الواجب توافرها في

محلي السياسة وذلك بالصورة التالية :-

١- يجب أن يكون لديهم إلمام عام بالعلوم الإنسانية وبصفة خاصة الاقتصاد والسياسة والاجتماع<sup>(٣٠)</sup>

٢- الإلمام بكافة العوامل المحيطة بالسياسة محل التحليل ، ومن ذلك كشف العلاقة بين النظام السياسي والتغيرات في عمليات صنع القرار وتأثير ذلك على السياسة المطلوب تحليلها باعتبارها جزءاً من النظام السياسي داخل المجتمع<sup>(٣١)</sup>.

٣- التدريب على مناهج البحث الكيفية والتكامل بينها وبين مناهج البحث الكمية.

٤- أن يضع محلي السياسة في اعتبارهم قيم وآراء ومعتقدات الأشخاص الذين يتعامل معهم أثناء عملية التحليل<sup>(٣٢)</sup>.

٥- الاعتماد على الدراسات القيمة والالتزام بتقديم المبررات والبراهين لكل ما يصل إليه المحلل من نتائج.

### ثالثاً : طرائق ونماذج تحليل السياسة

طرائق تحليل السياسة هي إجراءات نظامية لمواجهة مشكلات محددة ، أو لتحقيق أهدافاً محددة وتتضمن مناهج بحثية وطرائق أساسية ، وهذه الطرائق تستمد مرجعيتها من العلوم المختلفة اقتصاد - إدارة - سياسة - اجتماع - الخ..<sup>(٣٣)</sup>.

كما أن كافة مناهج وطرائق العلوم الاجتماعية تستخدم من أجل وصف وتفسير وتحليل السياسات وتأثيراتها في الواقع ... لهذا فإن تحليل السياسات ليس نظرية معرفية أو علم منهجي بحثي لكنه مجال "مهجن" ... فهو يعرف تبعاً لكل مجال يستخدم فيه ويتوقف على النظرية أو المنهج المستخدم ، وبناءً على ذلك فإن طرائق تحليل السياسات تكون غير تامة ومن ثم فهي قابلة للاستيعاب طرائق جديدة<sup>(٣٤)</sup>.

ولما كانت المرجعية التي ينطلق منها الباحث هي أساس عملية التحليل - كما تم توضيح ذلك من قبل - وإذا تم الاتفاق على أن أيديولوجية الحكومة هي أساس مرجعية تحليل السياسة ، فإن طريقة تفكير الحكومة تلعب دوراً كبيراً في تطوير مستويات طرائق ونماذج تحليل السياسة<sup>(٣٥)</sup>. وهذا يتضح جلياً في تفكك دول الاتحاد السوفيتي وفي الدول المتحولة من الأيديولوجية الاشتراكية إلى الأيديولوجية الرأسمالية والتي منها مصر ، فحكومات هذه الدول حدثت لها عملية تحول فكري في إدارة زمام الدولة ، هذا التحول مصاحب بسياسات وتوجهات ومن ثم تشريعات ودراساتير تضمن معها إتمام عملية التحول على الوجه المأمول. وإذا كان

البعض يعتبر تحليل السياسة أنه العمل مع النظام السياسي والاقتصادي - كما سبق ذكر ذلك والتعليق عليه - فإنه من الطبيعي أن يتم التحول في تفكير محلي السياسة نظراً لتحول المرجعية التي يحللون في ضوءها السياسات. والنتيجة المتوقعة لذلك هي انعكاس التحول على مستويات طرائق ونماذج تحليل السياسة حتى تتناسب والنظام العام السائد في الدولة ، ولهذا فإن طريقة تفكير الحكومة وتطورها أو تحولها تبعاً لرؤية ومرجعية القائمين عليها هذه الطريقة تلعب دوراً كبيراً في تطوير مستويات طرائق ونماذج تحليل السياسة.

### بعض طرائق ونماذج تحليل السياسة

أولاً : بعض طرائق تحليل السياسة كما أوردتها دائرة معارف الخدمة الاجتماعية<sup>(٣٦)</sup>

#### ١. تقدير الموقف أو الاحتياجات :

وفي هذه الطريقة يمكن لمحلل السياسة أن يستخدم كافة المعلومات المتاحة في وصف حاجة الدولة الحالية ووضع إطار تنبؤي بفضليات الاحتياجات أو ما يسمى بتحديد الأولويات .

#### ٢. تحليل تكاليف الإعانات المالية :

وهذه الطريقة يتم تطويرها بصورة توسعية بواسطة الاقتصاديين وهذا المدخل يوضح العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين ميزانية السياسة الاجتماعية وبين البرامج التي يتم تنفيذها في هذه السياسة.

#### ٣. تحليل التكلفة الفعلية أو الكلية للبرامج السياسية :

وهنا يتم تحليل كافة تكاليف البرامج وهذه الطريقة تستلزم مهارات اقتصادية من المحلل للموقف على التكلفة الفعلية للبرامج ، ويقوم أسلوب تحليل التكلفة على مبدأ أن جميع التكاليف أو النفقات متضمنة تلك التي يلاقيها الآخرون يجب أن تكون واضحة وأن تؤخذ في الاعتبار . ويقدم أسلوب تحليل التكلفة بياناً بالميزانية والذي يسمح لصانعي السياسة باتخاذ قرارات بالاختيار بين البدائل المتعددة .

وهناك ثلاث مشكلات رئيسة تصاحب استخدام أسلوب تحليل التكلفة<sup>(٣٧)</sup> :

**المشكلة الأولى :** تتعلق بكيفية تقدير وقياس ما لا يمكن قياسه وهي تلك الأشياء غير القابلة للقياس وأي نوع من التقسيم يتم اتباعه في هذه الحالة . وأكثر القضايا المثارة لهذا النوع تتعلق بتقييم الحياة والموت والعجز فمثلاً أي مشروع بناء من المحتمل أن يؤدي إلى موت شخص ما أو إصابته بعجز كلي أو جزئي ، كأن يكون هناك كوبري وعند الانتهاء من بناء هذا الكوبري مات خمسة أشخاص لأي سبب من الأسباب المتعلقة بعملية البناء فأصبح هؤلاء الأشخاص ضحية هذا الكوبري وشيء مثل هذا لا يمكن لصانعي السياسة أن

يتجاهلوه ، ولكن في الوقت نفسه يجب أن يكون هناك طرق وكباري ومدارس والعادة المتبعة في هذه الحالة هو أن يكون هناك قيمة مالية تعد لمستحقي التعويض.

حل غير مرضي ولكنه الواقع ومن هنا يعد مشكلة .

**المشكلة الثانية :** تتعلق بأن تأثيرات السياسة لا تلمس في الحاضر ولكن في المستقبل فلو أن شخص ما يهدف إلى تجهيز مدرسة ، ومركز صحي ، أو دار إيوائي فالقيمة لا تعكس الكثير مما يمكن أن يحدث الآن بقدر ما تعكس ما يمكن أن يحدث بعد أن يكتمل المشروع - وعادة ما تكون قيمة المشروعات المستقبلية مهملة وهو ما يعني أنه طوال الوقت يكون هناك افتراض بإمكانية ضعف القيمة ونقصها .

**المشكلة الثالثة :** تتعلق باستخدام قيم مالية ، فإذا ما استخدمت قيم مالية معينة دون مراعاة الوزن النسبي للخيارات المختلفة في ضوء المجتمع الكبير ، فسوف ينتج عن ذلك سوء تقدير للقيم المالية المتعلقة بالمجتمع الأكبر. مثال ذلك ... تكلفة الإسكان التي تتفق في عملية تجديد بناء منطقة ما وإجراء تغييرات واسعة بها سوف تختلف من حيث شغلها بأعداد صغيرة من الملاك أو أعداد كبيرة من المستأجرين الفقراء .

تلك المشكلات يمكن التقليل من حدتها نوعاً ما من خلال الاستخدام الأفضل والمحدود جداً لأسلوب تكلفة العائد في تحليل التكلفة والفاعلية الذي يختبر فاعلية التكلفة النسبية للأساليب المختلفة . فمشكلات عائد المستقبل كثيراً ما تختفي وتزول عندما تكون القضية ليست بناء مدرسة ولكن كيفية تحقيق مزيد من الفاعلية من وراء بناء هذه المدرسة . هذا ويشير كلاً من " West and Cullis " <sup>(٣٨)</sup> إلى أن دفاع عالم الاقتصاد عن أسلوب تحليل التكلفة والعائد يشبه في بعض الأوقات تعليق " Maurice Chevalier " الذي عندما وجه إليه سؤال عن نظرته للعمر الكبير أو كبر السن فأجاب " أنه ليس مثالي تماماً وإنما أفضل من البديل " فلو لم توضع القرارات بطريقة واضحة وصريحة عن طريق أسلوب تحليل التكلفة والعائد حتى ولو كانت غير كاملة ، فإنها عندئذ توضع بشكل ضمني وستفتقد إلى وجود نوع من التماسك والثبات اللازمين لتحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة المحددة . وبالطبع فإن وجود شيء واضح وصريح عن متضمنات السياسة يعد أفضل من ألا يكون هناك شيء على الإطلاق .

#### ٤ . دراسة المخرجات أو النتائج :

وفيها يتم تحليل كافة عوائد البرنامج ومدى تحقيقها لأهداف السياسة .

#### ٥ . دراسة الحالة :

كثيراً ما دراسات السياسة الاجتماعية تستخدم دراسات الحالة وذلك لما تتضمنه من نظم تحليلية

متكاملة وإمكانية التحكم في السياسة محل الدراسة من كافة أبعادها.

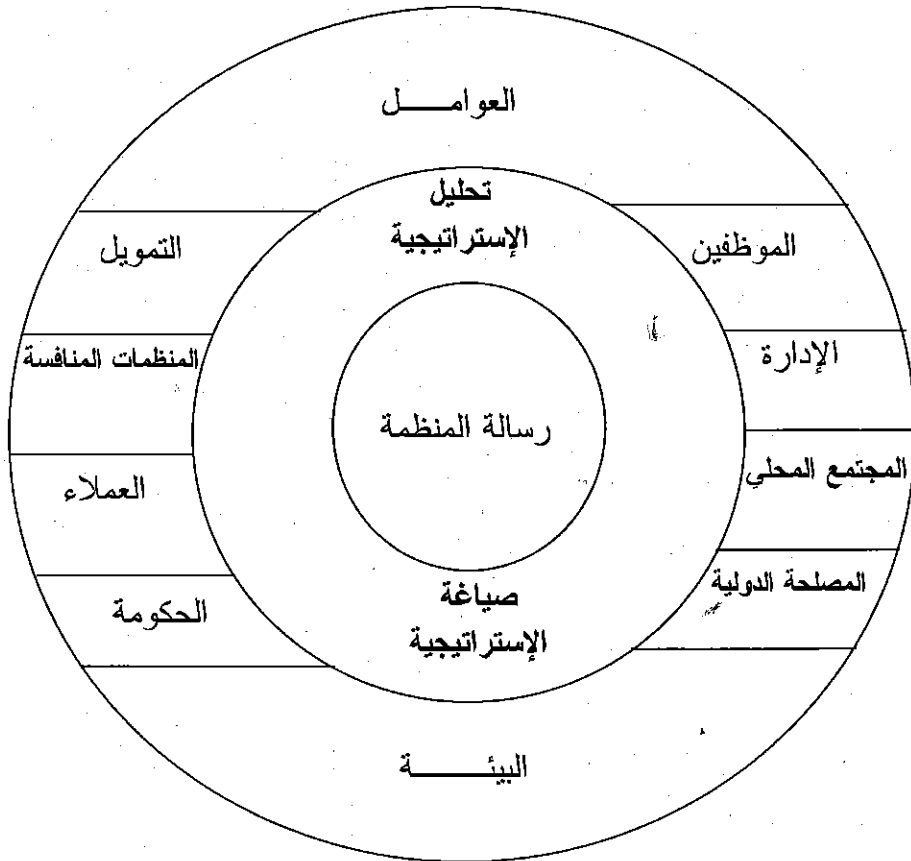
٦. ما بعد التحليل : وهنا يتم الوقوف على كافة نتائج التحليل ومن خلال هذه النتائج يمكن وضع المداخل المهنية العلاجية وكذا صنع السياسات الجديدة .

الخطوات السابقة وضعت بالصورة التي عليها من أجل تحليل السياسة الاجتماعية لذلك عند إخراجها عن هذا المضمار تظهر بعض الجوانب التي ينبغي استكمالها في تحليل السياسة المدروسة ، لكنها في ذات الوقت يمكن الاستفادة منها أثناء تحليل السياسات الأخرى.

**ثانياً : طريقة "Richard M.Hodgetts" في تحليل سياسات واستراتيجيات المنظمات<sup>(٣٩)</sup>**

لكي يتم تطوير أداء المنظمة فإنه يجب فهم العلاقة بين رسالة هذه المنظمة والسياسة الضرورية لتحقيق هذه الرسالة والعوامل البيئية المحيطة.

شكل رقم (٢) يوضح الطريقة التي وضعها "ريتشارد" في تحليل استراتيجيات المنظمات



توضح هذه الطريقة العلاقات بين عدداً من العوامل في ضوءها يتم تحليل السياسات وهي طريقة وضعها صاحبها ليتم التعامل بها مع المنظمات و قد تخدم هذه الطريقة في تفهم سياسات الجمعيات الأهلية.

**ثالثاً .. نموذج "D.Gil" لتحليل السياسات<sup>(٤٠)</sup> :**

هذا النموذج وضع أساساً لتحليل السياسة الاجتماعية وبالتالي فإن صاحبه وضع مجموعة من الأبعاد أو العناصر التي في ضوءها يتم تحليل السياسة الاجتماعية للتعرف على مسار واتجاهات السياسة



الاجتماعية في المجتمع .وقد نجح هذا النموذج - على الأقل في تطبيقه - داخل المجتمع المصري كما تم توضيح ذلك في الدراسات السابقة. وبالتالي فإنه عند تطويع هذا النموذج لدراسة سياسات الجمعيات الأهلية في مصر فإن نموذج جيل D.Gil قد يأخذ الصورة التالية :-

#### البعد الأول : مناقشة القضايا المجتمعية التي تتصل بسياسات الجمعيات الأهلية ويتضمن :-

- ١- التعرف على طبيعة هذه القضايا ومجالاتها .
  - ٢- تحديد تأثير هذه القضايا في المجتمع.
  - ٣- تحديد النظريات والفروض العلمية التي تهتم بالجوانب الدينامية لكل من هذه القضايا.
- البعد الثاني : التعرف على الأهداف والقيم المتصلة بسياسات الجمعيات الأهلية .. ويتضمن :-

- ١- تحديد الأهداف التي تسعى الجمعيات الأهلية إلى تحقيقها .
- ٢- تحليل الجوانب الأيديولوجية التي تتصل بكل من هذه الأهداف .
- ٣- مناقشة الإطار القيمي الذي يوجه أهداف سياسات الجمعيات الأهلية.
- ٤- مناقشة النظريات والفروض العلمية التي أثرت على تحديد استراتيجيات العمل وأساليب الأداء والتتفيذ أو كيفية وضع الخطط وتنفيذ برامج ومشروعات الجمعيات وأساليبها.
- ٥- تحديد المستهدفين من سياسات الجمعيات الأهلية وتوزيعهم ديموجرافياً وجغرافياً .
- ٦- مناقشة الآثار والنتائج التي تحققت بعد تنفيذ السياسات .

#### البعد الثالث : الجوانب التطبيقية لسياسات الجمعيات الأهلية .. وتتضمن :

- ١- مناقشة التغيرات الكمية والكيفية والتغير في أسلوب تحديد الأولويات وذلك طبقاً لنتائج تنفيذ السياسات ووضعها موضع التطبيق العملي .
  - ٢- مناقشة تأثير هذه التغيرات على مستوى نشاط الجمعيات الأهلية.
- البعد الرابع : التعرف على آثار التفاعل بين سياسات الجمعيات الأهلية وبين القوى المؤثرة على وضع وتنفيذ هذه السياسات .. ويتضمن :-

- ١- تحليل القوى السياسية المختلفة المؤثرة على وضع وتحديد سياسات الجمعيات .
- ٢- تحليل القوى التي تقاوم أو تعوق حركة التغيير وتقف في طريق تحقيق أهداف سياسات الجمعيات الأهلية.
- ٣- مناقشة تأثير القوى السياسية الخارجية على وضع وتطبيق سياسات الجمعيات الأهلية.
- ٤- مناقشة تأثير سياسات أخرى في المجتمع على سياسات الجمعيات الأهلية .

٥- محاولة التوصل إلى مجموعة من الحقائق والنتائج والتوقعات التي يمكن أن تفيد عند وضع وتطبيق سياسات جديدة مستقبلا .

**البعد الخامس :** وضع سياسات بديلة للجمعيات الأهلية أو التعرف على الخطط البديلة لتحقيق أهداف الخطط الأصلية.

يقول "Gil" في هذه النقطة أن الباحث يجب أن ينتهي باقتراح سياسات بديلة بعد تحليل السياسات موضع التحليل والمناقشة .

ويرى أنه يمكن للباحث تأخير أحد مسارين أو طريقين :-

**الأول :-** التوصل إلى سياسات بديلة يكون لها نفس أهداف السياسات الحالية ويكون الاختلاف في أساليب ووسائل تحقيق الأهداف .

**الثاني :-** التوصل إلى سياسات بديلة يكون لها أهداف مختلفة ولكن هذه السياسات تتبنى نفس القضايا التي تتبناها السياسات الحالية .

بتحليل البعد الخامس الذي وضعه "D.Gil" نجد أنه متوقف على البيانات والمعلومات الناتجة عن الأبعاد الأربعة السابقة له ، ولذلك فإن الاختيار بين الطريقين اللذين رسمهما البعد الخامس متوقف على ما تسفر عنه نتائج الأبعاد الأربعة السابقة للبعد الخامس.

**رابعاً :** نموذج مقترح لـ "لاتريدز" "latrids" ١٩٩٤" (٤١)

وقد أطلق عليه اسم العلم "Science"

ويتم في ضوء هذا النموذج تحليل السياسة كما يلي :

- |  |                               |
|--|-------------------------------|
| S-sociplotical environments                    | • البيئة السياسية والاجتماعية |
| C-causes of the problem                        | • اسباب المشكلة               |
| I-Interventive approaches                      | • مداخل التدخل                |
| E-establishment and ranking of recommendations | • تكوين وترتيب التوصيات       |
| N-narrative of programs for implementation     | • سرد برامج التنفيذ           |
| C-characteristics of implementation            | • خصائص التنفيذ               |
| E-evaluation of outcome                        | • تقويم العائد                |

خامسا : نموذج "Donald E.chambers" لتحليل السياسات<sup>(٤٢)</sup>

محكات التقويم Evaluation criteria	الأنماط الأساسية أو المفاهيم Basic subtypes or concepts	السمات Characteristic
<p>١- تتعلق بالوسائل وليس الغاية Concern with means, not end</p> <p>٢- الوضوح / القابلية للقياس Clarity, measurability, manipulability</p> <p>٣- مستويات الأداء / مواصفات الجماعة المستهدفة Inclusion of performance standards / target group specifications</p> <p>٤- ملائمة موضوعية متفقة مع المشكلة الاجتماعية من حيث تعريف المشكلة ، المتغيرات المستقلة المسببة ، الأيديولوجية المتعلقة بتعاريف الكفاية والمساواة Fit of terms of objectives with social problem analysis with problem definition, independent variables of causation, ideology regarding definitions of adequacy and equity .</p> <p>٥- المنظور التقويمي للمحلل Analysts evaluative perspective .</p> <p>٦- تطبيقات الضبط الاجتماعي : ملائمة مع محكات تقويمية أخرى Social control implications : Fit with other evaluative criteria .</p>	<p>١- طويلة المدى / قصيرة المدى Longterm/short term</p> <p>٢- ظاهرة / مستترة Manifest /Latent</p> <p>٣- مجردة / محددة Abstract /concrete</p> <p>٤- متوسطة / نهائية Intermediate /ultimate</p>	<p>الأهداف والأغراض Goals and objectives</p>
<p>١- فعالية الهدف - Target efficiency</p> <p>٢- التكلفة الفعلية - Cost - effectiveness</p> <p>٣- تميز - stigmatization</p> <p>٤- تعقد الإدارة - complexity of administration</p> <p>٥- التوافق بين المستخدمين - Adaptability across users</p> <p>٦- مخاطرة سياسية (رؤية سياسية) Political risk (political visibility)</p> <p>٧- استقلالية المستفيد / الاعتماد على آليات السوق الحرة Consumer sovereignty / reliance on Free - market mechanisms</p> <p>٨- قدرة التبديل Substitutability</p> <p>٩- الإكراه والإقحام Coerciveness / intrusiveness</p>	<p>١- خدمات اجتماعية شخصية Personal social services (pss)</p> <p>٢- منافع اجتماعية عامة Public social utilities (PSU)</p> <p>٣- هجين من رقم (٢+١) Hybrid pss / psu</p> <p>٤- نقود ، خامات ، سلع / بضائع Cash, material goods/ commodities</p> <p>٥- خدمات خبير Expert services</p> <p>٦- تمييز إيجابي Positive discrimination</p> <p>٧- إتمادات / ضامين Credits / vouchers</p> <p>٨- إعانات مالية Subsidies</p> <p>٩- ضمان حكومي (قرض) Government loan guarantees</p> <p>١٠- إجراءات وقائية</p>	<p>نماذج المنفعة أو الخدمة</p> <p>١- نماذج عامة General forms</p> <p>٢- نماذج معينة Specific forms</p>

<p>١٠- الملاءمة مع تحليل المشكلة الاجتماعية Fit with social problem analysis</p> <p>١١- التعاقب بين المحكات Tradeoffs between criteria</p>	<p>Protective regulation ١١- إشراف لمنع الانحراف Supervision of deviance</p> <p>١٢- قرارات سلطوية Power over decisions</p>	<p>٣- فوائد متعددة ومرتبطة Specific forms</p>
<p>١- تحليل المشكلة الاجتماعية : ملائمة لمواصفات الهدف / معوقات ايديولوجية Social problem Analysis : Fit to target specifications / ideological constraints .</p> <p>٢- خاصية مميزة / انفراد Stigma and alienation</p> <p>٣- فوائد نهائية Off - target benefits</p> <p>٤- نفقات عامة Over whelming costs</p> <p>٥- استخدام زائد أو أقل Over / under utilization</p> <p>٦- الفرصة أو امكانية التدخل السياسي Opportunity for political interference</p> <p>٧- عوائق العمل Work disincentives</p> <p>٨- حوافز ترويجية Procreational incentives</p> <p>٩- ( الراحة الزوجية ) Marital breakup</p> <p>١٠- اعتماد عام Generational dependency</p> <p>١١- تطبيقات خاصة : خدمات اجتماعية خاصة / فوائد اجتماعية عامة . Spicial applications : personal services and public social utilities</p>	<p>١- اسهامات سابقة Prior contributions</p> <p>٢- قاعدة ادارية Administrative rule</p> <p>٣- تعاقد خاص Private contract</p> <p>٤- تحفظ مهني أو إداري Professional and / or Administrative discretion</p> <p>٥- قرار قانوني Judicial decision</p> <p>٦- وسائل / اختبار تقدير Means / asset test</p> <p>٧- الارتباط بقوة العمل Attachment to work force</p>	<p>قواعد التأهيل Entitlement rules</p>
<p>١- الاستمرار في التمويل طويل المدي / قصير المدي Short - term / long - term funding continuity</p> <p>٢- الحماية ضد التضخم / الخسارة Protecting against inflation / depression</p> <p>٣- التعامل مع التغير الديموجرافي Dealing with demographic change</p> <p>٤- حوافز ايجابية وسلبية لعوائد العملاء Incentives and disincentives provided for client outcomes</p> <p>٥- الملاءمة لتحليل المشكلة الاجتماعية Lit with social problem analysis</p>	<p>١- مبدأ التأمين والدفع Prepayments and the insurance principle</p> <p>٢- قواعد عامة / اتفاق خاص Publicly regulated/ private contracts</p> <p>٣- إسهام تطوعي Voluntary contributions</p> <p>٤- مخصصات الدخل العام General revenue appropriations</p> <p>٥- الملاءمة للخدمة Fees for service</p> <p>٦- هبة أو وقف خاص Private endowment</p>	<p>طرائق التمويل : Financing methods</p>

<p>1- program design</p> <p>2- Integration - continuity</p> <p>3- Accessibility</p> <p>4- Accountability</p> <p>5- client empowerment</p> <p>6- consumer participation</p> <p>7- Fit with social problem analysis</p>	<p>١- تصميم البرنامج</p> <p>٢- تكامل - استمرار</p> <p>٣- القابلية للتطوير</p> <p>٤- القابلية للمحاسبة</p> <p>٥- تمكين العميل</p> <p>٦- مشاركة</p> <p>٧- الملاءمة مع تحليل المشكلة الاجتماعية</p>	<p>١- برنامج اجتماعي وتصميم السياسة</p> <p>2- Social program and policy design</p> <p>٢- المركزية</p> <p>Centralization</p> <p>٣- الاتحاد</p> <p>3- Federation</p> <p>٤- إدارة الحالة</p> <p>4- Case management</p> <p>٥- هيئات متخصصة في الإحالات</p> <p>5- Agencies specializing in referrals</p> <p>٦- القطاع الاهلي</p> <p>6- Indigenous worker staffing</p> <p>٧- هيئات عرقية شرقية</p> <p>7- Racially oriented agencies</p> <p>٨- سماع العدالة الإدارية وإجراءات الاستئناف</p> <p>8- Administrative ( fair ) hearings and appeal procedures</p> <p>٩- عملية حماية الحقوق المستحقة</p> <p>9- Due process protections for clients procedural rights</p> <p>١٠- مشاركة المواطن</p> <p>10- Citizen participation</p>	<p><u>الإدارة أو تقديم الخدمة</u></p> <p>Administrative or service delivery</p>
<p>التفاعل غير المرغوب هو العمل ضد أي من المحكمات السابقة .</p> <p>هكذا التفاعل يملك محك تقويمي غير مناسب لطبيعته.</p> <p>- Undesirable interactions are those that work against any of the criterial above.thus ,interactions have no special evaluative criteria of their own.</p>	<p>١- coentitlement</p> <p>٢- التجريد</p> <p>2- Disentitlement</p> <p>٣- التأثيرات العكسية</p> <p>3- Contrary effects</p> <p>٤- نسخة طبق الاصل</p> <p>4- Duplication</p> <p>٥- التفاعل علي المستوي الحكومي.</p> <p>5- Governmental -level interaction</p>	<p>١- التفاعل بين الخصائص الفاعلة وبين هذه السياسة او البرنامج و /او اخر</p> <p>1- Interactions between operating caharacterlstsics and between this policy or program and /or others</p>	<p><u>التفاعل بين الخصائص الفاعلة وبين هذه السياسة او البرنامج و /او اخر</u></p> <p>Interactions between operating caharacterlstsics and between this policy or program and /or others</p>

والمعروف باسم "ANALYSIS"

A- approach	• المدخل
N-need	• الاحتياج
A- assessment	• التقدير
L - Logic	• المنطق
Y- your reaction	• رد فعلك
S- support	• الدعم
I- innovation	• الابتكار
S - social Justice	• العدالة الاجتماعية

سابعا : نموذج مقترح لـ مني محمود عويس ١٩٩٦ (٤٤).

هدف النموذج :- الوصول إلى مؤشرات تخطيطية تساهم في تدعيم نجاح سياسة الرعاية لضحايا الجريمة وتطويرها مستقبلاً .

مستويات التحليل :-

١. تحديد ملامح السياسة :

محددات السياسة في ضوء المبادئ والقيم المعبر عنها في السياسة وقضاياها الهامة.

٢. عملية صنع السياسة :

أ- الدوافع والمتغيرات التي مهدت لصنع السياسة .

ب- المشاركون في صنع السياسة .

ج- المستفيدون من السياسة .

د- استخدام أسلوب التخطيط العلمي في وضع وصياغة السياسة ، من حيث ( استخدام الدراسات والبحوث - تقدير الاحتياجات - تقدير الامكانيات المادية والبشرية والتنظيمية )

هـ- تحديد الأهداف - مدى الاتفاق عليها - توقعات نجاحها - توقعات للصعوبات التي تواجه تحقيقها .

٣. إجراءات تنفيذ السياسة :

أ- مداخل العمل ( وقائية - علاجية - تنموية - .. مدخل تكاملي ) .

ب- أوجه الرعاية اللازمة لضحايا الجريمة .

ج- الأجهزة اللازمة لتقديم الرعاية .

#### ٤. إسهامات مهنة الخدمة الاجتماعية .

- أ- في عملية صنع وتحليل السياسة .
  - ب- في التخطيط لبرامج التنفيذ .
  - ج- في تنفيذ برامج الرعاية وتقويمها .
  - د- في التطوير الأكاديمي والتطبيقي لهذا المجال الحديث ، وذلك باعتبار أن مهنة الخدمة الاجتماعية هي المهنة الأساسية في العمل .
٥. تصورات مستقبلية لانجاح وتطوير السياسة .

استخلاص نتائج تحليل السياسة ووضعها في صورة مؤشرات تخطيطية تساهم في نجاحها وتطويرها.

#### نحو تصور مقترح لتحليل سياسات الجمعيات العلمية

بعد دراسة وتحليل النماذج السابقة يمكن تقديم تصور مقترح لنموذج يمكن من خلاله تحليل سياسات الجمعيات العلمية وذلك على النحو التالي :-

##### ١. ملامح سياسات الجمعيات العلمية :

- أ- الأهداف التي تسعى الجمعيات العلمية لتحقيقها .
  - ب- الإطار القانوني الذي تتحرك في خلاله سياسات الجمعيات العلمية .
  - ج- الإطار الأيديولوجي المصاحب لسياسات الجمعيات العلمية .
٢. صنع سياسات الجمعيات العلمية :
- أ- المشاركون في صنع سياسات الجمعيات العلمية .
  - ب- المستفيدون من سياسات الجمعيات العلمية .
  - ج- علاقة الجمعيات العلمية بالهيئات الأخرى وتأثير ذلك على عملية صنع السياسات .
  - د- سياسة الدولة نحو البحث العلمي وعلاقة ذلك بسياسات الجمعيات العلمية .

##### ٣. تنفيذ سياسات الجمعيات العلمية :

- أ- الأنشطة العلمية التي تمارسها الجمعيات العلمية .
- ب- السياسات المالية للجمعيات العلمية .

#### أولاً... مصادر التمويل

- أ) مصادر تمويل حكومية .
- ب) مصادر تمويل غير حكومية .

#### ثانياً... الإنفاق

##### ٤- مشكلات تواجه الجمعيات العلمية

- أ) مشكلات تمويلية .
- ب) مشكلات إدارية .
- ج) مشكلات أخرى .

---

### مصادر الفصل الثالث

1. Carl V. Patton, David S. Sawicki : Basic Methods of policy Analysis and planning ,oxford university press, 1984 , P.21 – 22 .
2. William N. Dunn : public policy Analysis ,An Introduction , prentice Hall , Englewood cliffs, NJ , 1994 , P59 .
3. Ibid , p2 .
4. Edith stokey and Richard Zeckhauser : Aprimer for policy Analysis Norton – U.S.A – 1978 , p.4 .
5. Vernon Bogdanor : Encyclopedia of political science , oxford , 1992 , PP. : 432 – 433 .
6. Ibid , P 433
7. Susan D. Einbinde : policy Analysis , Encyclopedia of social work , NASW Press , washington , 1995 , PP 1849 – 1855 .
8. Yahia Hassan Darweesh : A Dictionary of social work Egypton International Publishing company – Longman , P.125 .
9. Duncan Macrae and James A.wild : policy Analysis for public decision , Belmont – California – 1979 PP. 3-6 .
- 10.Susan D. Einbinde : policy Analysis , Encyclopedia of S.w , OP.cit, P.1849 .
- 11.Donald E. Chambers : social policy and social programs ( Amethod for the practical puplic policy Analyst) , Macmillam publishing company , New York , 1993 , PP. 69 – 77 .
- 12.Edith stokey and Richard Zeckhauser : OP.cit , PP. : 5-7 .
- 13.Thomas D.Lynch : Policy Analysis in public policymaking Heathand company – America , 1975 , P.70 .
- 14.Duncan Macrae and James A. Wilde : Op. cit , P5 .
- 15.Jacob B. Ukeles “policy Analysis” : Mythor Reality? Public Administration review 37 , no. 3 ( may / June 1977 ) , P223 .
- 16.Duncan Macrae and James A.Wilde, OP.cit,PP.7-12 .
- 17.Walter Williams , social policy research and Analysis : The experience in the Federal social Agencies ( New York , American Elsevier , 1971 , P.Xi ) .
- 18.Duncan Macrae , Jr. : concepts and methods of policy Analysis society , 16 , no . 6 ( september / october1979 ) P17 , in carl V. Patton and David s. Sawicki, OP.cit , P22 .
- 19.Susan D. Einbinder : policy Analysis , Encyclopedia of social work OP.cit , P.1849 .
- 20.David L . Weimer and Aidan R.Vining : policy Analysiss , concepts and practic , Engelwood cliffs NJ, 1989, PP1-2 .



٢١. "تنتشر في الولايات المتحدة الأمريكية مكاتب تحليل السياسات والتي يتم اللجوء إليها من أجل تحليل السياسات المختلفة نظير أجر متفق عليه ويطلق على الجهة المتعاملة مع تلك المكاتب إسم "عميل" والعميل قد يكون جهة حكومية أو غير حكومية". لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى المرجع السابق ص ص ٩-١٢ .

22. David L. Weimer and Aidan R. Vining : op.cit, P.2 .
23. Wildavsky : The Art and craft of policy Analysis, Macmillan, London, 1980, PP.
24. William N. Dunn, op.cit, PP62 – 63 .
25. Carl V. Patton, David S. Sawicki, OP.cit, PP.5-6 .
26. Susan D. Einbinder : policy Analysis, Encyclopedia of SW, op.cit, P.1850 .
27. William N. Dunn, OP.cit, PP70-71 .
28. Arnold J. Meltsner : policy Analysts in the Bureaucracy, University of California press, America , PP. 13-14 .
29. Susan D. Einbinder : policy Analysis, Encyclopedia of s.w, op.cit, p.1850.
30. Ibid. pp.1850 –1851.
31. Bill Jenkins :Policy Analysis Models and approaches in the policy process (A reader), university of new castle up, ontyne, 1993, p.42.
32. Susan D. Einbinder :policy Analysis, Encyclopedia of s.w, op.cit, p.1849.
33. Carl V. Patton, David S. Sawicki, op.cit, p.20.
34. Susan D. Einbinder :policy Analysis, Encyclopedia of S.w, op.cit, pp.1851 – 1852.
35. Arnold J. Meltsner: op.cit, pp.15-17.
36. Susan D. Einbinder: policy Analysis, Encyclopedia of S.W, op.cit, pp.1851- 1852.
37. Paul Spicker: social policy [Themes and approaches], prentice Hall, Harvest, 1995, pp.207-209.
38. Ibid. p.208.
39. Richard M. Hodgetts, Max S. Wortman : Administrative policy, [text and cases in the policy sciences], John Wiley & sons press, New York, pp.51-66.
40. David G. Gil : unravelling social policy [Theory, Analysis, and political Action towards social Equality], General Learning press N.J, 1973, p.p.33-36.
41. Demetrius S. Latridis: policy practice, Encyclopedia of social work NASW press, Washington , 1995, p.1863.
42. Donald E. Chambers : social policy and social programs, op.cit, pp.79-81.
43. Demetrius S. Latridis : policy practice, Encycloedia of social work, op.cit, p.1863.

٤٤. منى محمود عويس : تحليل سياسة الرعاية لضحايا الجريمة كمؤشرات تخطيطية تدعم نجاحها ، مرجع سابق ذكره ، ص ص ٦٠١-٦٠٢ .

## الفصل الرابع

### الجمعيات الأهلية في مصر

#### المحتويات

- ١- مفهوم الجمعيات الأهلية
- ٢- نبذة تاريخية عن الجمعيات الأهلية في مصر (النشأة والتطور)
  - أ- نشأة الجمعيات الأهلية في مصر
  - ب- تطور الجمعيات الأهلية في مصر
    - أولاً : مرحلة البدايات (القرن التاسع عشر)
    - ثانياً : مرحلة الإزدهار (أوائل القرن العشرين حتي ثورة يوليو ١٩٥٢)
    - ثالثاً : مرحلة الصدام والسكون (من ثورة يوليو ١٩٥٢ حتي الإنفتاح)
    - رابعاً : مرحلة التحول الأيديولوجي (سياسة الانفتاح وسياسة الخصخصة)
- ٣- واقع الجمعيات الأهلية في مصر
  - أ- الإهتمام المكثف بالجمعيات الأهلية
  - ب- التنظيم الإداري للجمعيات الأهلية في مصر
  - ج- تشريعات وقوانين الجمعيات الأهلية في مصر
  - د- تمويل الجمعيات الأهلية

## حركة الجمعيات الأهلية

### أولاً : مفهوم الجمعيات الأهلية

جرى العرف في مصر على تسمية الجمعيات التي يؤسسها المواطنون للأغراض الاجتماعية المختلفة بالجمعيات الأهلية - تمييزاً لها عن التشكيلات الإدارية الحكومية. ومحاولة وضع تعريف دقيق للجمعيات الأهلية يواجهه صعوبات بالغة وذلك نظراً للمداخل المتعددة التي تقوم بدراسة الجمعيات الأهلية علاوة على عوامل أخرى ، لكن قبل تناول هذا الأمر يلزم الاتفاق أولاً على المصطلح المستخدم فالجمعيات الأهلية يطلق عليها البعض المنظمات غير الحكومية Non Governmental organization وهذا هو المفهوم السائد ، أو المنظمات التي لا تهدف إلى الربح Non profit organization وهو المفهوم السائد في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما تسمى في حالات أخرى منظمات الهدف العام أو الصالح العام وهو المفهوم السائد في بعض دول أوروبا الغربية وبعض دول أوروبا الشرقية بعد تفكك النظم الشيوعية بها<sup>(١)</sup>. وحتى يكون البحث متفقاً مع القوانين المنظمة للعمل الأهلي في مصر فإن البحث سوف يستخدم المصطلح المعتمد قانونياً وهو الجمعيات الأهلية .

كما أن هناك عدة مصطلحات تطلق على القطاع الذي في ضوئه تمارس تلك الجمعيات عملها فيطلق عليه القطاع غير الهادف للربح Nonprofit Sector ، أو القطاع الثالث Third Sector ، أو القطاع التطوعي Voluntary Sector ، أو القطاع الخيري Philanthropic Sector ، أو القطاع المستقل Independent Sector ، أو القطاع المعفي من الضرائب Tax Exempted Sector ، أو القطاع الأهلي كما هو متعارف عليه في الاقطار العربية<sup>(٢)</sup>.

الجمعيات الأهلية في مصر تبعاً لمضمون القانون رقم "٣٢ لسنة ١٩٦٤" يأخذ مفهومها الشكل التالي: "تعد جمعية أو مؤسسة اجتماعية أهلية كل مؤسسة تنشأ بمال يجمع كله أو بعضه من الجمهور لفترة معينة أو غير معينة سواء كانت هذه المؤسسة تقوم باداء خدمة انسانية دينية أو علمية أو فنية أو صناعية أو زراعية أو لأي غرض آخر من أغراض البر أو النفع العام ويشترط في جميع الأحوال ألا يقصد ربحاً مادياً للأعضاء وألا تكون أغراض الجمعية الخيرية أو المؤسسة الاجتماعية ووسائلها في تحقيق هذه الاغراض مخالفة للنظام أو الأمن العام أو الآداب العامة"<sup>(٣)</sup> .

هذا القانون وضع قواعد تنظيمية لعمل الجمعيات الأهلية في مصر ووضع في ضوء أيديولوجية اشتراكية ، وقد واجه هذا القانون في الحقبة الاخيرة هجوماً شديداً نظراً لرؤية البعض أنه يضيق الخناق على

عمل الجمعيات الأهلية ، ونجحت عمليات الضغط في إصدار الحكومة قانوناً جديداً ينظم عمل الجمعيات الأهلية وهو القانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢" وإن كان مفهومه للجمعيات لا يختلف كثيراً عن مفهوم قانون ٣٢ للجمعيات الأهلية.

الأمم المتحدة تعرف الجمعيات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية NGOs بأنها : "مجموعة من المواطنين على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي - أي لا تكون جزءاً من حكومة ما - ولا تعمل من أجل الربح وتشارك في إثارة قضايا معينة تخص المرأة أو البيئة أو المجتمع".<sup>(٤)</sup>

من الصعوبة بمكان تعميم هذا التعريف نظراً لتباين مساحات الحريات من قطر لآخر ، والمدقق في التعريف يجد أنه لم يقيد عمل هؤلاء المواطنين ، بل إنه اعتمد مساحة من التعريف من أجل توضيح أن المنظمات لا تكون جزءاً من حكومة ما ، في حين أن تبعية أو اشتراك المنظمة مع أيديولوجية الحكومة يمكن إعتداده على أنه جزءاً من الحكومة ، فالتبعية أو الاشتراك مع الأيديولوجية يظهر في الضوابط التشريعية التي تنظم خطوط ومسارات الجمعيات الأهلية وكذلك منطلقاتها ومن هنا يفضل عدم إطلاق هذا التعريف بعمومه.

حاول كلاً من (أبو الوفا & سحر مبروك ١٩٩٦) وضع تعريف للجمعيات الأهلية ، عرفاها بأنها " تلك الهيئة التي تقوم على الجهود التطوعية لجماعات من الأفراد المهتمين بالخدمة العامة يتولون تنظيمها وإدارتها في إطار النظام العام أو القوانين والتشريعات التي تنظم العمل الاجتماعي التطوعي "أي أنها" تلك الرابطة التي تحفظ استمرار العلاقة بين مجموعة من الأفراد وتحقق التساند النفسي والاجتماعي بينهم وتسد بعض احتياجات السكان"<sup>(٥)</sup>. هذا التعريف أبرز جانب التطوع وأهميته في الجمعية ، وأهمية الجمعية في تحقيق التماسك وفي إشباع بعض احتياجات السكان وضبط ذلك بالقوانين والتشريعات التي تنظم العمل الاجتماعي الأهلي ، إلا أنه يؤخذ عليه نقطتين الأولى : التكرار في بعض الجزئيات ، والثانية : وصف وقصر الجمعية على أنها رابطة تحفظ استمرار العلاقة بين مجموعة من الأفراد وتحقق التساند النفسي والاجتماعي بينهم وتسد بعض احتياجات السكان وأسبقيه ذلك بـ (أي أنها) ومعني أي هنا هو تفسير ما سبق بما هو آت ، لذلك يجب حذف (أي أنها) ، وضم ما بعدها إلى ما قبلها ، وذلك حتى لا تأخذ الفقرة الثانية من التعريف شكلاً تفسيرياً للفقرة الأولى.

تعتبر الجمعيات الأهلية أحد الأعمدة الرئيسة في بناء المجتمع المدني ، وعلى ضوء ذلك يعرف "سعد الدين ابراهيم" المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة ، التي تملأ المجال العام بين

الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف ، وبذلك تشمل تنظيمات المجتمع المدني كلاً من الجمعيات والروابط والنقابات ، والأحزاب والأندية والتعاونيات ، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي (من الوراثة) (٦) .

هناك اعتراض على هذا التعريف حيث يرى "عبد الباسط عبد المعطي" أن التعريف يبدو متناقضاً مع بعض ظواهر الواقع العربي ، فإذا كان المفهوم يبدو متسقاً مع السياق الغربي الذي خاض من خلاله الأفراد والجماعات وتنظيمات المجتمع المدني معارك متعددة سلمية وغير سلمية ، فإن هذا التعريف لا يتسق وبعض خصوصيات الواقع العربي في أبعاده التاريخية والمعاصرة ، فشرط الإدارة السلمية للصراعات بين منظمات المجتمع المدني وسلطة الدولة وأجهزتها يعد شرطاً وجوبياً ، لكنه لا يتوافر له الشروط الواقعية لتحقيقه ، خاصة وأن هناك قوانين وتشريعات تقن حركة منظمات المجتمع المدني وتجعلها تابعة لسلطة الدولة وتدخلاتها ، ومن ثم قد لا تجد بعض التنظيمات أمامها من سبيل لتوصيل مطالبها إلا بالصراعات غير السلمية والإدارة غير السلمية للصراع في مواجهة بعض أجهزة الدولة (٧) .

إذا تم النظر الى الجمعية هيكلياً من منظور أنها منظمة فعرض المفهوم سوف يأخذ السياق التالي " المنظمة من وجهة نظر البنائيين هي مجتمع بشري يهدف الاستمرار والدوام من أجل تحقيق أهداف معينة ، ومن وجهة نظر السلوكيين عبارة عن بيئة خاصة يعيشها الافراد ، لذا فهي تؤثر على سلوكهم وعلى شخصياتهم ، كما أن العاملين داخل المنظمة يؤثرون بعضهم في البعض ، والمنظمة من وجهة نظر المهتمين بالنواحي البيئية هي جزءاً من البيئة وصورة مصغرة لها تظهر فيها سمات وخصائص البيئة (٨) .

ويعرف " Parsons " المنظمة بأنها "وحدات اجتماعية أو تجمعات إنسانية تتكون ويعاد تكوينها بقصد تحقيق هدف معين" (٩) .

والمنظمات لها عناصر مكونة لها ، وعناصر أي منظمة هي: (١٠)

١- البناء الاجتماعي: ويضم البناء القيمي الذي يتكون من القيم والمعايير والدور المتوقع والذي يؤثر

في سلوك العاملين .

٢- البناء السلوكي: والذي يركز على السلوك الفعلي للأفراد وليس السلوك المتوقع .

٣- الفاعلون الاجتماعيون: الجماعات الغير رسمية ( المشاركون في المنظمة ) .

٤- الأهداف التي تسعى المنظمة الى تحقيقها .

٥- البيئة التي تمارس فيها المنظمة نشاطها .

الجانب غير الربحي في المنظمات يظهر في العمالة التطوعية والتي يتم الاعتماد عليها في وضع سياسات المنظمات وتنفيذ برامجها كما تظهر أيضاً في الاعتماد أحياناً في تمويلها على هبات المتطوعين<sup>(١١)</sup>. هذا بالإضافة إلى عدم سعي القائمين على الجمعيات إلى تحقيق مكاسب ، وإن كان هذا الأمر لا يأخذ صفة الإطلاق ، لأنه قد تكون هناك مصالح شخصية أدبية تتجاوز في قيمتها المكاسب المادية ، ولعل ذلك ما جعل " نوال السعداوى " تذهب إلى الحد الذي وصفت فيه المنظمات الأهلية بأنها "لم تعد الا جسراً لوصول ما يطلق عليهم بالرواد والرائدات إلى السلطة وبلاط الملوك والأمراء والحكام" (١٢) .

إن اختلاف تعريفات الجمعيات الأهلية بل وتجاوز مرحلة التعريف في بعض الكتابات يمكن إعادته إلى عدة عوامل :

١. إختلاف مداخل تناول الجمعيات الأهلية .
٢. إختلاف الأيديولوجيات الفكرية وانعكاساتها على تناول الأكاديميين والمهنيين لمفهوم الجمعيات الأهلية .
٣. إختلاف أسلوب عمل المنظمات غير الحكومية في الشرق عن أسلوب العمل في الدول الغربية والذي يرجع إلى اضطراد مساحات الحريات .
٤. وجود فجوات تشريعية بين القوانين المنظمة للجمعيات الأهلية وواقع الممارسة .
٥. وجود تداخل في مجالات الأنشطة الفعلية للجمعيات في أرض الواقع .

بعد العرض السابق الذي كان يهدف إلى استكشاف مفهوم الجمعيات الأهلية يمكن الخروج بمؤشرات في ضوءها يمكن تعريف الجمعيات الأهلية ... هذه المؤشرات هي :

١. أنها منظمة ( بالمعنى الأكاديمي للهيكلية ) .
٢. قائمة على التطوع .
٣. لا تسعى للربح المادي .
٤. مضبوطة بأيدولوجية النظام العام للدولة .
٥. متأثرة بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

ويمكن بناءً على ما سبق عرض مقترح لمفهوم الجمعيات الأهلية قد يأخذ الشكل الآتي :

"الجمعيات الأهلية عبارة عن هيكل تنظيمي عماده التطوع ، لا يهدف القائمين عليه إلى الربح المادي ، يسعى إلى إشباع حاجة أو أكثر من حاجات المجتمع ، مضبوط بقواعد حفظ النظام العام للدولة ، ومتأثر بالتحويلات التي تحدث في تفكير الحكومات " .

### ثانياً : نبذة تاريخية عن الجمعيات الأهلية في مصر (النشأة والتطور)

#### أ- نشأة الجمعيات الأهلية في مصر :

تشير معظم الكتابات حول الجمعيات الأهلية إلى أن الجمعية الخيرية اليونانية بالاسكندرية ١٨٢١ هي أول جمعية أهلية في مصر<sup>(١٣)</sup> . إلا أن الواقع والوثائق والمستندات الرسمية يشيرون إلى غير ذلك ، حيث أصدر الجنرال بونايرت قراراً بتاريخ ٣ فركتيدور سنة ٦ للثورة (٢٠ أغسطس ١٧٩٨م) بإنشاء أول مجمع علمي في القاهرة ، أطلق عليه أسم (المجمع العلمي المصري) "Institut d' Egypte"<sup>(١٤)</sup> . هذا المجمع العلمي مشهر كجمعية أهلية في وزارة الشؤون الاجتماعية تحت رقم ٥٥٦ بتاريخ يناير ١٩٦٧ " مديرية الشؤون الاجتماعية بالقاهرة " ومسجل كجمعية علمية في أكاديمية البحث العلمي<sup>(١٥)</sup> . وبذلك يكون المجمع العلمي المصري هو أول جمعية أهلية في مصر وليست الجمعية الخيرية اليونانية .

تقول "سوزان أبوريه" قبل "١٨٢١" عرفت مصر أول منظمة غير حكومية في أواخر القرن الثامن عشر عندما أنشأ نابليون بونايرت إبان الحملة الفرنسية على مصر ، "المعهد العلمي الفرنسي" وقد مارس نشاطه على نحو مستمر منذ نحو قرنين من الزمان<sup>(١٦)</sup> الباحثة ذكرت أن اسمه المعهد العلمي الفرنسي في حين أن الاسم الصحيح هو "المجمع العلمي المصري" كما أنها لم ترجع إلى أية مصادر أو وثائق عند تناولها لهذا الأمر .

المجمع العلمي المصري معروف لدى معظم العلميين في مصر بأنه أول جمعية علمية في مصر والكتابات جميعها تدور حول هذه النقطة التاريخية ، لكن لم تكن هناك محاولات - على حد علم الباحث - لتصحيح الخطأ التاريخي بناءً على الوثائق والمستندات ليكون "المجمع العلمي المصري ١٧٩٨" هو أول جمعية أهلية في مصر وليست "الجمعية الخيرية اليونانية ١٨٢١" .

بعد ذلك أنشئت الجمعية الخيرية اليونانية ١٨٢١ ، ثم سلسلة من الجمعيات العلمية مثل جمعية معهد مصر للبحث في تاريخ الحضارة المصرية ١٨٥٩ ، جمعية المعارف ١٨٦٨ ، الجمعية الجغرافية ١٨٧٥ .

## تطور الجمعيات الأهلية في مصر :

### المرحلة الأولى : مرحلة البدايات ( القرن التاسع عشر )

يلاحظ على تاريخ الجمعيات الأهلية في مصر أنه ارتبط في البدايات ارتباطاً قوياً بنشاط البعثات التبشيرية الدينية<sup>(١٧)</sup> الوافدة من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية ، ففي عام ١٨١٥ على وجه التحديد وفدت جمعية إرسالية " الكنيسة الانجيليكانية " والتي هدفت إلى تحويل الأقباط المصريين إلى بروتستانت ، ثم وفدت جمعية التوراة البروتستانتية عام ١٨٤٠ وكان هدفها الأساس نشر المسيحية بين يهود الإسكندرية ونشر المذهب البروتستانتي بين أقباط مصر ، وتوالى بعد ذلك نشاط البعثات التبشيرية الكاثوليكية إلى جانب البروتستانتية واتجه اهتمامهم نحو الفقراء من خلال الإعانات الاجتماعية ، وإنشاء المدارس التابعة لهم والتي تتيح تعليم الفقراء بالمجان .

وقد أدى نشاط البعثات التبشيرية إلى معارضة المصريين جميعاً المسلمين والأقباط مما شجعهم على تأسيس عشرات الجمعيات الأهلية ذات السمة الدينية ، ويلاحظ أن هذه الجمعيات قد استخدمت أسلحة مماثلة لما استخدمته البعثات التبشيرية ، فقد اهتمت بتقديم الإعانات للفقراء ، وهم الفئات المستهدفة للبعثات .. كما أنشأت مدارس مجانية للتعليم .<sup>(١٨)</sup>

شهد منتصف القرن التاسع عشر تبني الجمعيات التي تنشأ أهدافاً ثقافية وعلمية تتعلق في المقام الأول بتاريخ مصر وحضارتها وجغرافيتها ، وقد بدت مجمل هذه الجمعيات العلمية والثقافية التي نشأت خلال هذه الفترة كحركة ثقافية شاملة تستقطب نخبة المثقفين الذين عادوا من بعثاتهم الدراسية بالخارج ، كما تستقطب أيضاً عناصر من النخبة التقليدية ممثلة في بعض الأمراء والأعيان<sup>(١٩)</sup> .

إذن فالسياق العام للجمعيات وبدايتها يأخذ شكلين :

١. عوامل خارجية متمثلة في أنشطة تبشيرية وقرارات ومواقف قوى استعمارية .

٢. عوامل داخلية ذات اتجاهين :

الاتجاه الأول : الوقوف ضد الأنشطة التبشيرية من خلال الجمعيات الدينية .

الاتجاه الثاني : نشر ثقافة الحضارة المدنية الحديثة ، مع البحث في ذات الأمة من خلال الأدوات البحثية العلمية التي أفرزتها الحضارة المدنية الحديثة من خلال الجمعيات العلمية ، والدور الكبير الذي لعبه العائدون من البعثات الخارجية في تحقيق ذلك الهدف .



## المرحلة الثانية : مرحلة الازدهار ( أوائل القرن العشرين حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ )

مرت مصر في هذه الفترة بحركات تنويرية استوعبت معها القضية الوطنية فبدأت تتعامل مع القضية من خلال ذلك المفهوم التنويري وانعكس ذلك الفهم على أداء الجمعيات الأهلية ، فظهر التفاعل بين الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية .

كما أفردت الجمعيات الأهلية في هذه الفترة اهتماماً خاصاً بنشر العلم والثقافة المدنية ومكافحة الفقر وتمكين المرأة .

وشهدت هذه المرحلة تطوراً في حجم الجمعيات الأهلية مع تنوع الأنشطة والمجالات<sup>(٢٠)</sup> وقد شهدت هذه المرحلة هدوءاً بل وتشجيعاً من الدولة ووضعت الدولة القواعد التنظيمية لمسار عمل الجمعيات الأهلية . وقد حققت الجمعيات الأهلية في هذه الفترة كثيراً من أهدافها ، خاصة في نشر الثقافة المدنية الحديثة وفي التوعية الواسعة بحقوق المرأة ، وخاصة على مستوى الوسط النخبوي، والوسط النخبوي خرج منه رواد ورائدات شغلن مواقع تأثيرية تربوية وسياسية مكنتهم من نشر مبادئ وأصول التقدم العلمي المصاحب للحضارة المدنية الحديثة وهذا يعد من أبرز ما قدمته أو أنجزته الجمعيات الأهلية في هذه الفترة.

## المرحلة الثالثة : مرحلة الصدام والسكون من ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى الانفتاح

جاءت ثورة يوليو بأيديولوجية اشتراكية مختلفة كلية عن الأيديولوجية التي كانت سائدة في مصر قبل ١٩٥٢ ومن المنطقي أن يحدث الصدام في نظم العمل المنشقة من الأيديولوجيات المختلفة وبالتالي تم تقليص مساحة الحريات التي كانت معطاة للجمعيات الأهلية .

وقد سمح للنشاط الأهلي أن يمارس دوره في المجتمع الاشتراكي بجانب القطاع الحكومي ولكن بشرط تبعية هذا القطاع وقيادته للقطاع الحكومي لذلك تم وضع قانون الجمعيات الأهلية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والذي جعل الهيئات الأهلية أقرب إلى أن تكون أحد فروع الهيئات الحكومية منها كهيئة أهلية مستقلة<sup>(٢١)</sup>

وبناءً على ذلك شهدت هذه المرحلة هدوءاً نسبياً في حركة الجمعيات الأهلية مع تحجيم أو اقتصار جهودها حول قضايا المساعدات الإنسانية . وبالنسبة للجمعيات العلمية كثر الاهتمام بها من منطلق القومية العربية والتمكين العربي من خلال استثمار طاقات علماء الوطن العربي ، لكن نظراً لعدم توفير الاعتمادات المالية الكافية وكثرة الإجراءات الروتينية المصاحبة للنظام الشمولي ضعف تأثير تلك الجمعيات في المجتمع المصري .

## المرحلة الرابعة : مرحلة التطور الأيديولوجي (سياسة الانفتاح والخصخصة)

بدأت هذه المرحلة مع قرار الانفتاح للرئيس السادات ، والذي كان يعد إيذاناً بتحول الدولة من الأيديولوجية الاشتراكية إلى الأيديولوجية الرأسمالية وصولاً إلى ما تشهده مصر في الفترة الأخيرة من سياسة الخصخصة "privitization".

أحدثت سياسة الانفتاح الاقتصادي ولا تزال .. تغيرات اجتماعية كثيرة عميقة ومتداخلة من بينها تغير مؤشرات الطبقة الاجتماعية وتشوه البنية الاجتماعية ، وظهور جماعات طفيلية بالغة الثراء واتساع الفجوة بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية ، كما أسفرت زيادة هجرة الكوادر المصرية الماهرة للدول العربية إلى تأثر البنية المهنية ، وارتفاع الخدمات ونقص الكفاءات عالية المهارة التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية ، وارتفاع معدل الاستهلاك السلعي للأسرة المصرية<sup>(٢٢)</sup> ولأن الجمعيات الأهلية جزءاً من النسق الاجتماعي فمن البديهي انعكاس سياسة الانفتاح الاقتصادي على الجمعيات الأهلية . فقد برز الاهتمام بالجمعيات الأهلية لمواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن سياسة الانفتاح ، والذي برز أغلبها في إدارة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تراجع الحكومة عن تقديم الخدمات بالمجان لذا فهي كانت تنشط في مجال الخدمات الصحية والتعليم ومساعدة الفقراء ، وكل ذلك بتشجيع من الحكومة التي رأت فيها آلية لإدارة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية . من ناحية أخرى ارتبط بسياسة التحول إلى القطاع الخاص وسياسة الانفتاح الاقتصادي تدفق المعونات الأجنبية والهيئات الدولية لتقوية دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التحول الاقتصادي ، وارتبطت صياغة أولويات جدول قطاع من الجمعيات بأولويات المانح الأجنبي فأتجهت إلى بعض مجالات النشاط دون أخرى ( مجالات ذات طبيعة اقتصادية وتنظيم الأسرة ) وفي هذا الإطار ارتفع مكون التمويل الأجنبي في ميزانيات عدد كثير من الجمعيات وفي أغلب الأحوال يتوقف النشاط مع توقف التمويل الأجنبي<sup>(٢٣)</sup> .

تخلت الحكومة عن القيام ببعض الخدمات المجتمعية والذي يعد نتيجة مباشرة لعملية الخصخصة والتي اعتبرها البعض مرحلة التخلي التدريجي عن الأخصائيين الاجتماعيين ما لم تتوافر لديهم المهارات المناسبة لهذه العملية<sup>(٢٤)</sup> . المتأمل للواقع المصري يجد خطاب التحول على كافة المستويات في الوقت الذي ما زالت فيه اللوائح المصاغة على مبادئ الاشتراكية تنظم عمل الأنظمة داخل المجتمع والتي منها الجمعيات الأهلية ، وبالتالي يصير هناك جانبان جانب استاتيكي تمثله المنظمات أو معظمها بوضعها الراهن علاوة على التشريعات المنظمة لها ، وجانب ديناميكي يمثله واقع المجتمع المتحول وبعض المنظمات الغير حكومية التي فضلت الالتفاف حول التشريعات الاستاتيكية .

ولعل هذا ما سيتم توضيحه عند دراسة واقع الجمعيات الأهلية في مصر .

### ثالثاً ... واقع الجمعيات الأهلية في مصر

#### أ- الاهتمام المكثف بالجمعيات الأهلية :

حدث تحول ملحوظ في الآونة الأخيرة في الخطاب الحكومي والنخبوي نحو أهمية الجمعيات الأهلية ، هذا التحول الذي تترجم معانيه في المؤتمرات المكثفة وورش العمل المتعددة التي تناقش قضايا الجمعيات الأهلية والتي يشترك فيها رموزاً سياسية تمثل تفكير الحكومة في معظم ما يطرح من إشكاليات .

هذا التحول الذي نتج عن التغيرات العالمية والاتجاه نحو العولمة Globalization يمكن اعتماد بدايته مع اهتمام الحوار الأوروبي العربي الرسمي وشبه الرسمي بمسائل المجتمع الأهلي والتي وجهت تحديداً في إعلان برشلونة الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥<sup>(٢٥)</sup> هذا التحول الاستراتيجي يراه البعض أنه راجع إلى عوامل سياسية حيث يرى "Robert Mabro" أن هزيمة الدولة هي التي خلقت مجالاً للمجتمع الأهلي وأن الغرب إذا كان يريد تغييراً حقيقياً فإن عليه تحرير الدولة في العالم الثالث . أما الزعم بأن منظمات العون غير الحكومية والخصخصة ومراكز البحث والنوادي والمنظمات الثقافية ومجموعات الضغط الصغيرة هي التي ستقوم بالمطلوب فهو زعم لا يقبل التصديق ، إن تلك الهيئات قد نتيج المجال لبعض زهرات أن تنفتح بما يكفي لزخرفة بعض البرامج ، أما هيمنة الدولة فقد تتبعج قليلاً لكنها ستظل موجودة دائماً كما هي بلا نقصان من حيث الأساس ، كما أن التشجيع على المعارضة بدوره محفوف بالمخاطر فنحن نعيش في عالم "عقدي" ، لعل الشيوعية قد أخفقت لكن عقائد أخرى تقدم بدائل قد تغري بعض الأقطار ، وهذه العقائد جميعاً من الرأسمالية المتطرفة إلى الأصولية المتطرفة هي من أعداء بعض الحريات بدرجة مختلفة ويطرق متنوعة .<sup>(٢٦)</sup> إن المؤتمرات العالمية المتعددة التي عقدت في التسعينيات وهي : مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية والمعروف باسم قمة الأرض (فيينا ١٩٩٣) ، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤) ، القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن ١٩٩٥) ، مؤتمر المرأة العالمي (بكين ١٩٩٥) ، ومؤتمر الأمم المتحدة عن المستوطنات البشرية المشهور باسم Habitat (اسطنبول ١٩٩٦) قد أظهرت أن الكثير من المبادرات المبدعة والديناميكية المتوفرة على المستويات المحلية والوطنية والدولية أنها تتولد من منظمات المجتمع الأهلي والمنظمات الغير حكومية<sup>(٢٧)</sup> .

هذا الاهتمام العالمي بدور المنظمات غير الحكومية وما يمكن أن تؤديه في إحداث التغيير في بلدان العالم النامي استوعبته الأوساط النخبوية والسياسية داخل بلدان العالم النامي والتي منها مصر وأخذت في العمل الفعلي نحو تنشيط المجتمع الأهلي ، وكما سبق تعددت المؤتمرات وورش العمل لبحث قضايا العمل الأهلي

والجمعيات الأهلية . في ذات الوقت اهتمت الجماعة الأكاديمية بالجمعيات الأهلية علاوة على اهتمامها السابق الذي كان مقتصرًا على بعض مقررات ( تنظيم المجتمع - التخطيط الاجتماعي ) في مناهج الخدمة الاجتماعية ليتم التوسع في تدريس هذا الجانب في هذا الفرع من العلوم الإنسانية ، كما تم إنشاء قسم خاص للمنظمات غير الحكومية بالدراسات العليا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، علاوة على التوسع في أبحاث الدكتوراه والماجستير والبحوث المعتمدة والتي يجريها باحثون من فروع العلوم الإنسانية المتعددة كالخدمة الاجتماعية خاصة [ تنظيم المجتمع ، التخطيط الاجتماعي ، التنمية ] - السياسة - الاقتصاد - التاريخ - الاجتماع - القانون - الأنثروبولوجي .

يرى تقرير للمجالس القومية المتخصصة عن المنظمات غير الحكومية أن من أهم الأسباب التي تدعو إلى تعظيم دور الجمعيات الأهلية ما يلي<sup>(٢٨)</sup> :-

١. أن العمل الأهلي يربي لدى الجماهير ثقافة المشاركة والمساءلة والمسئولية والقيادة الرشيدة والتبعية المستتيرة .
  ٢. أن مجالس إدارة الجمعيات مسئولة أمام عدة جهات :- الحكومة - الممولين - الجمعيات العمومية . الأمر الذي يؤدي إلى تربية ديمقراطية للجماهير على أدب الحوار والمعارضة وأدب المساءلة والوصول إلى قرارات واختيار رشيد بين البدائل .
  ٣. تنمية الوعي الشعبي بأهمية العمل الاجتماعي ، وأهمية دور الجماهير في تفعيل نشاطها وتعظيم الناتج .
  ٤. التفاعل الإيجابي بين الجمعية والبيئة المحلية التي تعمل فيها ، فالجمعية لا تعمل في فراغ ، وإنما في إطار بيئي فيزيقي ثقافي اجتماعي .
- وقد حظيت موضوعات ثلاثة باهتمام الدولة في الآونة الأخيرة تمثلت فيما يلي<sup>(٢٩)</sup> :
١. أهمية المشاركة الشعبية التطوعية في تنمية المجتمعات المحلية .
  ٢. دور الجمعيات الأهلية في الوحدة الوطنية ، ومواجهة مشكلة الزيادة السكانية ، والتطرف الديني .
  ٣. توجيه عناية خاصة إلى الجمعيات والمنظمات الأهلية العاملة في مجال البيئة ومكافحة إدمان المخدرات .
- وقد أوصى هذا التقرير بالاهتمام بالجمعيات العلمية لدورها الريادي الهام في مجالات البحث العلمي وإثراء المعرفة ، وتقديم الدعم المستمر لها حتى تتمكن من ممارسة دورها في النشر العلمي<sup>(٣٠)</sup>

## ب- التنظيم الإداري للجمعيات الأهلية في مصر

تخطيط الجمعيات الأهلية في مصر يأخذ شكلين ... شكلاً خارجياً كلياً متمثلاً في البناء الهيكلي الكلي للجمعيات الأهلية وسياسة الدولة نحو ذلك البناء ... وشكلاً آخر داخلياً جزئياً متمثلاً في البناء الهيكلي للمنظمة وسياسة المنظمة وإدارتها .

بالنسبة للبناء الهيكلي أو الشكل الخارجي فإنه يأخذ صورتين :

**الصورة الأولى :** مؤسسات تقليدية بلغ عددها تبعاً لأخر إحصاء رسمي أجرته وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٩ (١٤٦٥٧) جمعية أهلية<sup>(٣١)</sup> تعمل في ١٣ ميداناً اجتماعياً منها ( ميدان الخدمات الثقافية والعلمية والدينية ، منح المساعدات الاجتماعية ، رعاية الفئات الخاصة ، المعوقين ، الأسرة والطفولة ، الصداقة بين الشعوب ، الدفاع الاجتماعي ) ، ومن بين العدد الكلي لهذه الجمعيات يوجد (٣٨٠٧) جمعية تعمل في مجالات التنمية الاجتماعية المختلفة ، هذا فضلاً عن جمعيات الرعاية الاجتماعية الأخرى متعددة الأغراض وتعمل هذه الجمعيات من خلال آليات تنظيمية وهيكلية مستقرة تبدأ من الاتحاد العام للجمعيات على مستوى الجمهورية ثم اتحادات إقليمية على مستوى المحافظات إضافة إلى اتحادات نوعية لكل مجموعة من الجمعيات التي تعمل في ميدان واحد . وسياسة الدولة نحو هذا النمط من الجمعيات واضحة للجميع فالدولة تهتم بالجمعيات الأهلية وتدعمها وتشجعها على تحقيق أهدافها وتترك لها مساحات متعددة لممارسة أنشطتها لكن دون تجاوز تلك المساحات ، وإن كان ذلك في معظمه خارج الإطار التشريعي المنظم لعمل الجمعيات إلا أنه يتضح للمراقبين من أسلوب ممارسة الجمعيات الأهلية وتصريحات مسؤولي الحكومة .

**الصورة الثانية :-** مع حقبة الثمانينات ظهر جيل من المنظمات المتخصصة يبيت الدعوات وكان ظهورها مدوياً وبدأ ذلك بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان في ١٩٨٣ وقام عدد من هذه المنظمات بإدخال كلمة منتدى في أسمائها عن عمد مثل " منتدى الفكر العربي - منتدى العالم الثالث - المنتدى الأهلي الجديد " وتم إنشاء بعضها بصفة شركات مدنية أو شركات مهنية وذلك تقادياً لقوانين قد تحد من نشاطها<sup>(٣٢)</sup> .

تقول " أماني قنديل " أن أحد ملامح التطور في البيئة الأساسية للمجتمع المدني في مصر خلال العشرين سنة الماضية هو استجابة جانب من المؤسسات لاحتياجات المجتمع وقضاياهم بمرونة عالية حتى مع عدم توافر مرجعية قانونية مقبولة ، والمثال الرئيس في هذا الإطار هو تأسيس شركات مدنية غير ربحية تنشط في البحوث والدراسات وحقوق الإنسان وقضايا المرأة والبيئة<sup>(٣٣)</sup> ويوضح " سعد الدين إبراهيم " أن ظهور الشركات المدنية جاء نتيجة استحداث النشاط شكلاً جديداً للالتفاف على القوانين المقيدة ، وأن مركز بن خلدون للدراسات التنموية الذي أنشئ عام ١٩٨٨ هو رائد تلك الشركات كما يضيف أن كثرة وصخب

هذه الشركات المدنية هو الذي عجل بإصدار القانون "٥٣ لسنة ١٩٩٩" وتغيير وزيرة الشؤون الاجتماعية مرتين في السنوات الأربعة الأخيرة من القرن العشرين<sup>(٣٤)</sup> الشركات المدنية غير الهادفة للربح والنشطاء القائمين عليها كانوا مثار بحث ونقاش كثير من المثقفين والمحللين ، وأغلب التحليلات والآراء حول هذا النمط جاءت ممن عاصروا نشطاء الشركات المدنية عبر المراحل الأيديولوجية المتعددة ، فعلى سبيل المثال يذهب "عزمي بشارة" إلى أن سيطرة ناشطوا العمل الوطني القومي واليساري سابقاً وخريجو العمل النقابي القديم على مؤسسات حقوق الإنسان ومراكز الأبحاث وغيرها من المؤسسات التي تهوى تسمية "مؤسسات المجتمع المدني" ويبحثون عن استراتيجيات مختلفة للتغيير ، هذه السيطرة مدفوعة بفشل العمل الحزبي القومي واليساري ، إما بسبب قمع السلطة أو بسبب التحالف مع السلطة أو مدفوعين بعملية احتراف Professionalization للعمل السياسي والاجتماعي بحيث أخذت تجد لها تمويلاً في صناديق الدعم الأجنبية للمنظمات غير الحكومية بعد إفلاس العمل الحزبي، وقد انتشرت هذه المؤسسات إلى درجة تحولها إلى ظاهرة في أوساط نخب المثقفين وبعض فئات الطبقة الوسطى التي قادت العمل الوطني في المرحلة القومية<sup>(٣٥)</sup>

ويتفق "أحمد ثابت" مع مضمون رأي "عزمي بشارة" حيث يؤكد أنه بدلاً من خوض معركة الديمقراطية على ساحة الدولة بالتنظيم السياسي المساند من قبل المؤسسات المجتمعية ، انطلق نشيطوا الأحزاب سابقاً في منظمات غير حكومية ومراكز أبحاث وغير ذلك ، مطلقين على هذه المنظمات تسمية المجتمع المدني وإشغال شواغل المنظمات الغير حكومية بحزبيين سابقين هو من ظواهر المرحلة التي قلما يشار إليها في الأبحاث المنشورة عن هذه المؤسسات<sup>(٣٦)</sup>.

لا توجد إحصاءات رسمية عن هذه الشركات المدنية غير الهادفة للربح إلا أن هناك بعض الأرقام التي سجلت في المراجع العلمية بناءً على الخبرة المهنية لنشطاء العمل الأهلي والتي من الممكن عرضها من أجل إدراك معالم هذا النمط من الشركات .... توضح "أمانى قنديل" أن في مصر ٢٣ منظمة لحقوق الإنسان الغالبية العظمى منها مسجل كشركة غير ربحية في إطار القانون المدني<sup>(٣٧)</sup> أما "سعد الدين إبراهيم" فيوضح أن عدد الشركات المدنية غير الهادفة للربح في جمهورية مصر العربية والتي تعمل في مجالات حقوق الإنسان والأبحاث والدراسات والبيئة وقضايا المرأة تبلغ حوالي ٢٠٠ شركة<sup>(٣٨)</sup>. محاولة التعرف على هذا النمط من الشركات ميدانياً أمر تكتنفه كثيراً من المصاعب ، نظراً للتعتيم الإعلامي عن تلك الشركات غير واضحة المعالم - على حد علم الباحث - علاوة على اعتبارات أخرى .

الشكل الآخر والمتمثل في البناء الهيكلي للمنظمة وسياسة المنظمة وإدارتها فإن ذلك سوف يتم توضيحه تفصيلاً من خلال تناول أحد أنشطة الجمعيات الأهلية وهو النشاط العلمي وذلك بتحليل سياسة عينة من الجمعيات الأهلية العلمية في مصر .

#### ج- تشريعات وقوانين الجمعيات الأهلية في مصر

قانونية الجمعيات الأهلية في مصر مستمدة من المادة ٥٦ من الدستور المصري وقد خرج أول تشريع خاص بالجمعيات عام ١٩٤٥ تحت رقم ٤٩ ، ثم ظهرت سلسلة من القوانين المنظمة لعلاقة الدولة بالجمعيات والروابط التطوعية ، فكان القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بصناديق الادخار والإعانات المتبادلة والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥١ المتعلق بتنظيم الجمعيات الدينية والعلمية والثقافية ، والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة . وقد نظم القانون المدني مسار الهيئات والمؤسسات غير الهادفة للربح وذلك في المواد من ٥٤ إلى ٨٠ من القانون المدني والتي ألغيت بالقرار الجمهوري رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ والذي ألغى بالقرار الجمهوري بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والمنشور في الجريدة الرسمية العدد ٣٧ الصادر في ١٢ / ٢ / ١٩٦٤ (٣٩) .

ظهر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بنزعة اشتراكية تعبر عن المرحلة الأيديولوجية التي تمر بها مصر ، ضيق القانون الخناق على الجمعيات الأهلية إلى الحد الذي بدت فيه الجمعيات الأهلية أنها هيئات حكومية في منظومة الدولة الناصرية . بعد المرحلة الاشتراكية ومع بداية التحول الأيديولوجي كثر الجدل حول هذا القانون والمطالبة بتغييره أو على الأقل تعديل المواد البيروقراطية خاصة في فترة التسعينيات بصورة جعلت منه أشهر قانون في مصر بل وعلى مستوى المراقبة الدولية . ومن جراء ذلك لجأت الجهة الإدارية لإدخال بعض التعديلات التشريعية والتنفيذية في هذا القانون ، فوفقاً للقرارين الجمهوريين رقمي ٢٩٨ و ٣١٤ لسنة ١٩٩٤ تم تعديل قمة الهيكل التنظيمي للعمل الاجتماعي الأهلي الممثل في الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، وفي هذا السياق جاء القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٤ مكماً للقرارين السابقين من حيث النص على إلغاء عبارة الاتحاد الاشتراكي العربي ، وإلغاء النص الداعي إلى رئاسة وزير الشؤون الاجتماعية للاتحاد وجعله مفتوحاً أمام الشخصيات القيادية في العمل الاجتماعي ، وكذلك استحدث القانون مادة جديدة (٥٠ مكرر) التي نصت على عدم جواز الجمع بين عضوية هذه الجمعيات وعضوية المجالس الشعبية وعدم جواز الجمع بين عضوية الجمعيات والعمل في الجهات المنوطة بالإشراف على هذه الجمعيات ، وأعطى فرصة لهذه الجمعيات مدة ستة أشهر لتوفيق أوضاعها .

التحول الأيديولوجي للدولة دفع الحكومة إلى إعادة النظر في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وقد نتج عن ذلك صدور القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الذي ألغى بدوره قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤. وفيما يلي عرضاً لنص رئيس الجمهورية الخاص بقانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ (٤٠).

باسم الشعب - رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

**المادة ١ :** مع عدم الإخلال بنظم الجمعيات المنشأة استناداً إلى اتفاقيات دولية تبرمها جمهورية مصر العربية ، يعمل بأحكام القانون في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية .

ويجوز التصريح للمنظمات الأجنبية غير الحكومية بأن تمارس أنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية الخاضعة لأحكام القانون المشار إليه ، وفقاً للقواعد المقررة فيه ، ويصدر التصريح من وزارة الشؤون الاجتماعية بناءً على الاتفاق الذي تبرمه وزارة الخارجية مع هذه المنظمات .

**المادة ٢ :** مع عدم الإخلال بأحكام القرار بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧١ يقصد بالجهة الإدارية في تطبيق أحكام القانون الشؤون الاجتماعية .

كما يقصد بالمحكمة المختصة ، المحكمة الابتدائية الواقع في دائرة اختصاصها مركز إدارة الجمعية أو المؤسسة الأهلية أو الاتحاد العام أو النوعي أو الإقليمي بحسب الأحوال .

**المادة ٣ :** على الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بالقانون التي تتعارض نظمها الأساسية مع أحكامه أن تعدل نظمها وتوفق أوضاعها وفقاً لأحكامه وذلك خلال ستة أشهر من اليوم التالي لنشر لائحته التنفيذية وعلى كل جماعة يدخل في أغراضها أو تقوم بأي نشاط من أنشطة الجمعيات والمؤسسات المشار إليها ولو اتخذت شكلاً قانونياً غير شكل الجمعيات والمؤسسات - أن تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية ، وأن تعدل نظامها الأساسي وتتقدم بطلب قيدها وفقاً لأحكام القانون ، وذلك خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة وإلا اعتبرت منحلّة بحكم القانون . وفي هذه الحالة تسري عليها أحكام الفصل الرابع من الباب الأول من القانون .

ويحظر على أية جهة خاصة أن تمارس أي نشاط مما يدخل في أغراض الجمعيات والمؤسسات

الأهلية دون أن تتخذ شكل الجمعية أو المؤسسة الأهلية وفقاً لأحكام القانون .

**المادة ٤ :** تستمر مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بالقانون وأجهزتها التنفيذية والإدارية في مباشرة أعمالها إلى أن يتم إعادة تشكيلها وفقاً لأحكامه مع مراعاة حكم المادة "٧٥" من القانون .



المادة ٥ : يصدر وزير الشؤون الاجتماعية اللائحة التنفيذية للقانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به ،

والي أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللائحة والقرارات القائمة في تاريخ العمل بالقانون .

المادة ٦ : يلغى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون.

المادة ٧ : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، يبصرم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ صفر سنة ١٤٢٠ هـ ، (الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٩٩م).

السبت ٢٠٠٠/٦/٣ أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكماً بعدم دستورية قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الصادر في ١٩٩٩/٥/٢٧ وذلك بعد انتهاء الجمعيات من توفيق أوضاعها في ٢٠٠٠/٥/٢٧.

وسبب ذلك هو عدم عرض القانون على مجلس الشورى قبل صدوره بصفته من المشروعات المكملّة للدستور م/١٩٥ من الدستور ولذلك تم إسقاط القانون المشوب بهذا العيب الشكلي بكامل نصوصه التي تضمنها دون التعرض لبحث الأسباب المتعلقة بالجانب الموضوعي<sup>(٤١)</sup>.

وبناءً على ذلك صدرت تعليمات ب خطاب مرسل من رئيس الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات بوزارة الشؤون الاجتماعية وليس بقرارات تنفيذية لها قوة الإلزام بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٤ إلى السادة مديري مديريات الشؤون الاجتماعية بالمحافظات تقضي بما يلي :

أولاً: الالتزام بحكم المحكمة الدستورية العليا فور نشره بالجريدة الرسمية وهذا يعني العودة للعمل بأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤.

ثانياً : الجمعيات التي كانت مشهورة طبقاً لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ووقفت أوضاعها طبقاً للقانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ فإنها تستمر بالعمل باللائحة النظام الأساسي التي أقرتها الجمعية العمومية غير العادية دون أية إجراءات .

ثالثاً : الجمعيات التي لم توفق أوضاعها تعتبر قائمة ويتم تطبيق أحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأنها.

رابعاً : الجمعيات والمؤسسات التي قيدت في ظل القانون رقم ١٥٣ لسنة ٩٩ فقد اكتسبت مركزاً قانونياً ولا يجوز المساس بهذا المركز.

خامساً : بالنسبة للجمعيات والمؤسسات التي ستقدم بأوراق لتسجيلها لأول مرة يتم تسجيلها طبقاً لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤.

سادساً : يستمر العمل بأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للاتحادات .

سابعاً : يراعى تسيير العمل بالنسبة للجمعيات والمؤسسات في تلك المرحلة وتقديم كافة التسهيلات الممكنة لها .

من المعروف في أدبيات الفقه القانوني وكذلك علم الاجتماع القانوني أن القاعدة التشريعية إذا كانت نشازاً في المنظومة (الاجتماعية - الاقتصادية) فمن المتوقع أن يتم التحايل عليها والدوران حولها ومخالفتها على نحو مباشر أو غير مباشر ومن ثم تحدث فجوة فصامية بين الواقع من ناحية والقاعدة التشريعية من ناحية أخرى<sup>(٤٣)</sup> ترجم ذلك في الواقع المصري من خلال شكلين :

**الشكل الأول :** (الجمعيات التي يتعطل إشرافها فتمارس بعض أعمالها تحت عنوان " تحت التأسيس " ) وقد يستمر هذا الوضع الفعلي لزمان يطول أو يقصر<sup>(٤٤)</sup> .

**الشكل الثاني :** شركات مدنية غير هادفة للربح تقول "أمانى قنديل" عن قانونيتها أنها مشهورة طبقاً للقانون المدني<sup>(٤٥)</sup> لكن كما تبين سابقاً فإن المواد الخاصة بالهيئات التي لا تسعى إلى الربح قد تم إلغاؤها وبالتالي لا يكون في القانون المدني أية مادة تنظم العمل غير الهادف للربح إلا مواد القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذي تم استبداله بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ . والشركات المدنية غير الهادفة للربح يتم إشرافها في الشهر العقاري<sup>(٤٦)</sup> وذلك بناء على قانون الشركات وتأخذ صورة شركة توصية بسيطة ربحية أما عن موقفها من الضرائب يقول "سعد الدين إبراهيم" (ومن الطرائق التي اتبعتها المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية لتجنب القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ هي أن تسجل نفسها وفقاً لشكل قانوني مختلف ، كأن تسجل كشركات مهنية أو مدنية وهي بهذه الصفة تكون عرضة للخضوع لنظام الضرائب على العوائد بالرغم من أنها لا تسعى لتحقيق الأرباح . إلا أن الكثير من الهيئات تفضل هذا الشكل عن الوقوع تحت السيف المسلط للقانون ٣٢ وبيروقراطية وزارة الشؤون الاجتماعية - أي أن الخضوع للضرائب أفضل من الخضوع لهيمنة وزارة الشؤون الاجتماعية<sup>(٤٧)</sup> . هناك حلقة مفقودة غاية في الصعوبة فقانون الشركات بالكامل يضم ثلاثة أنماط من الشركات وجميعها هادفة للربح وتلك الشركات غير الهادفة مسجلة في الشهر العقاري "وفق قانون الشركات" ونشاطها يقرون بدفعهم للضرائب رغم عدم سعيهم للربح ، وتقارير الجهاز المركزي عن الضرائب خالية من حصيلة ضرائب تلك الشركات المدنية غير الهادفة للربح ، في ذات الوقت الذي ينص قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بشأن الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين والمنشآت المهنية في مادته رقم ٧١ - فقرة ٢ على: [يعفي من الضريبة] "الجمعيات وما في حكمها

التي لا ترمي إلى الكسب وذلك في حدود نشاطها الاجتماعي أو العلمي أو الرياضي". إنها حلقة مفقودة لم يستطع "البحث الراهن" التوصل إليها.

بعد مداولات عديدة داخل وزارة العدل ومجلسي الشورى والشعب تم في ٥ يونيو ٢٠٠٢ صدور القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية غير الحكومية .

وقد نص في مادته السابعة من مواد الإصدار علي إلغاء القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الذي قضي بعدم دستوريته شكلاً دون التعرض لنصوصه ، كما تم به إلغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذي تم العمل به مؤقتاً لحين تحديد الموقف القانوني وبالتالي أصبح القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ هو القانون الوحيد في مصر الذي ينظم عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية غير الحكومية والتي منها الجمعيات العلمية. كما ألغى نظرياً الشككين السابق ذكرهما (تحت التأسيس - الشركات المدنية غير الهادفة للربح) ، بغض النظر عن استجابتهم للقانون من عدمه .

#### (د) تمويل الجمعيات الأهلية

من أهم القضايا المؤثرة في مسار الجمعيات الأهلية هي قضية التمويل فبالتمويل يتم إنشاء الجمعية ومن خلال التمويل يتم الإنفاق على المشروعات والخدمات ودفع أجور العاملين وغير ذلك من النفقات وبالتالي فإن بروز التمويل كإشكالية يعني إضطراد في تنفيذ سياسة الجمعيات الأهلية ، وهذا قد يؤدي إلى تهميش دور الجمعية في المجتمع ، ومن هنا تأتي أهمية بحث قضية التمويل .

التمويل في معناه البسيط يمكن اعتباره ... إمداد الجمعيات الأهلية بالإمكانات المادية اللازمة لتنفيذ سياسة ما من خلال تلك الجمعيات .

و الجمعيات الأهلية تعتمد على عدة مصادر في تمويلها ...

المصدر الأول: هو مصدر ذاتي [اشتراك الأعضاء - بيع منتجات المنظمة - عائد الأنشطة - عائد الخدمات - تبرعات وهيئات من الأعضاء].

المصدر الثاني : مصدر حكومي [إعانات سنوية - تمويل مشروعات - دعم بالموظفين والخبراء]

المصدر الثالث : القطاع الخاص [مؤسسات القطاع الخاص - رجال الأعمال كأفراد - فاعلو خير]

المصدر الرابع : مصدر عربي [دول - هيئات - أفراد]

المصدر الخامس : مصدر أجنبي [دول - هيئات أجنبية]

وفي دراسة لمعرفة الوزن النسبي لمصادر التمويل المختلفة أخذت النتائج الصورة التالية (٤٩)

جدول رقم (١) يوضح الوزن النسبي لمصادر تمويل الجمعيات الأهلية

مصادر التمويل	مصر	المغرب	لبنان	السودان	دول الخليج	تونس	فلسطين	إجمالي الحالات %
<b>مصادر ذاتية</b>								
اشتراكات الأعضاء	١٠,٠	٨٦,٠	٦٧,٣	٧٣,٠	٧٩,٢	٩٢,٩	٧٠,٠	٨٧,٤
بيع منتجات المنظمة	٢٣,٤	١٩,٣	٣٠,٧	٣١,٠	٤٨,٦	٣٧,٩	٣٤,٠	٢٨,٦
عائد أنشطة (حفلات وخلافه)	١٧,٧	٣٢,٠	٥٤,٠	٣٨,٠	٥٩,٧	٢٣,٧	٣٥,٠	٢٩,٤
عائد خدمات (صحية - تعليمية - غيره)	٥٨,٢	٧,٣	٣٧,٣	١٩,٠	٢٥,٠	٨,٩	٦٨,٠	٤٢,١
تبرعات وهبات من أعضاء	٧٩,٨	٧٣,٣	٧٧,٣	٨٢,٠	٦١,١	٧٢,٢	٥١,٠	٧٣,٤
<b>مصادر حكومية</b>								
إعانات سنوية	٥٠,١	٤٧,٣	٣٢,٧	٨,٠	٦٦,٧	٨٦,٤	١٨,٠	٤٥,٧
تمويل مشروعات	٢٣,٤	١٤,٧	١٣,٣	١٦,٠	١٩,٤	٣٥,٥	١٤,٠	٢٠,٩
دعم بالموظفين والخبراء	٢٤,٢	١٥,٣	٨,٠	٢٨,٠	٢٣,٦	١٦,٦	٤,٠	١٨,٢
<b>مصادر القطاع الخاص</b>								
مؤسسات القطاع الخاص	٨,٣	١٨,٧	٢٣,٣	٢٧,٠	٤٧,٢	٣٢,٠	٣٠,٠	١٩,٨
رجال الأعمال كأفراد	٢١,٥	٢١,٣	٣٧,٣	٣٢,٠	٤٣,١	٢٥,٤	٣٧,٠	٢٧,٥
فاعلو خير	٦٨,٦	٤٤,٠	٧٦,٠	٥٤,٠	٥٢,٨	٢٣,٧	٥٧,٠	٥٨,٢
<b>مصادر عربية</b>								
دول	٠,٥	١,٣	٤,٧	٤,٠	٢,٨	١,٨	٤٠,٠	٧,٣
هيئات	١,٥	٤,٧	١٥,٣	٢٣,٠	٩,٧	٢,٤	٣٧,٠	١٠,٤
أفراد	١,٦	٥,٣	٢٢,٧	١٢,٠	١١,١	٢,٤	١٢,٠	٩,٥
<b>مصادر أجنبية</b>								
دول	٤,٧	٨,٠	١٠,٧	٩,٠	-	٣,٦	٣٧,٦	١٠,٠
هيئات أجنبية	١٥,٨	١٨,٧	٥٢,٠	٤٨,٠	٨,٣	١٦,٦	٧٤,٥	٢٩,٨

تلك الدراسة مع أنها طبقت على عينة من الجمعيات الأهلية في بعض الدول العربية وتعطي بعض الدلالات عن الوزن النسبي لمصادر التمويل إلا أنه لا يمكن اعتمادها بصورة شمولية لأن قضايا الأموال تحتاج إلى سياسة محاسبية واضحة داخل المجتمع وهذه السياسة غير واضحة المعالم وترجع "أمني قنديل" ذلك إلى غياب ما تطلق عليه "الثقافة المحاسبية" <sup>(٥٠)</sup> وذلك على مستوى الدولة وعلى مستوى المجتمع المدني وأن المرجعية القانونية لذلك ضعيفة إلى حد كبير .

وتدل على ذلك بعدة مؤشرات <sup>(٥١)</sup> من ضمنها :

١- محدودية الإعلان الصادق عن الموارد المالية ومصادر التمويل في الغالبية العظمى من المؤسسات المدنية فمن الأمور بالغة الصعوبة توفير بيانات صادقة تعلن في نهاية العام عن نشاط قطاع كبير من الجمعيات الأهلية .

٢- تبادل اتهامات الفساد المالي الإداري بين الأطراف المتصارعة في المؤسسات المدنية ، وتدخل القضاء كطرف ثالث في محاولة للحسم والأمثلة على ذلك متعددة من الجمعيات الأهلية.

٣- مساهمة الإعلام -على حد قول "أمني قنديل"- في تشويه إنجازات مؤسسات مدنية حيث تحارب بعض هذه المؤسسات وتتهم بالعمالة أو الخيانة وتشوه صور بعض قياداتها حتى لو كان لهم إنجازات موضوعية ينبغي تقديرها.

٤- التمويل الأجنبي لقطاعات لها وزنها على مستوى المجتمع المدني والتنافس بين المؤسسات المدنية بخصوصه ، وأحياناً الصراعات داخل نفس المؤسسة ، وهذا ما يجعل الشفافية والمحاسبية مبادئ مطلوبة مع المانح الأجنبي ، وتلحظ "أمني قنديل" فجوة كبيرة بين الإعلان عن قبول الشفافية والمحاسبية كمبادئ أساسية في المواثيق الأخلاقية وبين الممارسة.

انطلاقاً من النقطة الأخيرة عند "أمني قنديل" والخاصة بالتمويل الأجنبي تبرز قضية فلسفة التمويل الأجنبي على المستويين المانح والممنوح ، فعلى مستوى المانح يذكر "نبيل السمالوطي" أن التمويل الأجنبي يوظف لا لتنمية المجتمعات النامية بشكل متوازن ولكن يوظف في بعض الأحيان لتنفيذ التوجهات العالمية اقتصادياً وثقافياً وسياسياً لصالح احتكارات الغرب ولغير صالح الدول النامية <sup>(٥٢)</sup> . وعلى درب هذا المنطق توضح "شهيدة الباز" أن الوكالات التمويلية تعبر عن التنوع في التقاليد المدنية السائدة في البلدان التي تنتمي إليها وتختلف كذلك بحسب الغرض الذي قامت الوكالة من أجله ، وينعكس ذلك على الموضوعات التي تهتم بتمويلها ، فيركز بعضها على مشروعات التنمية أو البيئة أو المرأة أو الطفل أو دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وفي إطار تحقيق هذا التعاون عادة ما تفضل هذه الوكالات تمويل مشروعات محددة على دعم القدرات المؤسسية والتنظيمية للمنظمات الأهلية التي تقبل التمويل في هذا الإطار <sup>(٥٣)</sup> .

أما على مستوى الممنوح فإن الحكومة عندما حاولت فرض شرط أن تكون وزارة الخارجية رقيباً على المنح والتمويلات الآتية باسم الجمعيات الأهلية ، تحايل بعض النشطاء باستخدام أسمائهم الشخصية لتلقي التمويل مما يحقق فائدة مزدوجة لصاحب الجمعية ومديرها ويخلصه من الرقابة الحكومية<sup>(٥٤)</sup> ومن هنا كان الغموض الذي يحيط بفلسفة التمويل الأجنبي على مستوى المانح والممنوح .

وعن مصادر التمويل الأجنبي حاولت لجنة متابعة التنظيمات الأهلية العربية وضع دليل أولى عن مؤسسات التمويل الأجنبية والعربية التي تدعم العمل الأهلي وصدرت بيانات هذا الدليل باللغتين العربية والإنجليزية والملحق رقم (١) يقدم عرضاً لمؤسسات التمويل الأجنبية والعربية<sup>(٥٥)</sup> .

#### مصادر الفصل الرابع

- ١- أماني قنديل & سارة بن نفيسه : الجمعيات الأهلية في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٠ .
- ٢- عطية حسين أفندي : المنظمات غير الحكومية والتنمية (إعادة التفكير من أجل دور أكثر فاعلية مع إشارة خاصة للحالة المصرية) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، بدون تاريخ، ص٣ .
- ٣- وزارة الشؤون الاجتماعية : قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.
- ٤- ديفيد بارز موراجفكينز : مجموعة مواد تعليمية للمدارس الثانوية عن الأمم المتحدة ،اليونسكو ، ١٩٩٥ ، ص٧ .
- ٥- جمال محمد أبو الوفا & سحر فتحي مبروك : دور الجمعيات الأهلية في التنمية المجتمعية (دراسة حالة على محافظة القليوبية ) ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، ص٣٩٦ .
- ٦- سعد الدين إبراهيم : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٩ .
- ٧- عبد الباسط عبد المعطى : المجتمع المدني وأهداف التنمية البشرية في المجتمع العربي ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ص ص ٢٠-٢١ .
- ٨- سهام القبندى : دور الجمعيات ذات النفع العام في مواجهة الأزمات والكوارث "دراسة مطبقة في دولة الكويت " ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، المرجع السابق ، ص٥٧٩ .
- 9-Talcott parsons : social structure and symblolic of interchange , Approaches to the study of social structure , new york , the free press , 1975 , P.44 .
- 10-Richrad scott : organization , prentice hall , new jercy , 1992 P.21.
- 11-Felice davidson perlmulter : non profit , Management issues , Encyclopedia of social work ,op cit ,P.1772.
- ١٢- نوال السعداوي : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، المركز، بيروت ١٩٩٢- ص٦٧٤ .
- ١٣- أنظر على سبيل المثال :
- أماني قنديل : المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص١٩ .

- عدلي على أبو طاحون : دور الجمعيات الأهلية في صيانة البيئة ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مرجع سابق ذكره ، ص ١٨٣ .
- طارق البشرى : المسلمون والأقباط في إطار الوحدة الوطنية ، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ، ص ص ١١١-١١٣ .

- عزت حجازي : المجتمع المدني في مصر ، المجلة الاجتماعية القومية المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، القاهرة ، المجلد الثاني والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥ ، ص ١٢١ .

14- Jea Ellul index des communications et Memores publiés par (l'institut d' Egypte) 1859-1952 , Imprimerie de L'institut Francais D'Archeologie orientale , le caire ,1952, p.3.

- ١٥- أكاديمية البحث العلمي : وثائق تسجيل المجمع العلمي المصري .
- ١٦- سوزان أحمد أبورية : دور المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الاهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٣٤ .
- ١٧- أماني قنديل : الجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية في مصر قراءة في التاريخ الاجتماعي والسياسي ، (المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية ٤-٧ ديسمبر ١٩٩٣ ) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ١٠٤٠ .
- ١٨- المرجع السابق : ص ١٠٤٠ .
- ١٩- المرجع السابق : ص ص ١٠٣٧-١٠٣٨ .
- ٢٠- أماني قنديل : المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ .
- ٢١- مصطفى احمد حسان : الخصخصة أثرها على مهنة الخدمة الاجتماعية ، المؤتمر العلمي السنوي التاسع ٢٧-٢٩ مارس ١٩٩٦ ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة فرع الفيوم ، ص ٧٤٠ .
- ٢٢- احمد زايد -اعتماد محمد علام : التغير الاجتماعي ، مكتبة الأنجلو ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٩١ .
- ٢٣- أماني قنديل سارة بن نفيسة : الجمعيات الأهلية في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩١ .
- ٢٤- رشاد احمد عبد الطيف : مهارات حديثة في الخدمة الاجتماعية لمواجهة التحديات المعاصرة ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، مجلة علمية نصف سنوية تصدرها كلية الخدمة الاجتماعية -جامعة حلوان ، العدد الثالث ، أكتوبر ١٩٩٧ ، ص ص ١٠-١١ .



- ٢٥- سعد الدين إبراهيم : الشراكة الأوروبية العربية - منظور عن المنظمات غير الحكومية العربية ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي (أوروبا والأقطار العربية - مترجم - منتدى الفكر العربي ، عمان ، المنتدى ، ٢٠٠٠ ، ص ٧٥ .
- ٢٦- Robert Mabro : المجتمع الأهلي في تاريخ الأفكار وفي التاريخ الأوربي ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي ، المرجع السابق ، ص ٥٥-٥٦ .
- ٢٧- سعد الدين إبراهيم : الشراكة الأوروبية العربية منظور عن المنظمات غير الحكومية العربية ، المرجع السابق ، ص ٧٧-٧٨ .
- ٢٨- المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية المحلية : تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٠٩ .
- ٢٩- المرجع السابق : ص ٥٠٩ .
- ٣٠- المرجع السابق : ص ٥١٤ .
- ٣١- وزارة الشؤون الاجتماعية : إدارة الحاسب الآلي والإحصاء ، ١٩٩٩ .
- ٣٢- سعد الدين إبراهيم : الشراكة الأوروبية العربية - منظور عن المنظمات غير الحكومية العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٧ .
- ٣٣- أماني قنديل : تطور المجتمع المدني في مصر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد السادس والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٩ ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ص ٨٦ .
- ٣٤- سعد الدين إبراهيم : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥ .
- ٣٥- عزمي بشارة : المجتمع المدني "دراسة نقدية" - مع إشارة للمجتمع المدني العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ٢ ، أكتوبر ٢٠٠٠ ، ص ٢٦٧ .
- ٣٦- أحمد ثابت : الدور السياسي والثقافي للقطاع الأهلي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٧ .
- ٣٧- أماني قنديل : تطور المجتمع المدني في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٤ .
- ٣٨- سعد الدين إبراهيم : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦ .
- ٣٩- القانون المدني : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، الطبعة الثامنة ، ١٩٩٩ ، ص ١٠ .
- ٤٠- الجريدة الرسمية : العدد ٢١- تابع (ب) في ٢٧ مايو ١٩٩٩ .
- ٤١- ناجي متى صليب : الجمعيات الحائرة بين قانون سقط سهواً وقانون بعث من الموت ، الاتحاد القاهري ، مجلة غير دورية يصدرها الاتحاد الإقليمي للجمعيات الأهلية بالقاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٣٠ .
- ٤٢- المرجع السابق : ص ٣٠ .

- ٤٣- على فهمي : الجمعيات الأهلية والتنمية الاجتماعية في مصر (الفاعلية -العوائق -المستقبل )  
"دراسة نقدية" ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن  
العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٨ .
- ٤٤- المرجع السابق : ص ص ١٦٠-١٦١ .
- ٤٥- أماني قنديل : المجتمع المدني في مطلع ألفية جديدة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧ .
- ٤٦- ناجي صليب : مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٠-٣١ .
- ٤٧- سعد الدين إبراهيم : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٣ .
- ٤٨- مجلة التشريع المالي والضريبي : مجلة علمية دورية تصدرها رابطة مأموري الضرائب ، العدد  
٢٨٩ ، يناير ١٩٩٤ ، القاهرة ، ص ٤٥ .
- ٤٩- شهيدة الباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين محددات الواقع  
وآفاق المستقبل ، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٦٦-١٦٧ .
- ٥٠- أماني قنديل : تطور المجتمع المدني في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٦ .
- ٥١- المرجع السابق : ص ص ٩٧-٩٩ .
- ٥٢- نبيل السمالوطي : التنظيمات والجمعيات غير الحكومية وموقفها من العولمة - ثقافة الديمقراطية  
والمشاركة - الهوية الثقافية ، المؤتمر الحادي عشر كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ٣١- مارس -  
١٢ أبريل ١٩٩٨ ، ص ٨ .
- ٥٣- شهيدة الباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين محددات الواقع  
وآفاق المستقبل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٤ .
- ٥٤- سناء المصري : تمويل وتطبيع (قصة الجمعيات غير الحكومية ) ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ ،  
ص ١٩ .
- ٥٥- دليل أولي للجمعيات الأهلية العربية ومؤسسات التمويل : لجنة متابعة التنظيمات الأهلية العربية ،  
القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ١-٢٣ .

## الفصل الخامس

### الجمعيات العلمية كفرع من فروع الجمعيات الأهلية في مصر

#### المحتويات

- ١- مفهوم الجمعيات العلمية
- ٢- أهداف الجمعيات العلمية
- ٣- نبذة تاريخية عن نشأة الجمعيات العلمية (على المستوى العالمي - على المستوى المحلي)
- ٤- الإنجازات التي ساهمت بها الجمعيات العلمية المصرية
- ٥- المعوقات التي تحد من نشاط الجمعيات العلمية المصرية .
- ٦- التصنيف النوعي للجمعيات العلمية في مصر .
- ٧- تبعية الجمعيات العلمية
- ٨- تمهيد للدراسة العملية

## (١) مفهوم الجمعيات العلمية :

لعبت الجمعيات العلمية - ولا تزال - دوراً بارزاً في تقدم العلوم وفي ربط العلم بالمجتمع والجمعيات العلمية مبنية على التطوع من خلال الجهود الأهلية ، تلك الجهود التي يقوم بها العلماء والباحثين والأكاديميين .

ويواجه مفهوم الجمعيات العلمية صعوبات بالغة نظراً لندرة الدراسات حول هذا الفرع من الجمعيات علي المستويين العالمي والمحلي ، كما أن الدراسات المتوفرة تتجاوز مرحلة تحديد المفهوم لتتعمق في أنشطة وإنجازات الجمعيات . ولما كانت الجمعيات العلمية تتبع جهتين رئيسيتين [وزارة الشؤون الاجتماعية - أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا] فإن البحث سوف يستعرض رؤية كل منهما أولاً حول هذا المفهوم .

عند تأمل وزارة الشؤون الاجتماعية نجد أنه يتم تقسيم المصطلح إلى شقين :

**الشق الأول :-** الجمعية - وقد حددها قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بأنها "كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة وغير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أو من أشخاص اعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادي"<sup>(١)</sup> .

ويحدد قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، يحدد هذا القرار ميادين عمل الجمعيات الأهلية ومن ضمن هذه الميادين ميدان الخدمات الثقافية والعلمية والدينية<sup>(٢)</sup> . ويوضح الاتحاد النوعي للخدمات الثقافية والعلمية والدينية في تقرير له أن المقصود "بالعلمية" هنا والذي يمثل **الشق الثاني** : العلوم الاجتماعية والإنسانيات والعلوم البحتة والتكنولوجيا<sup>(٣)</sup> وفي ضوء ذلك انطبقت المعايير القانونية على الجمعيات العلمية وأصبحت خاضعة لقانون الجمعيات الأهلية لتكون الجمعيات العلمية بمثابة "جمعيات أهلية علمية" ومن هنا جاء المصطلح الذي اعتمد عليه البحث الراهن .

أما على مستوى أكاديمية البحث العلمي فإن الأكاديمية لها رؤيتين رؤية دولية ورؤية محلية . فبالنسبة للرؤية الدولية "تعتبر الجمعيات العلمية في جميع الدول تعبيراً عن رغبة تطوعية صادقة من مجموعات المتعلمين والمتقنين في المساهمة في جمع ونشر المعلومات المفيدة في المجال الذي تعمل فيه بين أفراد المجتمع دون نظر إلى العائد المادي الناتج أو المنتظر لأفرادها"<sup>(٤)</sup> .

وبالنسبة للرؤية المحلية فتذهب الأكاديمية إلى أن "الجمعيات العلمية تمثل الإطار المتميز الذي تبرز من خلاله جهود العلماء والباحثين لتحقيق أهدافها في التعبير عن المشكلات والتصدي لها بالحلول وطرح أفكار جديدة وجديرة بأن يتناولها البحث على المستوى القومي للمساهمة في عمليات التنمية"<sup>(٥)</sup> رؤية أكاديمية البحث العلمي على المستويين الدولي والمحلي متفقة على تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من مجالات العلم المتعددة في خدمة المجتمع ، ومن هذا المنطلق ذهبت "فرخنده حسن" إلى أن الجمعيات العلمية "تقوم على

العمل التطوعي وتتمثل القيمة الحقيقية لهذا العمل في إرساء الدعامة الأساسية لعناصر النهضة العلمية للمجتمع ككل ، وفي سبيل تحقيق ذلك تقوم الجمعيات العلمية بتشجيع القيام بالدراسات والبحوث العلمية في مختلف القطاعات وتدعيم الروابط وتبادل الأفكار والمعرفة بين المشتغلين بالعلوم في داخل البلاد وخارجها وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية<sup>(٦)</sup>.

والمثال لمفهوم "فرخندة حسن" للجمعيات العلمية يجد أن عماد الجمعيات العلمية عندها هو "التطوع" وأن الهدف بعيد المدى هو إحداث النهضة العلمية للمجتمع ، وتتعدد عندها الوسائل التنفيذية التي تعمل على تحقيق ذلك ، ولعل هذا المفهوم أعطى رؤية وصفية للواقع البناء للجمعيات العلمية .

مما سبق يتضح أن هناك فرقاً بين الجمعيات العلمية محل البحث والجمعيات العلمية التي ينشؤها الطلاب داخل الجامعات ، فالأخيرة عبارة عن هيئات يقيمها طلاب الكليات منفردة عن طريق الانتخاب وفق التعليمات الجامعية الخاصة بذلك لتنظيم النشاطات العلمية الطلابية وأرقامها إما بشكل منفرد أو بالاشتراك مع جمعيات علمية من كليات أخرى في الجامعة في المناسبات المختلفة ، كما تنظم اللقاءات بين الطلاب والعمداء في الكليات في حوار مفتوح حول القضايا التي تهم طلبة الكليات ، وتصدر مجلات حائط ومجلات أخرى علمية وثقافية متنوعة<sup>(٧)</sup> .

الجمعيات العلمية الطلابية بذلك تمثل حقلاً تدريبياً للطلاب يكسبهم خبرات ممارسة تنعكس على أدائهم في حال انضمامهم إلى الجمعيات العلمية في المستقبل .

و يمكن وضع تصور لمفهوم الجمعيات العلمية يأخذ الصورة التالية :

الجمعيات العلمية هي : "جمعيات أهلية تضم الجماعة المتخصصة في فرع من فروع المعرفة من أجل تطوير هذا الفرع وربطه بالمجتمع وفق مجموعة من الوسائل العلمية مما ينعكس على التقدم المعرفي للمجتمع".

## (٢) أهداف الجمعيات العلمية :

هناك أهدافاً عامة للجمعيات العلمية وهناك أهدافاً خاصة بكل جمعية تختلف نسبياً باختلاف الحقل الذي تعمل فيه الجمعية لكنها تصاغ في ضوء الأهداف العامة للجمعيات ، وتناول الأهداف الخاصة سوف يكون من خلال عينة البحث. أما بالنسبة للأهداف العامة للجمعيات العلمية فيمكن أن تأخذ الصورة التالية :

- ١- إرساء الدعائم الأساسية للنهضة العلمية في البلاد .
- ٢- العمل على تشجيع الدراسات والبحوث في مختلف المجالات والتي ترتبط بالخطط التنموية للدولة .
- ٣- دعم الروابط والصلات بين المشتغلين في المجال العلمي أو التخصص العلمي الواحد في الداخل والخارج<sup>(٨)</sup> .

٤- الإسهام في تأصيل القيم العلمية وبحث الروح العلمية والتفكير العلمي لدى شباب العلماء وتنشئة أجيال منهم يحملون رسالة العلم ويقفون على الحديث والمستحدث منه ومن تطبيقاته لخدمة المجتمع<sup>(٩)</sup>.

٥- التصدي لقضايا المجتمع ودراسة مشاكله وإبداء الرأي والفكر لحلها.

٦- الإسهام في تعريب العلم والمصطلحات العلمية إثراءً للمكتبة العلمية العربية.

٧- الإسهام في إحياء التراث العلمي وجهود العلماء العرب.

٨- نشر الثقافة العلمية وتبسيط العلم .

وسعيًا لتحقيق هذه الأهداف تستخدم الجمعيات الوسائل الآتية :-

(١) إقامة المحاضرات والندوات والمؤتمرات لمناقشة البحوث المبتكرة العلمية والتطبيقية

والنتائج التي توصل إليها الأعضاء وكذلك مناقشة القضايا القومية ومشاكل المجتمع.

(٢) إصدار مجلات ونشرات علمية تعكس نشاطها وتضم بحوث أعضائها وإنجازاتهم وتتبادل

مع نظيراتها محلياً ودولياً.

(٣) إنشاء مكاتب علمية عن طريق التبادل أو الاقتناء .

(٤) تنظيم لقاءات أو اجتماعات دورية لدراسة المصطلحات العلمية المستحدثة.

(٥) تنظيم دورات دراسة للتنشيط والتحديث العلمي للأعضاء .

(٦) إقامة لقاءات بين الجمعية وبعض الهيئات العلمية الأخرى بهدف خدمة العلم وبعض القضايا

### (٣) نبذة تاريخية عن نشأة الجمعيات العلمية :

#### ١. على المستوى العالمي :

يعتبر العرب أسبق الأمم إلى إنشاء ما يطلق عليه الآن الجمعيات العلمية وذلك من خلال جماعة إخوان الصفا والتي نشأت في البصرة في القرن الرابع الهجري وكان لها فرع في بغداد ، تبادل أعضاؤها الرسائل العلمية التي عرفت باسم رسائل إخوان الصفا ، وقد اشتهر أعضاؤها بالآراء العلمية الحرة، واتخذوا لأنفسهم مذهباً ، زعموا أنهم قربوا به الطريق إلى الفوز برضوان الله. وقالوا أنه متى انتظمت الفلسفة الاجتهادية اليونانية والشريعة العربية الإسلامية فقد حصل الكمال ، ويقول المستشرق "دي بور" لقد أفلحت الحكمة اليونانية في أن تستوطن الشرق وذلك عن طريق إخوان الصفا<sup>(١٠)</sup>. ولكي يبني إخوان الصفا مذهبهم على أسس علمية تؤيد الدعوة إليه ألفوا كتاباً كبيراً يشتمل على ٥٢ رسالة ، تبحث ١٤ رسالة منها في الرياضيات والمنطق ، ١٧ في العلوم الطبيعية وعلم النفس ، ١٠ في الميتافيزيقا ، وأخيراً ١١ في موضوعات أخرى من التصوف والسحر والتنجيم<sup>(١١)</sup> وقد استخدمت هذه الجماعة مبدأ النقية أثناء عملها<sup>(١٢)</sup>.

على المستوى الأوربي زامن تكوين الجمعيات العلمية في عصر التنوير إنشاء الجامعات التي كانت

تخضع للنفوذ الكنسي ، فجوهر دراساتها اللاهوت وفلسفة أرسطو التي ارتضتها البابوية أساساً لعلوم

الطبيعيات ، وتعتبر هذه الجمعيات صاحبة الأثر في إحداث نهضة علمية عارمة نظراً لما كانت تنتهجه من تفكير حر لا يخضع لنفوذ الكنيسة ، وللنقلة الموضوعية التي غيرت بها من مفهوم العلم في القرن السابع عشر الميلادي (١٣) .

وفي ضوء ذلك يظهر الفرق بين الجمعيات العلمية والجمعيات التعليمية ، فالأولى تسعى لنهضة العلوم ، أما الثانية فتأخذ النهج التلقيني ، ولعل أبرز مثال على تلك الجمعيات التعليمية جمعيات تنظيم الإحسان Charty organization societies والتي كانت تقدم برامج تعليمية تحت رعاية المجمع الكنسي.

تعتبر إيطاليا من أوائل دول أوروبا التي تكونت فيها الأكاديميات والجمعيات العلمية (١٤) وفي عام ١٦٦٢ أنشئت الجمعية الملكية البريطانية أشهر الجمعيات العلمية على الصعيد العالمي وكان إنشاؤها على يد عدد من العلماء أمثال جون واليس وروبرت بويل وولكنز وغيرهم حين أحسوا بحاجاتهم إلى جمعية علمية تناقش أمور العلم وقد بدأت بكلية للفلسفة ثم تطورت إلى الجمعية الملكية المعروفة (١٥) .

وفي فرنسا أنشئت أكاديمية العلوم عام ١٦٦٦ نتيجة التقاء عدد من رجال العلم من بينهم ديكارت وباسكال وبيرجاستون وكان من بين أعضائها فيما بعد لابلاس ويوفون ولافوازييه وقد سمح بعد ذلك بالعضوية لغير الفرنسيين من العلماء البارزين مثل اسحق نيوتن (١٦) .

وقد عصفت الثورة الفرنسية بالأكاديمية ورجالها ، وقطعت الجيلوتين رؤوس بعض علماءها وفي سنة ١٧٩٥ أنشئ المجتمع العلمي الفرنسي ليحل محل الأكاديمية وبعد ذلك بسنوات عام ١٨١٦ أعيد إنشاء الأكاديمية الفرنسية للعلوم كشعبة من شعب مجمع فرنسا (١٧) .

وانتشر إنشاء الأكاديميات والجمعيات العلمية في بلاد أوربية أخرى إبان القرنين الثامن والتاسع عشر: في أسبانيا عام (١٧١٣)، برلين بألمانيا عام (١٧٠٠) ، وفي النرويج عام (١٧٦٠) تم إنشاء الجمعية الملكية للعلوم ، ثم إنشاء أكاديمية العلوم في أوسلو عام (١٨٥٧) ، وفي السويد أنشئت الأكاديمية السويدية للعلوم عام (١٧٦٨) على نمط الأكاديمية الفرنسية "وهي التي تمنح جائزة نوبل كل عام" ، ثم أنشئت أكاديميات للعلوم في الدانمارك عام (١٧٤٢) ، وفي بلجيكا (١٧٧٢) ، وفي النمسا عام (١٨٤٧) (١٨) .

كانت كل هذه الجمعيات والأكاديميات تعني بالعلم بصفة عامة ولكن كان الجزء الأكبر من اهتمامها يتركز في العلوم الأساسية والتطبيقية كالفيزياء والكيمياء وعلوم الأحياء أو العلوم البيولوجية - وقد أدى التزايد السريع في حجم المعرفة العلمية وتنوعها وتشعبها إلى الاتجاه نحو التخصص في علم واحد من العلوم الأساسية ، وبعد ذلك اتجه البعض إلى نوع من التخصص الدقيق ومن ثم فقد شهد مطلع القرن التاسع عشر مولد الجمعيات العلمية المتخصصة ، فتكونت في إنجلترا الجمعية الجيولوجية عام ١٨٠٧ والجمعية الفلكية عام ١٨٢٠ ، وفي ألمانيا الجمعية الكيميائية عام ١٨٦٦ .

ثم تلا ذلك إنشاء جمعيات تعني بالتخصصات المشتركة أو العلوم البيئية مثل الميكروبيولوجيا والجيوفيزيكا والكيمياء الحيوية والفيزيكا الحيوية وغيرها، وقد قامت هذه الجمعيات العربية في أوروبا بدور رائد في نشر العلم وإثراء المعارف الإنسانية بنشر المقالات والبحوث في مجالاتها والإسهام في الكشف العلمية وعقد لقاءات وندوات ومحاضرات أسهمت في إنشاء مكتبات علمية قيمة لم تقتصر على مؤلفات أعضائها بل جمعت فيها كل ما أتيح لها من المراجع المتصلة بتخصصات أعضائها ونشاطهم والتي عادت بأكبر الفوائد على طلاب العلم والمشتغلين به كما أسهمت هذه الجمعيات في تكوين طبقة من العلماء عرفت بإسهاماتها الكبيرة<sup>(١٩)</sup>.

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو مدى تأثير الجمعيات العلمية بتبني الدولة للجامعات خاصة بعد تولد الفكر الشيعي؟ هذا السؤال واجه البحث صعوبة في التوصل إلى إجابة كافية عنه من خلال الكتابات السابقة ولعل ما يزيد من صعوبة الإجابة على السؤال هو التزايد الكبير في عدد الجمعيات العلمية على مستوى العالم فعلى سبيل المثال دولة اليابان بها الآن أكثر من ٩٥٠ جمعية علمية<sup>(٢٠)</sup> وذلك في الوقت الذي بدأت فيه النهضة اليابانية الحديثة في أعقاب إلقاء القنبلة الذرية على الأراضي اليابانية<sup>(٢١)</sup>.

## ٢. على المستوى المحلي

تعود نشأة أول جمعية علمية في مصر إلى عام ١٧٩٨ حيث تم إنشاء المجمع العلمي الذي تمت الإشارة إليه تفصيلاً في موضع سابق وكان الهدف من إنشاء هذا المجمع تحقيق غرضين :

الأول : نشر العلم في أنحاء مصر.

الثاني : دراسة أحداث مصر التاريخية ، مرافقها الصناعية ، ثرواتها الطبيعية ، دراسة البيئة المصرية ونظمها ، فنون مصر ، آثارها ، نباتها ، حيواناتها ، ماءها ، أرضها ، جوها ، حياة الناس وعاداتهم ، وكل ما يتصل بالمجتمع المصري في الماضي والحاضر . وقد ضمن علماء الحملة الفرنسية نتائج دراساتهم وبحوثهم التي استمرت ١٤ عاماً (١٨٠٩ - ١٨٢٢) في كتابهم الموسوعي الكبير "وصف مصر" الذي يقع في طبعته الثانية في ٢٦ مجلداً من القطع الكبير بالإضافة إلى ١١ مجلداً للصور واللوحات<sup>(٢٢)</sup>.

وبعد رحيل الحملة الفرنسية عام ١٨٠١ توقف نشاط المجمع بالقاهرة وإن كان العمل ذاته قد استمر في فرنسا أو في بعض البعثات التي عادت بعد ذلك إلى مصر لتدرس بصفة خاصة في مجال الآثار المصرية والكشف عنها وفك رموزها وتجليه بعض معالم حضارتها القديمة وقد حاول بعض المهتمين بالعلم والثقافة أن يبعثوا فيه الحياة فأنشؤا الجمعية المصرية عام ١٨٣٦ ثم الجمعية الأدبية المصرية عام ١٨٤٢ ولكن لم يكتب لأي منهما البقاء وفي ٦ مايو عام ١٨٥٩ واصل المجمع العلمي المصري رسالته العلمية بمدينة الإسكندرية التي كانت تعج بجالياتها الأجنبية في ذلك الوقت وتزدهر فيها البيئة العلمية. ثم عاد إلى القاهرة في عام ١٨٨٠ حين بدأ مركز النقل الفكري المصري يعود إلى القاهرة وفي عام ١٩١٩ أعاد



السلطان فؤاد بمرسوم تشكيل المجمع وأعاد إليه اسمه القديم "Institut d'Egypte" أسوة بمجمع فرنسا مع احتفاظه بطابعه الذي يضم صفوة العلماء من المصريين والأجانب وهو منذ انتقاله إلى القاهرة في أواخر القرن التاسع عشر وهو يباشر نشاطه العلمي والثقافي في مختلف فروع المعرفة من خلال شعبه الأربع التي تضم ١٠٠ مائة عضو يكونون أعضاء المجمع العاملين بالإضافة إلى عدد من الأعضاء المنتسبين والمراسلين وهذه الشعب - طبقاً للمرسوم الذي صدرت به - هي :

١- شعبة الآداب والفنون الجميلة والآثار .

٢- شعبة العلوم الفلسفية والاجتماعية.

٣- شعبة العلوم الطبيعية والرياضيات.

٤- شعبة الطب والزراعة والتاريخ الطبيعي .

وتتشر بحوث المجمع في مجلته التي تصدر بانتظام منذ عام ١٨٥٩ وتتبادل مع أكثر من ٢٠٠ هيئة علمية عالمية بالإضافة إلى الرسائل الخاصة التي نشر منها حتى الآن أكثر من ٦٠ رسالة صدر بعضها في مجلدات ضخمة. والمكتبة تعتبر من أكبر المكتبات في مصر حيث تضم ٩٢٠٠٠ دورية ، ١٧٠٠٠ كتاب وتحوي وثائق تاريخية نادرة ومخطوطات بالغة القيمة - وبالمكتبة الطبعة الأولى من كتاب وصف مصر (٢٣). ومن المصريين الذين رأسوا هذا المجمع "طه حسين" ، "كامل حسين" ، "مصطفى نظيف" ، "رضا مدور" ، "حسين فوزي" ، "سليمان حزين" ، و"محمود حافظ" الذي يرأسه حالياً ، وكان من أبرز أعضائه "علي مصطفى مشرفة" ، "أحمد زكي" ، "علي إبراهيم" ، "أحمد عيسى" ، "كامل منصور" ، "عبد الحكيم الرفاعي" ، "وحيد رافت" ، "إبراهيم مذكور" ، وغيرهم ..

ظل المجمع العلمي الجمعية العلمية الوحيدة في مصر طوال ٧٧ عاماً إلى أن أنشئت الجمعية الجغرافية المصرية ١٩ مايو ١٨٧٥ ولها نشاط كبير استمر حتى اليوم في مجال العلوم الجغرافية ولها مكتبة ضخمة وكان معظم أعضاؤها من الأجانب .

ثم تتابع إنشاء الجمعيات العلمية في القرن الحالي تدريجياً :

أ- ١٩٠٠ - ١٩٢٩ (١٠ جمعيات خلال ٣ عقود)

الجمعية الرمادية المصرية ١٩٠٢ ، الجمعية المصرية لعلم الحشرات ١٩٠٧ ، المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ١٩٠٩ ، فلاحية البساتين المصرية ١٩١٥ ، خريجي المعاهد الزراعية ١٩١٨ ، الطبية المصرية ١٩١٩ ، المهندسين المصرية ١٩١٩ ، الصحية المصرية ١٩٢٦ ، المصرية لعلم الحيوان ١٩٢٧ ، الكيمائية المصرية ١٩٢٩ .

ب- ١٩٣٠ - ١٩٤٩ (١٦ جمعية خلال عقدين)

ج- ١٩٥٠ - ١٩٧٩ (٤٨ جمعية خلال ٣ عقود)

د- ١٩٨٠ - ١٩٨٩ (٢٠ جمعية خلال عقد واحد)

هـ- ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ (٨٤ جمعية خلال عقد واحد)<sup>(٢٤)</sup>

يلاحظ مما سبق تزايد عدد الجمعيات العلمية المصرية مع تزايد الوجود العلمي للمجتمع المصري وتزايد أعداد خريجي المدارس العليا (الهندسة ١٨١٦ ، الطب أنشئت ١٨٢٧ ، الألسن والترجمة واللغات أنشئت ١٨٣٦ ، وغيرها كالصيدلة ، المحاسبة والإدارة ، الفنون ، دار العلوم ، الزراعة ، الطب البيطري ١٩٢٩) . وكذلك إنشاء الترسانات الصناعية للأسلحة والذخيرة والأسطول ومصانع الحديد والنسيج وغيرها بالإضافة إلى مضاعفة الرقعة الزراعية . وكذلك لنجاح الضغط الشعبي لإنشاء الجامعة المصرية حيث بدأ بجمع التبرعات لإنشائها سنة ١٩٠٨ واستجابت الحكومة المصرية في ذلك الوقت لهذا المطلب الجماهيري سنة ١٩١٧ بإنشاء الجامعة التي افتتحت سنة ١٩٢٥ بأربع كليات فقط في البداية ثم ضمت إليها المدارس القائمة في ذلك حين وكان ذلك هو البدء الفعلي للبحوث الأكاديمية الحقيقية في مجالات العلوم ، الطب الصيدلة ، الطب البيطري ، الزراعة ، طب الأسنان ، والهندسة من إنتاج الأساتذة المصريين الذين أتموا تعليمهم في الخارج بالإضافة إلى العلماء الأجانب ، ثم تزايدت نسبة إنشاء الجمعيات العلمية قليلاً خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٩ وذلك بتتابع إنشاء الجامعات المصرية ( جامعة الإسكندرية ١٩٤٢ ، عين شمس ١٩٥٠ ، أسيوط ١٩٥٧ ، طنطا ١٩٧٢ ، المنصورة والزقازيق ١٩٧٤ ، حلوان ١٩٧٥ ثم المنيا والمنوفية وقناة السويس ١٩٧٦ وأدى ذلك في النهاية إلى تزايد أعداد أفراد المجتمع العلمي مما انعكس بدوره على تزايد أعداد الجمعيات العلمية في مصر<sup>(٢٥)</sup> .

ربما يكون ذلك جزءاً من الإجابة عن التساؤل الذي أثير قبل قليل عن العلاقة بين الجامعة والجمعيات العلمية ويفهم من ذلك أن الجمعيات العلمية تمثل البوئات التي ينصهر فيها أصحاب التخصص الواحد ليدلوا بدلوهم بما تعلموه داخل أسوار الجامعة ثم يعملون على تطويره ليعود فيما بعد كنظريات دراسية تدرس في الجامعات وهكذا تكون الحلقة متواصلة بين الجامعات والجمعيات العلمية ومن ثم كلما زادت التخصصات الجامعية زادت الجمعيات العلمية .

#### ٤- الإنجازات التي ساهمت بها الجمعيات العلمية في مصر :-

من أهم الإنجازات التي ساهمت بها الجمعيات العلمية على مدى نصف قرن تلك الدراسات التحليلية الجادة لأهم المشكلات والقضايا وثيقة الصلة بالاقتصاد القومي وكذلك بالتنمية والتي نوقشت مناقشة حرة مستبيرة واقترحت لها الحلول وقدمت إلى الجهات المسؤولة ووضعت موضع الاهتمام والتقدير . ومن أمثلة المشكلات والقضايا التي تناولها علماء الجمعيات العلمية بالدراسة والبحث<sup>(٢٦)</sup> .

( السد العالي واقتصادياته - مشروع منخفض القطار - توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الذرية - الري والقناطر والسدود - الثروة المعدنية والوسائل العلمية الحديثة للبحث عنها - تخطيط الاقتصاد القومي -

التصنيع تنمية الثروة الحيوانية في مصر - استصلاح الأراضي - زراعة الصحراء - تعمير - بناء -  
بترول الشرق الأوسط - مشكلة السكان - تنظيم البحث العلمي - التعليم الجامعي - صناعة الدواء في مصر  
- إكثار النباتات الصحراوية ذات القيمة الغذائية - ضبط مياه النيل - مستقبل البحر الأحمر في زيادة الدخل  
القومي من الأحياء المائية - تلوث البيئة - إنتاج المخصبات الزراعية وتصنيع المخلفات - التخطيط  
الصحي وعلاقته بتنظيم الأسرة - الطاقة الشمسية - التلوث الإشعاعي ووسائل الوقاية منه - صناعة الحديد  
والصلب - مشكله البلهارسيا - مستقبل الزراعة والغذاء في مصر - المياه الجوفية واستغلالها - الثروة  
السمكية ووسائل تنميتها - مشاكل التغذية في مصر - التنمية الريفية - مكافحة الآفات وتقليل الفاقد من  
الإنتاج الزراعي - بحوث الطبيعة والتنمية - و مشكلة التعليم في مصر ..... إلى غير ذلك من  
الموضوعات القومية الهامة . هناك أيضاً مجموعة من الإنجازات التي قامت به كل جمعية في مجال عملها .

#### ٥- المعوقات التي تحد من نشاط الجمعيات العلمية المصرية

تواجه الجمعيات العلمية العديد من الصعوبات التي من شأنها إضعاف تأثيرها داخل المجتمع وقد أورد  
تقرير لأكاديمية البحث العلمي مجموعة من المعوقات التي تعيق عمل الجمعيات العلمية والتي أخذت الصورة  
التالية<sup>(٢٧)</sup> .

##### ١- الافتقار إلى مقار مناسبة للجمعيات العلمية المصرية لتمارس فيها نشاطها :

تشكو الكثرة من الجمعيات من عدم وجود مقر ملائم لها تمارس فيه نشاطها أو تقيم فيه مكتبتها أو تنظم فيه  
لقاءاتها ومحاضراتها وندواتها وأمام هذه الصعوبة اتخذت بعض الإجراءات :

أ- تمارس الجمعيات الطبية نشاطها بدار الحكمة بشارع القصر العيني .

ب- الجمعية الكيميائية المصرية وجمعية خريجي كليات العلوم المصرية لعلوم الجوامد فمقرها  
بنقابة العلميين بشوارع عبد الخالق ثروت ، جمعية خريجي المعاهد الزراعية فمقرها بنقابة المهن  
الزراعية بشارع الجلاء .

ج- الغالبية العظمى من بقية الجمعيات فإنها تعتبر مقرها بدار الاتحاد العلمي المصري (الجمعية  
المصرية العلمية العامة) بعمارة تاجر ١ شارع أوزوريس - جاردن سيتي وقد لجأت العديد من  
الجمعيات في الوقت الحاضر إلى الانتشار خارجه في رحاب بعض الكليات والأجهزة الحكومية  
المعنية لعدم قدرتها على تأجير مكان خاص لها.

##### ٢- مشكلات تمويلية :

تواجه الجمعيات بصفة عامة وبدرجات متفاوتة صعوبة في الحصول على الموارد المالية  
الكافية لتغطية نفقاتها المتزايدة نتيجة ارتفاع الأسعار والأجور بمعدل كبير وبخاصة في مجال الطباعة

والنشر لمجالاتها وكذلك للقيام بنشاطها العلمي ولم يعد يكفي ما يستطيع الأعضاء دفعه من اشتراكات أو ما تقدمه الأكاديمية من دعم (٢٨) .

### ٣- تفتيت العضوية وتكرار النشاط :

ظاهرة تعدد الجمعيات العلمية ظاهرة صحية في مجملها لكنها بالنسبة للواقع المصري لا تخرج عن كونها تجمعات فردية علي أسس شخصية أو مهنية لا تؤدي إلى تزايد فاعلية الجمعيات بل إلى تشتيت نشاطها والدافع لذلك هو ما أباحته قواعد الترشيح لجوائز الدولة التقديرية لمجالس إدارة الجمعيات من ترشيح رؤسائها أو من ترى من بين أعضائها للحصول على تلك الجائزة ، هذا بالإضافة إلى النواحي الشخصية أو المهنية التي تؤدي إلى تشكيل جمعيات جديدة تفتت نشاط الجمعيات الأم.

### ٤- عدم تحديد المفهوم العلمي للجمعية العلمية :

تضم قائمة الجمعيات العلمية بالإدارة المعنية بالأكاديمية عدداً يتزايد عبر السنين من الجمعيات التي لا تنطبق عليها قواعد الجمعيات العلمية ، هذا بالإضافة إلى بعض الجمعيات التي توقف نشاطها أو كاد وهذه وتلك يجب الحسم بشأنها فما لا تنطبق عليه شروط الجمعيات العلمية يتعين على أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا إخطار وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية بأنها جمعيات غير علمية وترفع من سجلات الأكاديمية وينقل إلى وزارة الشئون الاجتماعية أما الجمعيات المتوقفة فيمكن إعادة تنشيطها.

### ٦- تبعية الجمعيات العلمية المصرية :

كان الإشراف العلمي والحكومي على الجمعيات العلمية المصرية يتبع وزارة البحث العلمي حتى سنة ١٩٦٤ حين صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذي أسند الإشراف على كافة الجمعيات الأهلية - والتي من بينها الجمعيات العلمية - إلى وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية وعلى الرغم من عودة الإشراف على جمعيات ذات أنشطة معينة إلى جهاتها الأصلية كالمحاربين القدماء ومشوهي الحرب إلى وزارة الدفاع وجمعيات النشاط الرياضي والأندية الرياضية للمجلس الأعلى للشباب والرياضة ، فلا زال الإشراف الحكومي الرسمي على الجمعيات العلمية المصرية تابعاً لوزارة التأمينات والشئون الاجتماعية .

ويصف "محمود حافظ" الشئون الاجتماعية بأنها "ليست اقدر الجهات على تفهم طبيعة عمل الجمعيات العلمية" (٢٩) .

ويؤكد على ذلك تقرير أكاديمية البحث العلمي بأنه في حالة عودة التفتيش الإداري إلى المختصين من أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا فإنه سوف تكون هناك لغة مشتركة للحديث مع زملائهم من أعضاء الجمعيات العلمية المصرية من مختلف التخصصات مع تفهمهم لطبيعة عملهم (٣٠) . وهذه النقطة يجب التنويه حولها جيداً نظراً لأن مسار البحث العلمي يتعارض مع مسار البيروقراطية الوظيفية ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تحقيق الفاعلية في أداء الجمعيات العلمية من خلال إشراف جهة مهمتها الأساسية النهوض بالبحث العلمي في كافة المجالات وهي أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.

يُعتبر الاتحاد النوعي للخدمات الثقافية والعلمية والدينية الممثل الشرعي لوزارة الشؤون الاجتماعية في رسم مسارات الجمعيات العلمية إلا أن المؤشرات الأولية للبحث تشير إلى أن جم اهتمام الاتحاد منصب على الجمعيات الدينية ، لهذا سوف يحاول البحث الراهن التعرف على سياسة الاتحاد النوعي تجاه الجمعيات العلمية. أما بالنسبة لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا فإنها تعمل على دعم أنشطة الجمعيات العلمية مادياً والمساهمة في إقامة المؤتمرات والندوات العلمية وإصدار المجلات والدوريات العلمية التي تصدرها الجمعيات وقد بلغت مساهمات الأكاديمية خلال عشرين عاماً من عام ١٩٧٥ - ١٩٩٥ مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ (سبعمئة وخمسون ألف جنيه)<sup>(٣١)</sup>.

وتعتبر إدارة الجمعيات العلمية بالأكاديمية حلقة وصل بين الجمعيات العلمية ووزارة الشؤون الاجتماعية حيث تقوم بدراسة نشاط الجمعيات وموقفها المالي بمساعدة وزارة الشؤون الاجتماعية حتى يتم بمقتضى هذه الدراسات توزيع الإعانة السنوية المقررة لذلك وقدرها "١٤ ألف جنيه"<sup>(٣٢)</sup> يتم توزيعها كل عام على عدد محدود من الجمعيات العلمية طبقاً لنشاطها العلمي ولمساندتها على مواصلة أداء رسالتها.

وقد قامت الأكاديمية في "٢ نوفمبر ١٩٨٢" بعقد المؤتمر الأول للجمعيات العلمية واللجان القومية والذي من خلاله تم توزيع مشروع دليل بحصر وتصنيف الجمعيات العلمية في مصر ، وكذلك التعرف على المشاكل التي تواجهها الجمعيات العلمية وقد تم تشكيل مجلس مشترك للجمعيات العلمية واللجان القومية وهو مكون من شعبتين : شعبة اللجان القومية ، وشعبة الجمعيات العلمية ، وكان من أهم اختصاصات هذا المجلس هو العمل على الاستفادة من توصيات مؤتمرات الجمعيات العلمية وأساليب تنفيذها ، كما عمل على ربط الجمعيات العلمية بأجهزة الأكاديمية<sup>(٣٣)</sup> . وقد حاول الباحث الحصول على نسخة لوقائع هذا المؤتمر إلا أنه لم يتم العثور على هذه النسخة فهي غير موجودة بمكتبة الأكاديمية وردود الإداريين أن هذا المؤتمر منذ عشرين عاماً وهذه فترة كافية - من وجهة نظرهم - لفقدان المستندات والمراجع خاصة في ظل ضيق مكان إدارة الجمعيات وكثرة الأوراق والدوريات الخاصة بالجمعيات العلمية . وبالتالي لم يتم التمكن من الرجوع لوقائع هذا المؤتمر.

## ٧- تصنيف الجمعيات العلمية :

الملحق رقم ( ٢ ) يوضح التصنيف النوعي للجمعيات العلمية وذلك طبقاً لسجلات أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا<sup>(٣٤)</sup> ، لكن هناك رؤية تحليلية لهذا التصنيف مرتبطة بمدى استقلالية الجمعيات العلمية ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٢) يوضح أماكن تركز الجمعيات العلمية قام الباحث بإعداده من خلال دليل الجمعيات العلمية

م	الموقع التخصص	جامعات	دار الحكمة	مركز البحوث بالدقي	الاتحاد العلمي المصري	هيئات أخرى	٣٣ ش عبد الخلق ثروت (نقابة المعلمين)	موقع مستقل	العدد	النسبة
	جمعيات زراعية وبيطرية	٢٦	-	٣	٣	١	-	٥	٣٨	%٢١,١١
	جمعيات طبية وصيدلية	١٢	١٣	١	٢	٨	-	١٣	٤٩	%٥٧,٢٢
	جمعيات الحياة والبيئة	٣	١	-	١	٦	-	٦	١٧	%٩,٤٤
	جمعيات هندسية	٤	-	-	-	-	-	٥	٩	%٥
	اتحادات وهيئات	-	-	١	١	-	-	٣	٥	%٢,٧٧
	جمعيات كيميائية	٢	-	١	٢	١	١	٢	٩	%٥
	جمعيات فيزيقية	٦	-	١	١	-	٢	٢	١٢	%٦,٦٦
	جمعيات إحصائية رياضية واقصادية	١	-	-	-	٣	١	٥	١٠	%٥,٥٥
	جمعيات فلكية	١	-	-	-	-	-	-	١	%١,٥٥
	جمعيات جغرافية وتاريخية	-	-	-	-	-	-	٣	٣	%١,٦٦
	جمعيات جيولوجية وتعدينية	٢	-	١	١	١	-	١	٦	%٣,٣٣
	جمعيات عامة	٤	-	-	٣	٢	١	١١	٢١	%١١,٦
	المجموع	١٦١	١٤	٨	١٤	٢٢	٥	٥٦	١٨٠	
	النسبة	٣٣,٨٨	٧,٧٧	٤,٤٤	٧,٧٧	١٢,٢٢	٢,٧٧	٣١,١١		

المتأمل للجدول السابق يجد أن نسبة الجمعيات المستقلة مكانياً لا تمثل إلا ٣٠ % من الجمعيات العلمية في مصر وهذا البعد يوضح أن هناك ٧٠ % من الجمعيات تتأثر سياستها بسياسة المكان الذي تدار من داخله وهذا بدوره قد ينعكس على أداء الجمعيات العلمية سواء عند عملية صنع السياسة أو عند تنفيذ السياسة.

أيضاً الملاحظ للجدول السابق يجد أن الجامعات استحوذت على أكبر نسبة من الجمعيات العلمية وهذه النقطة يجب النظر إليها بعين الاعتبار هل الأفضل للجمعيات العلمية أن تتفصل عن الجامعات ويتم

تدبير أماكن مستقلة لها أم تخضع للإشراف المباشر للجامعات مثلما فعلت المملكة العربية السعودية حيث صدر في الفترة الأخيرة نظام الجمعيات العلمية في الجامعات السعودية ونص على أنه يجوز للجامعات إنشاء جمعيات علمية تحت إشرافها المباشر، بهدف تنمية الفكر العلمي في مجالاتها وتحقيق التواصل العلمي بين أعضائها وتطوير أداءها المهني وتيسير تبادل الإنتاج العلمي والمنشورة في تخصصها فيما بينها وبين الجمعيات المعنية في الداخل والخارج ، وغير ذلك من الأهداف التي تحقق رسالتها ، كما نص على عدم تكرار الجمعية ذات التخصص الواحد في جامعات المملكة ، وكأي نظام جديد أيضاً تطبيق أحكامه على الجمعيات القائمة وتلغي قواعده كل ما يتعارض معها من أنظمتها القديمة<sup>(٣٥)</sup>.

### تمهيد للدراسة العملية

بعد العرض السابق لواقع الجمعيات الأهلية ومنها الجمعيات العلمية في مصر يكون قد توافر قدر من المعطيات النظرية عن هذا القطاع ، وحتى تكتمل دائرة تفهم هذا القطاع ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم اختيار عينة من الجمعيات العلمية التي انطبقت عليها الشروط التي تم وضعها في الفصل الأول ، وقد قام الباحث بمراجعة سجلات الجمعيات وملفاتها بكل من إدارة الجمعيات العلمية بأكاديمية البحث العلمي وإدارة الجمعيات والاتحادات بوزارة الشؤون الاجتماعية ومديرية الشؤون الاجتماعية بالقاهرة ، ووقع الاختيار على عدداً من الجمعيات العلمية ، رفض بعضها إجراء الدراسة عليها وكان الرفض بصورة مباشرة مثل الجمعية الجغرافية المصرية والجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، أو بصورة غير مباشرة مثل الجمعية المصرية لجراحي الأسنان ، وبعض الجمعيات كانت غير نشطة "وتم معرفة ذلك بعد زيارة الجمعيات" مثل الجمعية العلمية المصرية العامة (الاتحاد العلمي المصري سابقاً) - الأكاديمية المصرية للعلوم - الجمعية المصرية للثقافة العلمية - الجمعية المصرية لتاريخ العلوم - جمعية المخترعين والمبتكرين المصرية - الجمعية الكيميائية المصرية - الجمعية المصرية لتأكل الفلزات وحمايتها - الجمعية الفيزيائية المصرية - الجمعية المصرية لعلوم الجوامد وتطبيقاتها الجمعية المصرية لنظم المعلومات الطبية - والجمعية الجيولوجية المصرية . وجمعيات لديها حماس لكن ليس لديها إمكانيات وبالتالي نشاطها ضعيف مثل الجمعية الفلكية المصرية . ومن ثم فقد انطبقت الشروط على خمس جمعيات فقط من إجمالي ٨٠ جمعية سيتم تحليل سياستها وهي :

١- الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي .

٢- جمعية المهندسين المصرية.

---

٣-الجمعية المصرية لعلم الحشرات.

٤-الجمعية الصيدلانية المصرية .

٥-جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية.

تم تحليلها وفق التصور الذي تم التوصل إليه بعد استعراض نماذج تحليل السياسات في الفصل الثالث وقد تم التحليل من خلال المعلومات والبيانات التي وفرتها أدوات البحث (دليل تحليل المضمون -استمارة الأنشطة - دليل تحليل الميزانيات -دليل مقابلة الخبراء ) ، وبذلك توفر لدى الباحث رؤى تحليلية توضح سياسات الجمعيات العلمية يمكن من خلالها تحقيق الهدف العام للبحث.



## مصادر الفصل الخامس

- ١- وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية : قانون رقم لسنة ١٩٦٤ ، مادة (١) .
- ٢- قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة مادة ١ : الجريدة الرسمية ، العدد ٦٧ ، القاهرة ، ٢٢ مارس ١٩٦٦ .
- ٣- الاتحاد النوعي لهيئات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية : تقرير غير منشور عن إنجازات الاتحاد عن عام ١٩٩٢ ، القاهرة ، ص ٤ .
- ٤- أكاديمية البحث العلمي : دور أكاديمية البحث العلمي في دعم وتطوير الجمعيات العلمية ونشاطات اللجان القومية ، الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٤٥ .
- ٥- المرجع السابق : ص ص ٤٥-٤٦ .
- ٦- فرخنده حسن : الجمعيات العلمية في مصر والتحدي التكنولوجي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٩-٨١ .
- 7- [www.ipu.edu.jo/Arabic/sra/students/images/image1ipe](http://www.ipu.edu.jo/Arabic/sra/students/images/image1ipe)
- ٨- أكاديمية البحث العلمي : دور أكاديمية البحث العلمي في دعم وتطوير الجمعيات العلمية ونشاطات اللجان القومية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦ .
- ٩- محمود حافظ : الجمعيات العلمية في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤ .
- ١٠- عبد الحليم منتصر : تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٧ ، ص ٧٦ .
- ١١- الدوميلي : العلم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي ، ترجمة "عبد الحليم النجار - محمد يوسف موسى" ، دار القلم ، القاهرة ، ص ٧٧ .
- ١٢- مصطفى أحمد حماد : إخوان الصفا ، مجلة العلم "تصدرها أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا" ، القاهرة ، العدد ١٢٦ ، أغسطس ١٩٨٦ ، ص ص ١٤-١٥ .
- ١٣- أحمد سعيد الدمرداش : الجمعيات العلمية وأثرها في تقدم العلوم ، مجلة العلم ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، القاهرة ، العدد ٤٥ ، نوفمبر ١٩٧٩ ، ص ص ٢٦-٣٠ .
- 14- The rise of Scientific societies : The New Encyclopedia Britannica , volume 27, 1994 , p.39.
- 15- Ibid , P.39.
- 16- Ibid , p.39.

١٧- محمود حافظ : الاتحادات والجمعيات العلمية في مصر ، محاضرات نشاطات البحث العلمي والتكنولوجيا والتنمية ، مارس- يوليو ١٩٨٨ ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٩ ، ص ٦٢.

١٨- المرجع السابق : ص ص ٦٢-٦٣.

١٩- محمود حافظ : الجمعيات العلمية في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤.

20- WWW.atip.org

٢١- أنظر ؛ مسعود ضاهر : النهضة العربية والنهضة اليابانية (تشابه المقدمات واختلاف النتائج) ، (سلسلة عالم المعرفة) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد ٢٥٢ ، ديسمبر ١٩٩٩ .

٢٢- أحمد إسماعيل السيد : المجمع العلمي المصري فيما بين ١٧٩٨-١٨٠١ ، مجلة المجمع العلمي المصري ، المجمع ، القاهرة ، المجلد السادس والسبعون ، ١٩٩٨ ، ص ص ٦٣-١١٠ .

٢٣- المجمع العلمي المصري : زيارة للباحث ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠١ .

٢٤- أكاديمية البحث العلمي : سجلات الإدارة العامة للجمعيات العلمية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

٢٥- أكاديمية البحث العلمي : دور أكاديمية البحث العلمي في دعم وتطوير الجمعيات العلمية ونشاطات اللجان القومية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٩- ٥٠ .

٢٦- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا : الأكاديمية والخدمات العلمية والتكنولوجية ، الندوة ١٤ ، ١٥ ، أكتوبر ١٩٨٩ ، الأكاديمية ، القاهرة ١٩٨٩ ص ص ١٦٣-١٦٤ .

٢٧- أكاديمية البحث العلمي : دور أكاديمية البحث العلمي في دعم وتطوير الجمعيات العلمية ونشاطات اللجان القومية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ .

٢٨- الجمعيات العلمية في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ .

٢٩- محمود حافظ : الاتحاد والجمعيات العلمية في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٠ .

٣٠- أكاديمية البحث العلمي : دور أكاديمية البحث العلمي في دعم وتطوير الجمعيات العلمية ونشاطات اللجان القومية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨ .

٣١- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا : ٢٥ عاماً في خدمة التنمية (اليوبيل الفضي ١٩٧١-١٩٩٦) ، الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٣١٦ .

٣٢- المرجع السابق : ص ٣١٦ .

٣٣- المرجع السابق : ص ٣١٧ .

٣٤- أكاديمية البحث العلمي : الإدارة العامة للجمعيات العلمية ، سجلات الجمعيات ٢٠٠١ ، الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

35- WWW.Suhuf.net.sa/2000 Jas/dec/23/arghtm.

## الفصل السادس

### نتائج أدوات الدراسة

#### تمهيد

المبحث الأول	نتائج دليل تحليل المضمون
المبحث الثاني	نتائج استمارة الأنشطة
المبحث الثالث	نتائج دليل تحليل الميزانيات
المبحث الرابع	نتائج دليل مقابلة الخبراء

## تمهيد :

تم جمع البيانات ميدانياً خلال الفترة من ٢٠٠٢/٤/١ حتى ٢٠٠٢/٦/١ ، وقد تم الاعتماد على التقارير السنوية للجمعيات العلمية لمدة ٤ سنوات ١٩٩٨/٩٧ & ١٩٩٩/٩٨ & ٢٠٠٠/٩٩ & ٢٠٠١/٢٠٠٠. وتمت مقابلة ٣٠ خبيراً ممن انطبقت عليهم الشروط الموضوعية مسبقاً علاوة على مقابلة ٥ من ممثلي الجمعيات (٤سكرتير مجلس إدارة & مدير منفذ) .

وأجريت الدراسة العملية على الجمعيات المسبق تحديدها وهى خمس جمعيات :-

١- الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي .

٢- جمعية المهندسين المصرية .

٣- الجمعية المصرية لعلم الحشرات .

٤- الجمعية الصيدلانية المصرية .

٥- جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية .

وتم استخدام الأدوات الآتية:-

(١) دليل تحليل المضمون (٢) استمارة الأنشطة (٣) دليل تحليل الميزانيات (٤) دليل مقابلة الخبراء .

وفيما يلي عرضاً لنتائج تطبيق تلك الأدوات :-

## المبحث الأول : نتائج دليل تحليل المضمون

### تمهيد :

تم تصميم استمارة تحليل مضمون وعرضها على السادة المحكمين ، وبعد تعديلها تم تطبيقها على التقارير السنوية للجمعيات العلمية الخمس محل الدراسة وذلك على مدار أربع سنوات ، والاستمارة الواردة في الملحق رقم [ ٣ ] بها (١١) فئة رئيسية و(٢٧) فئة جزئية و(٨) فئات فرعية ، وقد أعطت الاستجابات مجموعة من التكرارات أمكن تبويبها في عدد من الجداول الآتية بعد ، وهي (٥) جداول متضمنة تكرار كل فئة ونسبتها المئوية ، والجداول مصحوبة بقراءة تحليلية لمحتواها ، مع عرض أهم الملاحظات على هذه النتائج تمهيداً لتناولها بصورة متعمقة من خلال تحليل السياسات .

وفيما يلي عرضاً لنتائج استمارة (دليل) تحليل المضمون.

### جداول استمارة تحليل مضمون التقارير السنوية للجمعيات العلمية

جدول رقم (٣) يوضح الأنشطة العلمية التي تقوم بها الجمعيات العلمية

وذلك من خلال تحليل مضمون التقارير السنوية

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	مجموع
مؤتمرات	محاضرة	ندوة	ملتقى	مكتبة إطلاع فقط	ندوة تدريبية	موسم ثقافي	ملتقى	١- مسابقات بحوث "٤" ٢- معهد الدراسات العليا للنقاء الاجتماعي "٤"	أنشطة علمية أخرى
٧	١٢	٤٦	٢٤	١١	٤١	-	١	٨	١٤٥
٤,٨٣	٨,٢٧	٢٨,٢٧	١٦,٥٥	٧,٥٨	٢٨,٢٧	-	٠,٦٨	٥,٥١	١٠٠%

### ملاحظات على الجدول :

- ١- يتضح من الجدول الاهتمام المكثف بالدورات التدريبية والندوات .
- ٢- الانخفاض الشديد للبحوث وذلك بنسبة ٠,٦٨ % بالنسبة لباقي الأنشطة ، وهذا قد يكون راجع إلى اعتبارات مادية تمويلية ، أو إلى اعتبارات أخرى مرتبطة بالباحثين أنفسهم ، وهذه النقطة من النقاط الهامة التي بحاجة إلى بحث ودراسة .
- ٣- يلاحظ عدم وجود مواسم ثقافية رغم أهميتها في تعريف شرائح المجتمع باهتمامات الجمعية العلمية .
- ٤- يلاحظ أيضاً على الجدول أن انخفاض نسبة المؤتمرات (٤,٨٣) ليس دليل ضعف نشاط المؤتمرات إنما ذلك راجع إلى أن المؤتمرات في الغالب يتم إجراؤها كل عامين ، وبما أن عدد الجمعيات في

عينة الدراسة (٥) جمعيات وفترة التحليل ٤ سنوات فإن النسبة وعدد المؤتمرات ٧ مؤتمرات قد تكون منطقية .

٥- فكرة معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي فكرة مطبقة في جمعية الدفاع الاجتماعي ، وهذا الفرع من العلوم يمثل جانباً من العلوم الإنسانية ، وقد يمكن الاستفادة من تلك الفكرة في إنشاء معاهد متخصصة للدراسات العليا ، مبنية على ربط العلم بالمجتمع وذلك في الجمعيات العلمية المختلفة .

٦- بعض مجلات الجمعيات العلمية في مصر يتم اعتماد ترقيات الأكاديمية على أساس النشر فيها مما يعطى أهمية لنشاط المجلة دون غيره من الأنشطة العلمية فضلاً عن أن الأبحاث المنشورة في هذه المجالات محكمة من قبل متخصصين أكاديميين مما يعطى قوة للمجلة ومن ثم الجمعية وبالتالي تكون نتائج الأبحاث المنشورة موضع ثقة من المطلعين عليها .

جدول رقم (٤) يوضح أماكن إجراء المؤتمرات والندوات

الندوة	المؤتمر	النشاط العلمي	
		مكان إجراؤه	
٧٥,٦	٣١	٢٨,٥٧	٢
٢٤,٤	١٠	٧١,٤٣	٥
٤١	٧		
%١٠٠	%١٠٠		

يتضح من الجدول أن الجمعيات في مجملها تعتمد اعتماد كبيراً على إقامة المؤتمرات خارج الجمعية وهذا قد يكون راجع إلى حاجة المؤتمر لاستيعاب أعداداً كبيرة خلاف الندوات وهذا الأمر يكلف الجمعيات تكلفة عالية وقد يرجع ذلك إلى أن معظم الجمعيات تقطن في شقق سكنية ولا تستوعب أعداد المؤتمرين وهذا البند يتكلف كثيراً مما يؤثر على الأنشطة الأخرى ومن الممكن أن يتم إجراء الندوات والمؤتمرات في قاعة الاتحادات الإقليمية التابعة لها الجمعيات العلمية كنوع من المساهمة وتخفيض العبء المادي عنها بمعنى أن يكون للاتحادات الإقليمية دور محسوساً بطريقة فعالة وغير مباشرة وذلك نفسه من الممكن أن يزيد عدد الندوات والمؤتمرات .

جدول رقم (٥) يوضح مصادر التمويل الحكومية من خلال تحليل مضمون التقارير السنوية

الجهة	١	٢	٣	٤	٥	٦	الترتيب
	وزارة الشؤون الاجتماعية	أكاديمية البحث العلمي	وزارة الثقافة	وزارة الزراعة	المركز القومي للبحوث	أخرى وزارة التعليم العالي	
التكرار	٦	٥	—	٤	٤	١	٢٠
النسبة	%٣٠	%٢٥	—	%٢٠	%٢٠	%٥	%١٠٠

يوضح هذا الجدول مصادر التمويل الحكومية وقد أخذت الصورة التالية :

المرتبة الأولى : وزارة الشؤون الاجتماعية بتكرار (٦) ونسبة %٣٠ .

المرتبة الثانية : أكاديمية البحث العلمي بتكرار (٥) ونسبة %٢٥ .

المرتبة الثالثة : ضمت (وزارة الزراعة والمركز القومي للبحوث) وقد كان تكرار كلا منهما (٤) ونسبة %٢٠ لكلاً منهما.

المرتبة الرابعة : وزارة التعليم العالي بتكرار (١) ونسبة %٥ ، أما وزارة الثقافة فلم تحصل على تكرارات في أثناء تحليل مضمون التقارير السنوية .

جدول رقم ( ٦ ) يوضح مصادر التمويل غير الحكومية

مصدر التمويل	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	منح دولية	تبرعات	أخرى (اشتراكات طلاب)	المجموع
اشتراكات الأعضاء	١٦	١٦	٨	٥	٧	٤	-	٦	١٠	٤	-	٧	٤	٨٧
فوائد ودائع بنكية	١٨,٤	١٨,٤	٩,٢	٥,٨	٨	٤,٦	-	٦,٩	١١,٥	٤,٦	-	٨	٤,٦	
تأجير مبنى														
مقابل الاشتراك في ندوة														
مقابل الاشتراك في دورة تدريبية														
مقابل الاشتراك في المكتبة														
مقابل نشر أبحاث المجلة														
إيراد بيع مطبوعات الجمعية														
إيراد خدمات تصوير مستندات														
التركيب														
النسبة														

□ المرتبة الأولى : ( اشتراكات الأعضاء - فوائد الودائع البنكية ) .

□ المرتبة الثانية : ( إيراد بيع مطبوعات الجمعية ) .

□ المرتبة الثالثة : ( تأجير مبنى ) .

□ المرتبة الرابعة : تضم ( المقابل الاشتراك في ندوة - تبرعات ) .

□ المرتبة الخامسة : ( مقابل نشر أبحاث المجلة ) .

□ المرتبة السادسة : ( مقابل الاشتراك في مؤتمر ) .

□ المرتبة السابعة : ( مقابل الاشتراك في دورة تدريبية - إيراد خدمات تصوير مستندات و اشتراكات

طلاب معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعى .

جدول رقم ( ٧ ) مقارنة بين مصادر التمويل الحكومية وغير الحكومية من خلال تحليل المضمون

وجه المقارنة	مصادر تمويل حكومية	مصادر تمويل غير حكومية	المجموع
التكرار	٢٠	٨٧	١٠٧
النسبة	١٨,٧ %	٨١,٣ %	١٠٠ %

سيتم الاعتماد أكثر في تحليل السياسات على معطيات تحليل الميزانيات لأنها أدق وإن كان المؤشر

يوضح ضعف المصادر الحكومية بالمقارنة بالمصادر غير الحكومية .



## المبحث الثاني نتائج استمارة الأنشطة Check list

**تمهيد :**

تم تصميم استمارة الأنشطة ليتم بها التعرف على أنشطة الجمعيات العلمية من خلال رؤية القائمين عليها ، وقد طبقت الاستمارة بعد تحكيمها على ( ٥ ) جمعيات ( عينة الدراسة ) ، وقد احتوت الاستمارة على ستة عشر سؤالاً ، وهى بالصورة الموضحة في الملحق رقم ( ٤ ) وقد أعطت الاستمارة نتائج أمكن تصنيفها وجدولتها في عشرة جداول .  
وفيما يلي عرض لنتائج استمارة الأنشطة :

**جدول رقم ( ٨ ) يوضح المستفيدين من أنشطة الجمعيات العلمية**

الجمعية	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	المجموع	النسبة %
المستفيدون اسم الجمعية	المتخصصون في مجال الجمعية	الهيئات المهنية المرتبطة بمجال الجمعية	الكليات والمعاهد المرتبطة بمجال الجمعية	الوزارات المرتبطة بمجال الجمعية	نطاقه الجمعية المحلي الذي تقع في	المتعلمين من كافة طبقات الشعب	كافة طبقات الشعب متعلمين وغير متعلمين	هيئات دولية مهمة بمجال تخصص الجمعية	رجال أعمال أصحاب المشروعات المرتبطة بمجال عمل الجمعية	أخرى تذكر		
الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي	١	١	١	١	١	-	-	١	-	-	٦	١٨,١٨
جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية	١	١	١	١	١	١	١	١	١	-	٩	٢٧,٢٧
الجمعية الصيدلانية المصرية	١	١	١	١	-	١	-	١	١	-	٧	٢١,٢١
جمعية المهندسين المصرية	١	-	١	١	-	-	-	-	-	-	٣	٩,٠٩
الجمعية المصرية لعلم الحشرات	١	١	١	١	١	١	-	١	١	-	٨	٢٤,٢٤
المجموع	٥	٤	٥	٥	٣	٣	١	٤	٣	-	٣٣	١٠٠%
النسبة	١٥,١٥	١٢,١٢	١٥,١٥	١٥,١٥	٩,١	٩,١	٣,٠٣	١٢,١٢	٩,١	-		

- يلاحظ على مراتب المستفيدين التدرج النسبي المطرد مع المستوى التخصصي ، فكلما زادت تخصصية المستفيد علمياً كلما زاد ارتباطه بالجمعية العلمية ، وإن كان ذلك لا يمنع الجمعية من نشر ثقافتها التخصصية بين ربوع المجتمع ، وإن كانت هذه النسب قد تشير إلي أن تحقيق أعلى قدر من الاستفادة بإمكانيات الجمعيات العلمية يكون مرتبطاً بعمق تخصصية المتعامل مع تلك الجمعيات مما يجعلها بعيدة نوعاً ما عن الشكوك الموجهة للجمعيات والمراكز البحثية التي تقوم بعمل أبحاث لصالح جهات أجنبية.
- على النحو الآخر يلاحظ عدم إجراء أية بحوث لصالح جهات محلية ، ويخص بالذكر الوزارات الفنية ورجال الأعمال ، وأحسب أن الأبحاث الفنية العلمية التي قد تكلف بها وتجربها الجمعيات قد تفيد في تطوير أداء تلك الجهات.

جدول رقم (٩) يوضح الأنشطة العلمية التي تقوم بها الجمعيات العلمية .

الجمعية		١٨٧٤	١٩٥٧	١٧٣٩	١٥٢٢	٢٦٠٨	المجموع	النسبة
١	محاضرات علمية	١	١	١	١	١	٥	١٠,٨٦
٢	مؤتمرات	١	١	١	١	١	٥	١٠,٨٦
٣	ندوات	١	١	١	١	١	٥	١٠,٨٦
٤	إعداد مجلة واحدة للجمعية	١	١	١	١	-	٤	٨,٧
٥	إعداد مجلتين للجمعية	-	-	-	-	١	١	٢,١٧
٦	إعداد أكثر من مجلتين للجمعية	-	-	-	-	-	-	-
٧	موسم ثقافية	١	١	١	-	١	٤	٨,٧
٨	نشاط مكتبة (إطلاع)	١	١	١	١	١	٥	١٠,٨٦
٩	نشاط مكتبة (استعارة)	١	١	١	-	١	٤	٨,٧
١٠	خدمات كمبيوتر للباحثين	-	-	-	١	١	٢	٤,٣٤
١١	تحكيم الأبحاث العلمية	١	١	١	١	-	٤	٨,٧
١٢	إجراء بحوث علمية لصالح الجمعية	١	-	-	-	١	٢	٤,٣٤
١٣	إجراء بحوث علمية لصالح جهات وهيئات محلية	-	-	-	-	-	-	-
١٤	إجراء بحوث علمية لصالح هيئات دولية	-	-	-	-	-	-	-
١٥	استخدام المعامل البحثية	-	-	-	-	١	١	٢,١٧
١٦	خدمات المتحف العلمي بالجمعية	-	-	-	-	١	١	٢,١٧
١٧	خدمات استشارية متخصصة	١	١	-	-	١	٣	٦,٥٢
١٨	أخرى	-	-	-	-	-	-	-
	المجموع	١٠	٩	-	٧	١٢	٤٦	١٠٠

- يلاحظ على هذا الجدول ما يلي :-

- ١- انخفاض نسبة استخدام المعامل البحثية إلى ٢,١٧% الى باقي الأنشطة وهذه نسبة منخفضة لجمعيات علمية جل اهتمامها الأبحاث المعملية ، وربما ذلك يكون راجع لضعف الإمكانيات المادية .
- ٢- يلاحظ عدم إجراء الجمعيات العلمية لأبحاث علمية لصالح جهات وهيئات دولية .

جدول ( ١٠ ) يوضح تبادل الخبرات مع الجهات الأخرى :-

الجهة الجمعية	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	مجموع	النسبة
	وزارة الشؤون الاجتماعية	الجمعيات الاتحاد العام	الجمعيات الإقليمى	الجمعيات العلمية	الجامعات	وزارة الثقافة	وزارة الصحة	وزارة الزراعة	المركز القومي للبحوث / الاجتماعية	أكاديمية البحث العلمى	وزارة التعليم العالى	هيئات دولية علمية	حكومات إقليمية	أخرى		
الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي	١	١	١	-	-	-	-	-	١	١	-	-	-	-	٥	٢٥
جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية	١	١	-	-	١	١	-	١	-	١	-	١ يونسكو	-	-	٧	٣٥
الجمعية الصيدلانية المصرية	١	-	١	١	-	١	-	-	-	١	-	١ الاتحاد الدولي الصيدلى	-	-	٦	٣٠
جمعية المهندسين المصرية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجمعية المصرية لعلم الحشرات	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	١	-	-	٢	١٠
المجموع	٣	٢	٢	١	١	٣	-	١	١	٣	-	٣	-	-	٢٠	
النسبة	١٥	١٠	١٠	٥	٥	١٥	-	٥	٥	١٥	-	١٥	-	-	١٠٠	

يلاحظ على الجدول :

- ١- ضعف التعاون في مجال تبادل الخبرات مع الاتحاد بصورة عامة والاتحاد النوعي للخدمات العلمية بصورة خاصة ، على الرغم من الأدوار العلمية المنوط بها هذا الاتحاد .
- ٢- لا يوجد تعاون مع وزارة الصحة ، على الرغم من أن عينة الدراسة بها جمعية صيدلانية .
- ٣- يلاحظ ضعف التعاون مع الجامعات ، على الرغم من أنه تجمعهم غايات مشتركة .
- ٤- يلاحظ ضعف التعاون مع المركز القومي لبحوث على الرغم من الفوائد التي قد تتولد في حال التعاون .

جدول ( ١١ ) يوضح الجهات التي تحصل منها الجمعيات على إعانات مادية

[illegible]

ملاحظات على الجدول :

- ١- قلة الإعانات والمخصصات المادية من قبل الجهات الحكومية نحو الجمعيات العلمية .
- ٢- عدم اعتماد الجمعيات العلمية على الحكومات الأجنبية في الدعم المادي .
- ٣- اقتصار المنح الأجنبية على هيئة اليونسكو فقط دون الهيئات الأجنبية المانحة والتي تم التعرض لها أثناء التقديم النظري ، ومعلوم أن هيئة اليونسكو هيئة ثقافية علمية ومنحها غالباً ما تكون موجهة ومخصصة بالكامل من أجل الأغراض العلمية .
- ٤- إعانة وزارة التعليم العالي دفعت مرة واحدة فقط للجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي كتخصيص لمعهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي وكانت ١٠٠,٠٠٠ ج مائة ألف جنيه مصري .

جدول ( ١٢ ) يوضح التعاون العلمي والفنى مع الجهات الأخرى

النسبة	مجموع	أخرى	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	الجمعية الجمعية
١٨,١٨	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	الجمعية المصرية العامّة للدفاع الاجتماعي
٤٥,٤٥	٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية
٢٧,٢٠	٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الجمعية الصيدلية المصرية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	جمعية المهندسين المصرية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الجمعية المصرية لعلم الحشرات
-	١١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	مجموع التكرار
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٨,١٨	النسبة

#### ملاحظات على الجدول

- ١- يلاحظ ضعف التعاون العلمي والفنى مع الوزارات الفنية مثل الزراعة والصحة على الرغم من إمكانية الاستفادة من إمكانيات الجمعيات العلمية في تطوير أداءها الفنى والعكس .
- ٢- يلاحظ أيضاً ضعف التعاون مع الجامعات و المركز القومي للبحوث على الرغم من الغايات المشتركة بينهم .

جدول ( ١٣ ) يوضح التعاون فى مجال الترشيح لجوائز الدولة مع الجهات الأخرى

الجهة الترشيح	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	مجموع	النسبة
	الجمعية الاجتماعية	وزارة الشؤون الاجتماعية	الجمعيات الاجتماعية العام	الجمعيات الاقتصادية	الجمعيات العلمية	الجمعيات الاجتماعية	الجمعيات الاجتماعية	الجمعيات الاجتماعية	الجمعيات الاجتماعية	الجمعيات الاجتماعية	الجمعيات الاجتماعية	الجمعيات الاجتماعية	الجمعيات الاجتماعية	الجمعيات الاجتماعية	الجمعيات الاجتماعية	الجمعيات الاجتماعية
الجمعية المصرية العلمية للدفاع الاجتماعي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجمعية الصيدلانية المصرية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جمعية المهندسين المصرية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجمعية المصرية لعلم الحشرات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
النسبة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

يوضح الجدول أن الجمعيات العلمية تقوم بالترشيح الفعلي لجوائز الدولة التقديرية وذلك بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي وهذا قد يضفي أهمية خاصة على الجمعيات العلمية خاصة في ظل اهتمام المتقنين بالترشيح لجوائز الدولة .

جدول رقم ( ١٤ ) يوضح مصادر التمويل الحكومية

النسبة	المجموع	أخرى	٥ إعانة المركز القومي للبحوث	٤ إعانة وزارة الزراعة	٣ إعانة وزارة الثقافة	٢ إعانة أكاديمية البحث العلمي	١ إعانة وزارة الشؤون الاجتماعية	١٠ إعانة وزارة الشؤون الاجتماعية
١٠	١	-	-	-	-	-	١	الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي
٤٠	٤	١ مركز البحوث الزراعية	١	١	-	١	-	جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية
١٠	١	-	-	-	-	١	-	الجمعية الصيدلانية المصرية
١٠	١	-	-	-	-	١	-	جمعية المهندسين المصرية
٢٠	٣	-	-	١	-	١	١	الجمعية المصرية لعلم الحشرات
١٠٠	١٠	١ مراكز البحوث الزراعية	١	٢	-	٤	٢	مجموع التكرارات
	١٠٠%	١٠	١٠	٢٠	-	٤٠	٢٠	النسبة

يلاحظ على الجدول السابق الآتي :

- أ- ضعف الإعانات المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية للجمعيات العلمية .
- ب- على الرغم من ارتفاع تكرار إعانة أكاديمية البحث العلمي إلا أنه سيتضح عند تحليل الموازنة العامة للجمعيات العلمية مدى انخفاض قيمة تلك الإعانات .
- ج- لم تذكر إعانة وزارة التعليم العالي لأنه كما سبق كانت لمرة واحدة فقط أما باقي الإعانات فغالبيتها شبه دورية .
- د- يلاحظ في المصادر الحكومية عدم وجود إعانات مسماة تم تخصيصها للجمعيات العلمية .

جدول رقم (١٥) يوضح مصادر التمويل غير الحكومة

المصدر الجمعية	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	المجموع	النسبة
	اشتراك أعضاء	سوق خيري	حفلات	وقف خيري	إيراد مطبوعات	إيراد تصوير مستندات	إيراد خدمات كمبيوتر	فوائد ودائع بنكية	اشتراكات مكتبة	مقابل نشر	مقابل الاشتراك في مؤتمرات	مقابل الاشتراك في ندوات	مقابل الاشتراك في دورات تدريبية	منح مقدمة من هيئات دولية	إعانات مخصصة	أخرى	المجموع	النسبة
الجمعية المصرية العامة للدراسات الاجتماعية	١	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	٦,٩
جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية	١	-	-	-	١	-	-	١	-	١	١	-	١	١	١	-	٨	٢٧,٦
الجمعية المصرية الصيدلانية	١	-	-	-	-	-	-	١	-	١	١	١	١	-	-	-	٦	٢٠,٧
جمعية المهندسين المصريين	١	-	-	-	-	-	١	١	-	-	١	١	١	-	-	-	٦	٢٠,٧
الجمعية المصرية لعلم الحشرات	١	-	-	-	١	١	-	١	-	١	١	-	-	-	-	١	٧	٢٤,١٤
مجموع التكرارات	٥	-	-	-	٣	١	١	٤	-	٣	٤	٢	٣	١	١	١	٢٩	
النسبة	١٧,٢٥	-	-	-	١٠,٣٤	٣,٤٤	٣,٤٤	١٣,٧٩	-	١٠,٣٤	١٣,٧٩	٦,٩	١٠,٣٤	٣,٤٤	٣,٤٤	٣,٤٤	١٠٠	

#### ملاحظات على الجدول :

- ١- يلاحظ عدم اعتماد الجمعيات العلمية على السوق الخيري والحفلات على النحو الذي تقوم به الجمعيات والمؤسسات الأهلية الأخرى وربما ذلك قد يكون راجع للمكانة العلمية سواء للمكان أو للإدارة القائمة على ذلك المكان وهو الجمعية العلمية .
- ٢- يلاحظ عدم ذكر التبرعات في مصادر التمويل غير الحكومية رغم أهمية هذا البند في تنمية موارد الجمعيات .
- ٣- يلاحظ أن بند اشتراكات الأعضاء يمثل أعلى مصادر التمويل غير الحكومية بالنسبة للجمعيات ، وإن كان هذا البند يمثل مشكلة من ناحية عدم دفع كافة الأعضاء لاشتراكاتهم ، وهذه المشكلة سيتم تناولها بالتفصيل أثناء عملية تحليل السياسات .
- ٤- يلاحظ ارتفاع بند فوائد ودائع بنكية ، مما قد يشير إلى أن معظم الجمعيات العلمية لديها ودائع بنكية .



جدول رقم (١٦) يوضح مقارنة بين مصادر التمويل الحكومية وغير الحكومية

مصادر تمويل حكومية	مصادر تمويل غير حكومية	المجموع
١٠	٢٩	٣٩
%٢٥,٦٤	%٧٤,٣٦	%١٠

ملاحظات على الجدول السابق :-

- ١- بيانات هذا الجدول مبنية على معطيات سكرتيري مجلس إدارة كل جمعية علمية من عينة الدراسة وبالتالي فهي بمثابة بيانات تقديرية أولية قد يوافقها الصواب في ناحية وقد يخالفها في أخرى ، لكن على أية حال يتم تحليل كل المفردات بالصورة التي تعرض بها.
- ٢- لو تم اعتماد المفردات السابقة فستكون المصادر الحكومية تشكل ربع ما يقدم للجمعيات العلمية ، تلك النسبة قد تكون في جمعيات أهلية أخرى قد تكون عالية ، لأنه من المفترض أن الجمعيات الأخرى قائمة على الجهود الذاتية ، أما في حالة الجمعيات العلمية فالوضع مختلف فإن ما يقدمه العلماء من تطوع فهو بذل في معظمه فني علمي ، وقد يكون من الصعب بمكان إلزامهم بالبذل المادي والمالي بجوار البذل والعطاء العلمي ، فعلى الأقل يتم توفير الإمكانيات البحثية والمعملية .
- ٣- بمطابقة معطيات هذا الجدول على معطيات الجدول رقم (٧) يتبين أن نسبة مصادر التمويل الحكومية كانت ١٨,٧% أي أنها نقصت عن القراءة الحالية بنسبة ٦,٩٤% وهذا مؤشر بتقلص مساهمة الحكومة كلما كان استقراء وتحليل البيانات مبني على معلومات مستنديه.

جدول رقم (١٧) يوضح تصرف الجمعيات في حالة نفاذ الميزانية

الجمعية	١ طلب إعانة استثنائية	٢ اختصار الأنشطة العلمية	٣ تأجيل الأنشطة العلمية	٤ طلب منح دولية	٥ أخرى تذكر	المجموع	النسبة %
الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي	١	-	١	-	-	٢	٢٥
جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية	١	١	١	١	-	٤	٥٠
الجمعية الصيدلانية المصرية	-	١	١	-	-	٢	٢٥
جمعية المهندسين المصرية	-	-	-	-	-	-	-
الجمعية المصرية لعلم الحشرات	-	-	-	-	-	-	-
مجموع التكرارات	٢	٢	٣	١	-	٨	
النسبة	%٢٥	%٢٥	%٣٧,٥	%١٢,٥	-	%١٠٠	%١٠٠

ملاحظات على الجدول :

- ١- تضطر الجمعيات العلمية إلى تأجيل الأنشطة العلمية وقد مثل ذلك نسبة كبيرة وهي ٣٧,٥% والمشكلة في هذا الأمر أن العلماء متطوعون بجهدهم ووقتهم الضيق وإذا شرعوا في نشاط ما فإذا ما هموا بإجرائه كانت درجة حماسهم عالية ، فإذا حدث ولم تتوافر الإمكانيات المادية اللازمة لذلك النشاط وتم تأجيله يصاحب ذلك انخفاض في درجة حماسهم ، وأحسب أن الحماس في المرات التالية سيكون منخفضاً عن المرات الأولى.
- ٢- أيضاً عملية اختصار الأنشطة العلمية يؤثر على أداء الجمعيات العلمية .

### المبحث الثالث : نتائج دليل تحليل الميزانية

#### تمهيد :

تم تصميم دليل لتحليل ميزانيات الجمعيات العلمية على مدار أربع سنوات ، وقد تم تطبيقه بعد تحكيمه على الميزانيات الخاصة بالجمعيات محل الدراسة ، وذلك بعد مراجعتها واعتمادها من قبل الشئون الاجتماعية ، وقد احتوى دليل تحليل الميزانية على (٢) فئة رئيسية و(٥) فئات جزئية و (٦٧) فئة فرعية وأمكن تصنيف وتبويب النتائج في ١٢ جدول ، يضم كل جدول فئة التحليل وقيمتها المادية ونسبتها المئوية والملحق رقم ( ٥ ) يوضح دليل تحليل الميزانية المستخدم.

وفيما يلي عرضاً لنتائج (دليل تحليل الميزانية):

جدول رقم (١٨) يوضح الإيرادات غير الحكومية للجمعيات العلمية ..

النسبة	الإيرادات	مصدر تمويل غير حكومي
٥,٨%	٤٨٧٣٤٧	١- اشتراكات أعضاء
٢٥,٧%	٢١٤٧٨٠٦	٢- فوائد ودائع بنكية
٣٣,٨٤%	٢٨٢٦٢٨٩	٣- تأجير مبنى
٢٥,٦٢%	٢١٤٠٥٥٠	٤- مقابل الاشتراك في مؤتمر
٠,٦٧%	٥٥٩٢٢	٥- مقابل الاشتراك في ندوة
٣,٢%	٢٦٨٧٤٥	٦- مقابل الاشتراك في دورة تدريبية
٠,٤%	٣٣٠١٩	٧- مقابل نشر أبحاث المجلة
٠,٥٨%	٤٨٥٢٦	٨- إيراد بيع مطبوعات
٠,٠٢٣%	٢٠٠٠	٩- إيراد خدمات تصوير مستندات
٢,٠٢%	١٦٨٩٠٠	١٠- تبرعات ومساهمات
٢,٠٨%	١٧٣٧٦٠	١١- اشتراكات طلاب معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي
١٠٠%	٨٣٥٢٨٦٤	المجموع

الجدول السابق يوضح الإيرادات غير الحكومية للجمعيات العلمية من خلال تحليل الموازنة العامة على مدار أربع سنوات وقد أخذت الصورة الآتية :

اشتراكات الأعضاء بنسبة (٥,٨%) ، فوائد ودائع بنكية بنسبة (٢٥,٧%) ، تأجير مبنى بنسبة (٣٣,٨٤%) ، مقابل الاشتراك في مؤتمر بنسبة (٢٥,٦٢%) ، مقابل الاشتراك في ندوة (٠,٦٧%) ، مقابل الاشتراك في دورة تدريبية (٣,٢%) ، مقابل نشر أبحاث المجلة (٠,٤%) ، إيراد بيع مطبوعات

(٠,٥٨%) ، إيرادات خدمات تصوير المستندات (٠,٢٣%) ، تبرعات ومساهمات ٢,٠٢% ، اشتراكات طلاب معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي بنسبة (٢,٠٨%) .

### ملاحظات

- الملاحظ أنه لا يمكن المقارنة بين معطيات الموازنة العامة والتي بها الإيرادات الحقيقية الفعلية وبين معطيات تحليل المضمون واستمارة الأنشطة ، ولذلك فإن تحليل السياسات وخاصة عند تحليل السياسات المالية سوف يكون أكثر ميلا إلى تحليل الموازنة العامة ولهذا سيتم إرجاء معظم الملاحظات التحليلية ليتم توضيحها في عملية تحليل السياسات .

جدول رقم (١٩) : يوضح الإيرادات الحكومية للجمعيات العلمية من خلال تحليل الموازنة العامة

النسبة	الإيرادات	مصدر تمويل حكومي
٧٣,٧%	٤٤٥٦٤٧	وزارة الشؤون الاجتماعية
١,٥%	٩١٠٠	أكاديمية البحث العلمي
٧,٣%	٤٤٠٠٠	وزارة الزراعة
١%	٦٠٠٠	المركز القومي للبحوث
١٦,٥%	١٠٠٠٠٠	وزارة التعليم العالي منحة مرة واحدة لمعهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي
١٠٠%	٦٠٤٧٤٧	المجموع

يوضح الجدول السابق الإيرادات الحكومية للجمعيات العلمية وقد أخذت الصورة التالية :

- وزارة الشؤون الاجتماعية بنسبة ٧٣,٧% - أكاديمية البحث العلمي بنسبة ١,٥% .
- وزارة الزراعة ٧,٣% .
- المركز القومي للبحوث ١% .
- وزارة التعليم العالي ١٦,٥% وهى عبارة عن منحة قدمت مرة واحدة لمعهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي .

جدول رقم (٢٠) يوضح مقارنة بين الإيرادات الحكومية والإيرادات غير الحكومية للجمعيات العلمية من خلال تحليل الموازنة العامة

مصادر تمويل حكومية	مصادر تمويل غير حكومية	المجموع
٦٠٤٧٤٧	٨٣٥٢٨٦٤	٨٩٥٧٦١١
%٦,٧٥	%٩٣,٢٥	%١٠٠

يوضح هذا الجدول مقارنة بين الإيرادات الحكومية والإيرادات غير الحكومية :

- مصادر تمويل حكومية %٦,٧٥ - مصادر تمويل غير حكومية %٩٣,٢٥.

بمطابقة قراءات هذا الجدول على التعليق المذيل بالجدول رقم (١٦) يتبين انخفاض قراءة المساهمة الحكومية كلما كانت المستندات أكثر دقة ، ولهذا فإن تحليل السياسة المالية سيكون أكثر ميلاً لاستخدام قراءات دليل تحليل الميزانيات .

جدول رقم (٢١) يوضح حجم الإيرادات غير الحكومية للجمعيات العلمية بعد استبعاد

المباني المؤجرة وفوائد ودائع جمعية المهندسين باعتبارها حالة شبه استثنائية

النسبة	الإيرادات	مصادر تمويل غير حكومية
%١٤	٤٨٧٣٤٧	١- اشتراكات الأعضاء
%٢,٩	١٠٠٩٣٥	٢- فوائد ودائع بنكية
%٦١,٥١	٢١٤٠٥٥٠	٣- مقابل الاشتراك في مؤتمر
%١,٦	٥٥٩٢٢	٤- مقابل الاشتراك في ندوة
%٧,٧	٢٦٨٧٤٥	٥- مقابل الاشتراك في دورة تدريبية
%٠,٩٥	٣٣٠١٩	٦- مقابل نشر أبحاث المجلة
%١,٤	٤٨٥٢٦	٧- إيراد بيع مطبوعات الجمعية
%٠,٠٦	٢٠٠٠	٨- إيراد خدمات تصوير المستندات
%٤,٨٥	١٦٨٩٠٠	٩- تبرعات ومساهمات
%٤,٩٩	١٧٣٧٦٠	١٠- اشتراكات طلاب معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي
%١٠٠	٣٤٧٩٧٠٤	المجموع

جدول رقم (٢٢) : يوضح حجم الإيرادات الحكومية للجمعيات العلمية وذلك باستبعاد إعانات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي باعتباره مشروعاً حكومياً .

النسبة	الإيرادات	مصادر تمويل حكومية
٣٣,٣%	٧٩٤٠٠	وزارة الشؤون الاجتماعية
٣,٨%	٩١٠٠	أكاديمية البحث العلمي
١٨,٥%	٤٤٠٠٠	وزارة الزراعة
٢,٥%	٦٠٠٠	المركز القومي للبحوث
٤١,٩%	١٠٠٠٠٠	وزارة التعليم العالي
١٠٠%	٢٣٨٥٠٠	المجموع

هذا الجدول يوضح حجم الإيرادات الحكومية للجمعيات العلمية ، وقد تم استبعاد إعانات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي باعتباره مشروعاً حكومياً مسنداً إلى الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي . ويتضح من هذا الجدول الآتي :

- وزارة الشؤون الاجتماعية نسبة ٣٣,٣ % .
- أكاديمية البحث العلمي بنسبة ٣,٨ % .
- وزارة الزراعة ١٨,٥ % .
- المركز القومي للبحوث ٢,٥ % .
- وزارة التعليم العالي ٤١,٩ % .

يلاحظ على هذا الجدول أنه عندما تم استبعاد إعانة المعهد القومي للدفاع الاجتماعي انخفضت الإيرادات من وزارة الشؤون الاجتماعية من ٤٤٥٦٤٧ جنيه" كما جاءت بجدول (١٩)" إلى ٧٩٤٠٠ جنيه في جدول (٢٢) ، والنسبة من ٧٣,٧ % إلى ٣٣,٣ % ، وهذا يوضح أن قيمة ما تقدمه الشؤون الاجتماعية للجمعيات العلمية أقل بكثير مما كان متوقعاً ....

جدول رقم (٢٣) يوضح مقارنة بين الإيرادات الحكومية وغير الحكومية وذلك بعد استبعاد المباني المؤجرة وفوائد ودائع جمعية المهندسين مع عدم استبعاد إعانات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي.

مصادر تمويل حكومية	مصادر تمويل غير حكومية	المجموع
٦.٤٧٤٧	٣٤٧٩٧.٤	٤.٠٨٤٤٥.١
%١٤,٨	%٨٥,٢	%١٠٠

في هذا الجدول وبناءً على الشروط التي تم وضعها تكون مصادر التمويل الحكومية ١٤,٨% في حين كانت مصادر التمويل غير الحكومية ٨٥,٢% .

جدول رقم (٢٤) يوضح مقارنة بين حجم الإيرادات الحكومية وغير الحكومية وذلك بعد استبعاد المباني المؤجرة وفوائد ودائع جمعية المهندسين وكذلك باستبعاد إعانات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي باعتباره مشروعاً حكومياً .

مصادر تمويل حكومية	مصادر تمويل غير حكومية	المجموع / النسبة
٢٣٨٥٠٠	٣٤٧٩٧.٤	٣٧١٨٢.٤
%٦,٤	%٩٣,٦	%١٠٠

في هذا الجدول تعقد مقارنة بين حجم الإيرادات الحكومية وغير الحكومية وذلك بعد استبعاد المباني المؤجرة وفوائد ودائع جمعية المهندسين باعتبار أنها قد تكون حالة استثنائية وكذلك باستبعاد إعانات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي باعتباره مشروعاً حكومياً .  
وقد أخذت النسب الصورة التالية:

مصادر تمويل حكومية ٦,٤% .

مصادر تمويل غير حكومية ٩٣,٦% .

#### ملاحظات على الجدول

١. أنه إن لم يتم استبعاد المباني المؤجرة وفوائد ودائع جمعية المهندسين لكانت نسبة مصادر التمويل الحكومية لا تذكر ، مع الوضع في الحسبان أن إعانات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي ليست من أجل أنشطة الجمعية ولكنها مخصصة لمشروع حكومي مسند .

٢. معطيات هذا الجدول تتقارب مع معطيات الجدول رقم (٢٠) مما قد يعطي نوعاً من الصدق في الاستدلالات .

جدول رقم (٢٥) يوضح المصروفات الفعلية للجمعيات الخمس على مدار أربع سنوات

م	النشاط	المنصرف	النسبة
١	مؤتمر	١٠٠٩٧٩٧	%٢٦,٨١
٢	محاضرة	٣٩٧٨	%٠,١٠٥
٣	ندوة	٤٠٩٩٠	%١,٠٨٨
٤	مجلة وتحكيم	٢٠٦٠٥٤	%٥,٤٧
٥	مكتبة	٨٦٥٤	%٠,٢٣
٦	دورة تدريبية	٢٢٦٤٥٠	%٦,٠١١
٧	مساهمة في مؤتمرات دولية	٥٩٢٤	%٠,١٥٧
٨	مطبوعات وأدوات كتابية ومصروفات كمبيوتر	٧٥٣٠٢	%٢
٩	مصروفات نشر وإعلان	٦٥٤٢٠	%١,٧٣٦
١٠	اشتراك اتحادات وهيئات دولية	١٦٩٠٩	%٠,٤٤٩
١١	أجور ومكافآت ومرتبات وبدلات	٥٠٣٣٢٧	%١٣,٣٦
١٢	مصروفات ضرائب عقارية	٢٣٠٦٨	%٠,٦١٢
١٣	تأمينات اجتماعية	٢٢٠٤٨	%٠,٥٨٥
١٤	مصروفات ضيافة واستقبال وحفل سنوي	٧٥٩٨٠	%٢,٠١٧
١٥	أتعاب مراقب الحسابات ومحامي	٢٥٥١٩	%٠,٦٨
١٦	تليفون وفاكس وبريد وتلكس	٤٩٤٠٩	%١,٣١
١٧	مصروفات أمن وحراسة ونظافة وبوفيه	١٠٤٢١١	%٢,٧٦٦
١٨	مصروفات صيانة وإصلاحات المباني	١٤٥٣٣٧	%٣,٨٥٨
١٩	مصروفات مساهمات في صندوق خدمات المبنى	٦٨٤٠٠	%١,٨١٥
٢٠	صيانة أجهزة تكييف ومساعد	١٠٧٤٠٣	%٢,٨٥٢
٢١	إيجار نادي للجمعية	١٩٤١٩	%٠,٥١٥
٢٢	إكراميات ومعايدات	٢٣٦٣	%٠,٠٦٢
٢٣	استهلاك كهرباء ومياه	٧٥٨٦٠	%٢,٠١٣
٢٤	مصروفات عمومية وانتقالات ومشال	٤٩٨٤٢	%١,٣٢٣
٢٥	مصروفات الجمعية العمومية	١٦٦١٠	%٠,٤٤
٢٦	اشتراك صحف قومية	١٨٦٠	%٠,٠٥
٢٧	ترميم مباني الجمعيات	١٧٨٤٣٤	%٤,٧٣٦
٢٨	ضرائب مسددة	٤٧٩٧	%٠,١٢٧
٢٩	مصروفات بنكية	١٧٤٢٤	%٠,٤٦٢
٣٠	إيجارات	٣٣١٥	%٠,٠٨٧
٣١	مصروفات معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي	٢٧٨٩٥٧	%٧,٤٠٥
٣٢	مصروفات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي	٣٣٤١١٩	%٨,٨٦٩
	المجموع	٣٧٦٧١٨٠	%١٠٠

يوضح هذا الجدول المصروفات الفعلية للجمعيات الخمس على مدار أربع سنوات :

مؤتمر ٢٦,٨١% ، محاضرة ١,٠٥% ، ندوة ١,٠٨٨% ، مجلة وتحكيم ٥,٤٧% ، مكتبة ٠,٢٣% ، دورة تدريبية ٦,٠١١% ، مساهمة في مؤتمرات دولية ٠,١٥٧% ، مطبوعات وأدوات كتابية ومصروفات كمبيوتر ٢% ، مصروفات نشر وإعلان ١,٧٣٦% ، اشتراك اتحادات وهيئات دولية ٠,٤٤٩% ، أجور ومكافآت ومرتببات وبدلات ١٣,٣٦% ، مصروفات ضرائب عقارية ٠,٦١٢% ، تأمينات اجتماعية ٠,٥٨٥% ، مصروفات ضيافة واستقبال وحفل سنوي ٢,٠١٧% ، أتعاب مراقب الحسابات ومحامي ٠,٦٨% ، تليفون وفاكس وبريد وتلكس ١,٣١% ، مصروفات أمن وحراسة ونظافة وبوفية ٢,٧٦٦% ، مصروفات صيانة وإصلاحات المبني ٣,٨٥٨% ، مصروفات مساهمات في صندوق خدمات المبني ١,٨١٥% ، صيانة أجهزة تكييف ومساعد ٢,٨٥٢% ، إيجار نادي الجمعية ٠,٥١٥% ، إكراميات ومعايدات ٠,٠٦٢% ، استهلاك كهرباء ومياه ٢,٠١٣% ، م. عمومية وانتقالات ومشال ١,٣٢٣% ، مصروفات الجمعية العمومية ٠,٤٤% ، اشتراك صحف قومية ٠,٠٥% ، ترميم مباني الجمعيات ٤,٧٣٦% ، ضرائب مسددة ٠,١٢٧% ، مصروفات بنكية ٠,٤٦٢% ، إيجارات ٠,٠٨٧% ، مصروفات معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي ٧,٤٠% ، مصروفات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي ٨,٨٦٩% .

جدول رقم (٢٦) يوضح نسبة مصروفات الأنشطة العلمية لـ المصروفات الفعلية

م	النشاط	المنصرف	النسبة
١	مؤتمر	١٠٠٩٧٩٧	٢٦,٨١%
٢	محاضرة	٣٩٧٨	٠,١٠٥%
٣	ندوة	٤٠٩٩٠	١,٠٨٨%
٤	مجلة وتحكيم	٢٠٦٠٥٤	٥,٤٧%
٥	مكتبة	٨٦٥٤	٠,٢٣%
٦	دورة تدريبية	٢٢٦٤٥٠	٦,٠١١%
٧	مساهمة في مؤتمرات دولية	٥٩٢٤	٠,١٥٧%
٨	مطبوعات وأدوات كتابية وكمبيوتر	٧٥٣٠٢	٢%
٩	اشتراك اتحادات دولية	١٦٩٠٩	٠,٤٤٩%
١٠	مصروفات معهد الدراسات العليا	٢٧٨٩٥٧	٧,٤٠٥%
١١	مصروفات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي	٣٣٤١١٩	٨,٨٦٩%
	المجموع	٢٢٠٧١٣٤	٥٨,٥٩٤%
	مجموع المصروفات الفعلية	٣٧٦٧١٨٠	١٠٠%

يوضح هذا الجدول نسبة مصروفات الأنشطة العلمية للمصروفات الفعلية مؤتمر ٢٦,٨١% ، محاضرة ١,٠٥% ، ندوة ١,٠٨٨% ، مجلة وتحكيم ٥,٤٧% ، مكتبة ٠,٢٣% ، دورة تدريبية ٦,٠١١% ،



مساهمة في مؤتمرات دولية ٠,١٥٧% ، مطبوعات وأدوات كتابية وكمبيوتر ٢% ، اشتراك اتحادات دولية ٠,٤٤٩% ، مصروفات معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي ٧,٤٠٥% ، مصروفات المعهد القومي الاجتماعي ٨,٨٦٩% . أما عن نسبة مصروفات الأنشطة العلمية مجتمعة إلى المصروفات الفعلية فقد كانت ٥٨,٥٩٤% .

**جدول رقم (٢٧) يوضح مصروفات كل نشاط علمي من إجمالي مصروفات الأنشطة العلمية**

م	النشاط	المنصرف	النسبة
١	مؤتمر	١٠٠٩٧٩٧	٤٥,٧٥٢%
٢	محاضرة	٣٩٧٨	٠,١٨٠%
٣	ندوة	٤٠٩٩٠	١,٨٥٧%
٤	مجلة وتحكيم	٢٠٦٠٥٤	٩,٣٣٥%
٥	مكتبة	٨٦٥٤	٠,٣٩٢%
٦	دورة تدريبية	٢٢٦٤٥٠	١٠,٢٥٩%
٧	مساهمة في مؤتمرات دولي	٥٩٢٤	٠,٢٦٨%
٨	مطبوعات وأدوات كتابية وكمبيوتر	٧٥٣٠٢	٣,٤١٢%
٩	اشتراك اتحادات وهيئات	١٦٩٠٩	٠,٧٦٩%
١٠	مصروفات معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي	٢٧٨٩٥٧	١٢,٦٣٨%
١١	مصروفات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي	٣٣٤١١٩	١٥,١٣٨%
	<b>المجموع</b>	<b>٢٢٠٧١٣٤</b>	<b>١٠٠%</b>

يوضح هذا الجدول نسبة مصروفات كل نشاط علمي من إجمالي مصروفات الأنشطة العلمية وكانت النسب كالآتي : مؤتمر بنسبة ٤٥,٧٥٢% ، محاضرة ٠,١٨٠% ، ندوة بنسبة ١,٨٥٧% ، مجلة وتحكيم ٩,٣٣٥% ، مكتبة ٠,٣٩٢% ، دورة تدريبية ١٠,٢٥٩% ، مساهمة في مؤتمرات دولية ٠,٢٦٨% ، مطبوعات وأدوات كتابية وكمبيوتر ٣,٤١٢% ، اشتراك اتحادات وهيئات دولية ٠,٧٦٩% ، مصروفات معهد الدراسات العليا ١٢,٦٣٨% ، مصروفات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي ١٥,١٣٨% .

جدول رقم (٢٨) يوضح قيمة ونسب المصروفات الفعلية والمصروفات الدفترية (الإهلاكات - مخصص الإنشاءات - زيادة الإيرادات عن المصروفات)

م	البند	المنصرف	النسبة
١	إهلاكات	٥٢٣٩٠.٨	%٥,٨٤٨
٢	مخصص إنشاءات وتأثيث المبني	٣٣٣.٠٠٠	%٣٧,١٧٥
٣	مصروفات الأنشطة العلمية	٢٢٠٧١٣٤	%٢٤,٦٤
٤	فرق المصروفات الفعلية عن مصروفات الأنشطة العلمية	١٥٦٠٠.٤٦	%١٧,٤١٦
٥	زيادة الإيرادات عن المصروفات	١٣٣٦٥٢٣	%١٤,٩٢١
٦	المجموع/ النسبة	٨٩٥٧٦١١	%١٠٠

المصروفات الدفترية هي التي تسجل في الموازنة العامة ويتم تخصيصها مع عدم اشتراط إنفاقها الفعلي هذا العام أو العام التالي ، وهي تضم في حالة البحث الراهن (الإهلاكات - مخصص الإنشاءات - زيادة الإيرادات عن المصروفات) ، الإهلاكات %٥,٨٤٨ ، مخصص إنشاءات وتأثيث المبني %٣٧,١٧٥ ، مصروفات الأنشطة العلمية %٢٤,٦٤ ، فرق المصروفات الفعلية عن مصروفات الأنشطة العلمية %١٧,٤١٦ ، زيادة الإيرادات عن المصروفات %١٤,٩٢١ ، مجموع المصروفات ٨٩٥٧٦١١ جنيه (ثمانية ملايين وتسعمائة سبعة وخمسون ألف وستمائة وأحد عشر جنيهاً).

## المبحث الرابع

### نتائج دليل الخبراء

تمهيد :

تم إجراء عدداً من المقابلات شبه المقننة مع مجموعة من الخبراء (٣٠ خبير) تم اختيارهم من خلال مجموعة من الشروط الواضحة في الفصل الأول وضم دليل المقابلة أربعة أسئلة حول سياسات الجمعيات ويمكن عرض نتائج المقابلات بالصورة التالية:-

#### ١- التشريعات المنظمة للجمعيات العلمية في مصر وتبعية الجمعيات العلمية

تباينت الآراء حول التشريعات المنظمة للجمعيات العلمية من رؤية ترى أن التشريعات بيروقراطية ويجب رفعها تماماً ورؤية أخرى ترى أن التشريعات الحالية مناسبة تماماً ولا ينبغي المساس بها ورأي ثالث وسط يرى أن قانون ٣٢ و ١٥٣ بهما بعض المواد البيروقراطية التي لو تم حذفها لعولجت إشكالية تشريعات الجمعيات وفي نفس السياق يرى ٦٥% من الخبراء أن من الأفضل أن تكون تبعية الجمعيات العلمية لأكاديمية البحث العلمي وإشرافها المباشر والوحيد بينما يرى ٣٥% من الخبراء إبقاء الوضع على ما هو عليه وأن تكون وزارة الشؤون الاجتماعية هي المشرف المباشر على الجمعيات العلمية في مصر.

#### ٢- المخصصات المالية للبحث العلمي بصفة عامة والجمعيات العلمية بصفة خاصة

يوجد شبه إجماع بين آراء الخبراء على أن المخصصات المالية للبحث العلمي والجمعيات العلمية في مصر منخفضة جداً إذا تمت مقارنتها لقطاعات أخرى مثل القطاع الفني أو الرياضي إلا أن هناك بعض الآراء تلفت النظر إلى أن الجمعيات العلمية جمعيات أهلية وهي قائمة على التطوع وإذا اعتمدت على الإعانات الحكومية فإنها بذلك لا تكون أهلية بل ستكون قطاعاً حكومياً من هنا فإن على الجمعيات أن تدبر اعتمادها بنفسها علاوة على عدم وجود تمويل أجنبي .

#### ٣- المشكلات التي تواجه الجمعيات العلمية :

هناك العديد من المشكلات التي أثارها الخبراء والتي تواجه الجمعيات العلمية ولعل أهم هذه المشكلات :

- ١- مشكلة التمويل ويوجد شبه إجماع على وجود تلك المشكلة
- ٢- مشكلات إدارية متمثلة في عدم توافر المهارات الإدارية لدى القائمين على مجالس إدارات الجمعيات وحاجة البعض لدورات تدريبية إدارية .
- ٣- مشكلة انعدام النشاط الإعلامي للجمعيات العلمية.
- ٤- مشكلة عدم توافر مقار لبعض الجمعيات العلمية وإدارتها من مكاتب أعضاء هيئات التدريس بالجامعات .
- ٥- عدم قدرة الجمعيات العلمية على التعامل مع الشؤون الاجتماعية .
- ٦- انعدام العلاقة بين مراكز الإنتاج والجمعيات العلمية .

- ٧- عدم مساهمة الجمهور بتبرعات للجمعيات العلمية على النحو الذي يتم في الجمعيات الخيرية (الدينية ورعاية المرضى مثلا)
- ٨- عدم سداد أعضاء الجمعيات للاشتراكات .

(٤) المقترحات لتفعيل أداء الجمعيات العلمية

- قدم الخبراء عددا من المقترحات اتفقت في بعض الأحيان علاوة على بعض المقترحات المنفردة :-
- إنشاء اتحاد نوعي للجمعيات العلمية يعمل على بحث مشكلاتها وقضاياها .
  - عقد مؤتمر سنوي لكافة مجالس إدارات الجمعيات العلمية .
  - مؤتمر سنوي نوعي للجمعيات العاملة في قطاع واحد .
  - القيام بعمل حملات تبرع من خلال تراخيص جمع المال .
  - الاهتمام بالإعلام عن أنشطة الجمعيات العلمية في أي مناسبة علمية.
  - وجود إداري واحد في كل جمعية تكون مهمته فقط التعامل مع وزارة الشؤون الاجتماعية

## الفصل السابع

### ملامح سياسات الجمعيات العلمية

- أ- الأهداف التي تسعى الجمعيات العلمية لتحقيقها .
  - ب- الإطار الإيديولوجي المصاحب لسياسات الجمعيات العلمية .
  - ج- الإطار القانوني الذي تتحرك في خلاله سياسات الجمعيات العلمية .
- ٢- صنع سياسات الجمعيات العلمية.
- أ- المشاركون في صنع سياسات الجمعيات العلمية.
  - ب- المستفيدون من سياسات الجمعيات العلمية .
  - ج- علاقة الجمعيات العلمية بالهيئات الأخرى وتأثير ذلك علي عملية صنع السياسات .
  - د- سياسة الدولة نحو البحث العلمي وعلاقة ذلك بسياسات الجمعيات العلمية .
- ٣- تنفيذ سياسات الجمعيات العلمية :
- أ- الأنشطة العلمية التي تمارسها الجمعيات العلمية .
  - ب- السياسات المالية للجمعيات العلمية .
- ١- مصادر التمويل
- مصادر تمويل حكومية .
  - مصادر تمويل غير حكومية .
- ٢- الإنفاق .
- ٤- مشكلات تواجه الجمعيات العلمية :
- أ- مشكلات تمويلية .
  - ب- مشكلات إدارية.
  - ج- مشكلات أخرى .

## (١) ملامح سياسات الجمعيات العلمية

### ١- الأهداف التي تسعى الجمعيات العلمية لتحقيقها

#### أولاً : أهداف الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي :

- ١- إجراء الدراسات عن الظواهر والمشكلات الاجتماعية في ميادين الدفاع الاجتماعي وإثارة الوعي نحوها واقتراح البرامج الملائمة الوقائية والعلاجية والعمل على تنفيذها .
- ٢- رسم سياسة تدريب العاملين في ميادين الدفاع الاجتماعي والعمل على تنفيذ خططها وبرامجها والتعاون مع الأجهزة الحكومية .
- ٣- العمل على إنشاء البرامج والمشروعات والمؤسسات وإدارتها إدارة علمية سليمة بما يحقق أهداف الدفاع الاجتماعي ومراعاة سد العجز في خدمات الدفاع الاجتماعي للمجتمع وإدارة ما تسنده إليها وزارة الشؤون الاجتماعية من برامج ومشروعات أو مؤسسات.
- ٤- إنشاء فروع للجمعية تقوم بتنفيذ أغراض الجمعية في المحافظات تحقيقاً لتكامل خدمات الدفاع الاجتماعي ووضع لوائحها ونظمها وتوجيه هذه الفروع فنياً وإدارياً.
- ٥- إجراء البحوث والدراسات في المجالات الاجتماعية والقانونية والإدارية المتعلقة ببرامج أو خطط أجهزة ومؤسسات الدفاع الاجتماعي المختلفة .
- ٦- العمل على رفع المستوى الثقافي العلمي للعاملين والمهتمين بمجالات الدفاع الاجتماعي المختلفة وإقامة المؤتمرات وتنظيم الندوات والمحاضرات والمسابقات والمعارض .
- ٧- إجراء التجارب في مجالات الدفاع الاجتماعي والعمل على نشر ما يثبت نجاحه من برامجها المختلفة.
- ٨- القيام بالتخطيط والتنسيق والمتابعة والتنظيم والتوجيه وذلك بالنسبة للبرامج والأجهزة وفروع الجمعية للتأكد من حسن قيامها بتحقيق أهداف الدفاع الاجتماعي وذلك في حدود السياسة العامة لوزارة الشؤون الاجتماعية .
- ٩- الاشتراك في المؤتمرات والحلقات الدراسية المحلية والخارجية والعمل على الاستفادة من توصياتها ونتائج دراساتها والعمل على تطبيقها .
- ١٠- العمل على تدعيم العلاقة مع الأجهزة المختلفة العاملة في مجالات الدفاع الاجتماعي وتدعيم علاقة المؤسسات بالمجتمعات المحلية القائمة بها .

#### ثانياً : جمعية المهندسين المصرية

- مجال عمل الجمعية : هو "الشق العلمي" من نشاط المهندسين وذلك في مقابل "الشق الاجتماعي" الذي تتولاه النقابة (التي حملت الجمعية نفسها عبء إنشائها) .
- أغراض الجمعية : العمل في الميدان العلمي والثقافي للهندسة وذلك على الوجه الآتي :-

١- مباشرة الدراسات والبحوث الهندسية العلمية والتطبيقية وتسجيلها ونشرها بما يحقق التقدم العلمي الهندسي في مختلف التخصصات الهندسية .

٢- توطيد الصلات وتوثيق التعاون العلمي بين المهندسين في جمهورية مصر العربية وبين زملائهم في الدول العربية وفي الخارج .

٣- تنظيم المحاضرات والمناقشات في مختلف الفنون الهندسية .

٤- مباشرة النشر العلمي الهندسي وإصدار ما يحتاجه ذلك من مجلات ونشرات ومؤلفات .

٥- تشجيع التأليف والأبحاث ونشر المحاضرات والمؤلفات والرسائل الفنية في فروع الهندسة

٦- تنظيم وإعانة الرحلات والأسفار لدراسة الموضوعات والمشروعات الهندسية .

٧- تأسيس فروع هندسية تخصصية لتولى أغراض الجمعية .

٨- عقد المؤتمرات الهندسية في مصر والاشتراك فيما يعقد منها في الخارج .

٩- التعاون مع الجمعيات والهيئات الهندسية الأجنبية وتبادل البحوث ويجوز أن تضم شعباً أهلية للمنظمات الهندسية - الدولية .

١٠- دراسة اللوائح والقوانين الهندسية .

١١- إنشاء مكتبة .

١٢- إنشاء ناد للأعضاء .

### ثالثاً : الجمعية المصرية لعلم الحشرات

\*\* تشجيع دراسة علم الحشرات في جمهورية مصر العربية وإجراء بحوث علمية في فروعها المختلفة ولا سيما ما يتصل منها بحماية الإنتاج القومي وزيادته وذلك من خلال :

١- تنظيم ندوات ومحاضرات علمية .

٢- نشر الأبحاث العلمية المبتكرة في علم الحشرات وتبادلها مع الهيئات العلمية بالجمهورية بالداخل والخارج .

٣- جمع نماذج الحشرات المختلفة وتصنيفها والمحافظة عليها لتكون مرجعاً علمياً داخل متحف الجمعية للمشتغلين بالبحث العلمي .

٤- تنظيم رحلات علمية لإجراء البحوث الحشرية .

٥- تنظيم مؤتمرات والاشتراك فيها سواء كان بجمهورية مصر العربية أو في الخارج وفتح باب المسابقات ومنح جوائز علمية .

### رابعاً : أهداف الجمعية الصيدلانية المصرية :

١- العمل على إعلاء شأن الصيدلة في مصر علمياً وثقافياً .

٢- زيادة التعارف وتنمية التعااضد والتعاون بين أعضائها من الصيادلة بالبلاد العربية والبلاد الأخرى .

٣- تشجيع الأبحاث العلمية الصيدلانية في فروعها المختلفة وبث الروح العلمية بين الأعضاء.

٤- إنشاء مكتبة تحتوي من الكتب والمجلات ما له علاقة بالعلوم الصيدلانية .

٥- إصدار نشرة للشئون الصيدلانية لنشر الأبحاث والمحاضرات والمقالات وكل ماله علاقة بالصيدلة .

٦- تنشيط الرحلات وإقامة المؤتمرات العلمية والاشتراك فيما يعقد منها في جمهورية مصر العربية وفي

'الخارج بقصد البحث والدراسة .

### **خامساً : أهداف جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية :**

١- العمل على تقدم الميكروبيولوجيا وتطبيقاتها في مختلف ميادين الزراعة والصناعة وفيما يتصل بالاقتصاد القومي .

٢- تسهيل الاتصال العلمي بين المشتغلين في هذا الميدان .

٣- تقوية روابط التعاون العلمي مع الهيئات المماثلة في الخارج .

المتأمل للأهداف السابقة يجد أنها تدور حول ربط العلم بالمجتمع مع تحقيق التقدم في أكثر من فرع من فروع المعرفة من خلال مجموعة من الطرائق والوسائل .. الاهتمام الأول في تلك الأهداف هو تطوير أداء المتخصصين في مجال عمل الجمعية، يأتي بعد ذلك نشر الثقافة العلمية للمجالات المتعددة على كافة ربوع المجتمع . وقد جاءت أهداف وأغراض الجمعيات العلمية محل البحث متوافقة مع مضمون قانون ٣٢ لسنة ٦٤ الذي أنشئت في ظله أو قبله ثم وفقت أوضاعها في ضوئه .

وأهداف الجمعيات العلمية ليست مخالفة للنظام العام أو الآداب أو تماس الكيان المجتمعي وبالتالي فإن تلك الأهداف لا تصطدم مع المادة الثانية للقانون والتي تنص على "كل جمعية تنشأ مخالفة للنظام العام أو الآداب أو لسبب أو لغرض غير مشروع أو يكون الغرض منها المساس بسلامة الجمهورية أو شكل الحكومة الجمهوري أو نظامها الاجتماعي تكون باطلة "

كما أن أهداف الجمعيات العلمية تسعى إلى النهوض بالعلوم ولذلك فإن قانون ٣٢ لسنة ٦٤ يعترف صراحة بهذا الكيان من خلال مادة (٧) "الفقرة الرابعة" والتي جاء بها ... "تعتبر جمعية ثقافية كل جمعية يكون الغرض من تكوينها النهوض بالعلوم أو الفنون أو الآداب ..."

"وحيث أن عينة البحث من الجمعيات قد تمت الموافقة على إشهارها وفق قانون ٣٢ لسنة ٦٤ وليس من بين أغراضها ما يتعارض ومواد القانون فإن تلك الجمعيات كانت تتوافق كلية من ناحية الأغراض مع ما جاء به ذلك القانون .

في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد ظهر قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢. وقد اهتم هذا القانون بتنظيم وتحديد الأغراض التي على أساسها تنشأ الجمعيات . أهتم بها بصورة أعمق من قانون ٣٢ لسنة ٦٤. ففي المادة ١١ من القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ أخذ النص القانوني الصورة التالية "تعمل الجمعيات



على تحقيق أغراضها في الميادين المختلفة لتنمية المجتمع وفقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها القانون واللائحة التنفيذية ويجوز للجمعية - بعد أخذ رأى الاتحادات المختصة وموافقة الجهة الإدارية - أن تعمل في أكثر من ميدان . ويحظر إنشاء الجمعيات السرية كما أن يكون من بين أغراض الجمعية أن تمارس نشاطاً مما يأتي :-

- ١- تكوين السرايا أو التشكيلات العسكرية أو ذات الطابع العسكري .
- ٢- تهديد الوحدة الوطنية أو مخالفة النظام العام أو الآداب أو الدعوة إلى التمييز بين الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو العقيدة .
- ٣- أي نشاط سياسي تقتصر ممارسته على الأحزاب السياسية وفقاً لقانون الأحزاب وأي نشاط نقابي تقتصر ممارسته على النقابات وفقاً لقوانين النقابات .
- ٤- استهداف تحقيق ربح أو ممارسة نشاط ينصرف إلى ذلك ولا يعد اتباع الضوابط التجارية لتحقيق ناتج يسهم في تحقيق أغراض الجمعية نشاطاً مخالفاً " .

ولما كانت أغراض الجمعيات العلمية محل الدراسة ذات طبيعة علمية بحتة ولا يظهر في طياتها ما يتعارض مع النص السابق فإن تلك الجمعيات لا تنطبق عليها المادة ٤٢ من ذات القانون والخاصة بـحل الجمعية تلك المادة التي ينص البند رقم (٥) فيها على "ثبوت أن حقيقة أغراضها استهداف أو ممارسة نشاط من الأنشطة المحظورة في المادة (١١) من هذا القانون . " ومن هنا تكون الجمعيات العلمية متفقة من ناحية الأغراض مع القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ المنظم لعمل الجمعيات الأهلية في مصر " .

### الإطار الإيديولوجي :

الجمعيات العلمية مثلها مثل أي كيان هيكلي داخل المجتمع المصري يتأثر بالإيديولوجيا التي مر بها - لتوضيح ذلك ننظر إلى تواريخ إنشاء عينة الدراسة فقد أخذت الصورة التالية ١٩٠٧-١٩٢٠-١٩٥٩-١٩٧٦ .

بتأمل تلك التواريخ يتبين أن معظمها مر بمراحل الأيديولوجيات التي طبقت في مصر وانعكاساتها على تفكير الحكومات بداية من الرأسمالية في أوائل القرن مروراً بالاشتراكية في أعقاب ثورة يوليو انتهاءً بالانفتاح وتطبيق الرأسمالية في أعلى مراحل تطورها في نهاية القرن .

ويتضح التأثير الإيديولوجي على أداء الجمعيات العلمية من خلال عنصرين :-

(أ) **عنصر داخلي :** متمثل في إدارة تلك الجمعيات وانعكاس خلفياتها الأيديولوجية على رسم سياسات الجمعيات وسوف تتضح حيثيات ذلك العنصر عند مناقشة المعوقات الإدارية التي تواجه الجمعيات العلمية .

(ب) **عنصر خارجي :** وهو متمثل في العوامل الخارجية المرتبطة بقطاع الجمعيات سواء كانت تلك العوامل مرتبطة بالقطاع الحكومي بكافة مشتملاته أو القطاع الخاص في علاقاته المشتركة مع الجمعيات الأهلية وقضية العلاقات مع القطاع الحكومي والخاص سوف يتم توضيحها في العنصر الخاص بتأثير العوامل

الخارجية على رسم سياسات الجمعيات العلمية. لكن ما نود توضيحه في هذا الإطار الأيديولوجي أن حقبة ما قبل الثورة ظهر فيها اهتمام كبير بإنشاء الجمعيات العلمية وقد توافرت لها إمكانيات مادية كبيرة ناتجة في معظمها عن قرارات ملكية وهو ما يوضح فكر الدولة نحو قضايا العلم فعلى سبيل المثال أنشئت في تلك الحقبة الملكية جمعيات علمية مثل "الجمعية الجغرافية المصرية - الجمعية المصرية لعلم الحشرات - جمعية الاقتصاد والتشريع السياسي - جمعية المهندسين المصرية" وفرت الدولة لتلك الجمعيات مقار "شبه قصور" في أماكن حيوية في وسط القاهرة علاوة على تخصيص موارد ثابتة لتلك الجمعيات من أجل الإنفاق على الأبحاث والاكتشافات والرحلات العلمية وكان يضاف إلى اسمها لفظ "الملكية".

بعد الثورة أهملت تلك الجمعيات إهمالاً شديداً وكان عليها تدبير مواردها بنفسها. وفي ظل الانتشار العمراني داخل العاصمة ارتفعت القيمة العقارية بصفة عامة مما دفع بعض الجمعيات إلى تأجير أجزاء من مبانيها بأثمان عالية جداً وفرت لها السيولة المالية.

### الإطار القانوني الذي تتحرك في خلاله سياسات الجمعيات العلمية

في الفترة السابقة لـ ٥ يونيو ٢٠٠٢ وفى ظل الحكم الجمهوري كان القانون رقم ٣٢ لسنة ٦٤ هو المنظم لعمل الجمعيات الأهلية في مصر. وجهت انتقادات كثيرة لهذا القانون بأنه بيروقراطي وروتيني ويعرقل أداء الجمعيات وبعد ضغوط كثيرة ظهر لفترة مؤقتة القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ ليتم الطعن فيه بعدم دستوريته من الناحية الشكلية إلى أن ظهر القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ويصعب التكهّن الآن بإيجابيات وسلبيات هذا القانون نظراً لعدم توافر الفترة الزمنية المصاحبة للتطبيق العملي واللازمة لإصدار الحكم على هذا القانون ..

أبرز ما أثارته الدراسة الميدانية في شق الإطار القانوني هو "تبعية الجمعيات العلمية" هل الأفضل أن تكون التبعية لأكاديمية البحث العلمي أم وزارة الشؤون الاجتماعية ؟

من المعروف أن الجمعيات العلمية تخضع للإشراف الكلي لوزارة الشؤون الاجتماعية وكان الانطباع قبل بدء الدراسة الميدانية - ذلك الانطباع المبني على بعض التصريحات والكتابات - يشير إلى أن أكاديمية البحث العلمي تكمل عمل وزارة الشؤون الاجتماعية عن طريق الإشراف الفني والدعم المادي لكن تبين بعد الدراسة الميدانية أنه لا يوجد قانون يعطى إدارة الجمعيات العلمية بأكاديمية البحث العلمي الحق في المراقبة الفنية ويرى مدير الإدارة أن مثل هذا القانون لو وجد لمارست الإدارة عملها الفني مع تلك الجمعيات وأن دور أكاديمية البحث العلمي ينحصر في تقديم بعض الإعانات المادية فقط وأن تسجيل الجمعيات لديها هو من أجل إمكانية حصر الجمعيات النشطة والتي بحاجة إلي دعم مادي على حد قول مدير إدارة الجمعيات العلمية.

عود إلي السؤال المثار حول تبعية الجمعيات العلمية فقد انقسمت عينة البحث من الخبراء إلى فريقين أمام هذه الإشكالية كلا منهما لديه مبرراته فهناك فريق يمثل ٦٥% من عينة الخبراء يرى أن الأفضل أن يكون الإشراف الكلي للجمعيات العلمية تابع لأكاديمية البحث العلمي ومبرراته في ذلك :-

- (١) عدم وجود لغة مشتركة بين الجمعيات العلمية وموظفي الشؤون الاجتماعية مما يعيق الأداء الفني لتلك الجمعيات وعلى العكس فإن هذه اللغة من المتوقع توافرها في الأكاديمية.
- (٢) البيروقراطية الشديدة التي تواجهها الجمعيات العلمية في إنجاز الإجراءات الإدارية داخل الشؤون الاجتماعية مع تدخل الشؤون في معظم سياسات الجمعيات العلمية .
- (٣) توافر التفرغ الكامل لإحداث النهضة العلمية وذلك في أكاديمية البحث العلمي وهذا ما ليس متوفراً في وزارة الشؤون الاجتماعية.

وبذلك يكون الأفضل للجمعيات العلمية أن تخضع في إشرافها الفني والإداري لأكاديمية البحث العلمي وفي أضيق الحدود يكون إشراف أكاديمية البحث العلمي فني بينما إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية إداري، لكن هذا الاقتراح من شأنه إحداث تضارب في الاختصاصات وازدواجية في بعض القرارات حسب رأي هذا الفريق .

ويرى بعض أنصار هذا الرأي أن السبب في إصرار الحكومة على عدم فصل الجمعيات العلمية عن وزارة الشؤون الاجتماعية وضمها إلى أكاديمية البحث العلمي على غرار جمعية المحاربين القدامى التي تم ضمها إلى وزارة الدفاع ... السبب في نظرهم راجع إلى أن الدولة تريد أن تضع كل شيء في قبضتها ومن ثم قامت بإصدار القوانين المنظمة للعمل الأهلي في مصر، ومن هنا فإن القيود التي بهذه القوانين هي من أجل إحكام السيطرة على هذه الجمعيات وبالتالي فإن هذه القوانين بمثابة معوقات لأنها تساوى بين الجمعيات العلمية والجمعيات الخيرية الأخرى مثل جمعيات دفن الموتى مثلاً. لذلك يرى البعض أنه على الرغم من أن المطالبة بفصل الجمعيات العلمية عن وزارة الشؤون الاجتماعية وضمها إلى أكاديمية البحث العلمي مثار منذ أوائل السبعينات إلا أن ذلك أمراً من الصعب بمكان أن يتم وهنا يظهر تأثير تفكير الحكومة على أجهزة المجتمع المتعددة .

٣٥% من عينة الخبراء يمثلون الفريق الثاني الذي يرى أن الوضع الطبيعي أن تكون تبعية الجمعيات العلمية لوزارة الشؤون الاجتماعية وذلك لعدة أسباب :-

١- أن وزارة الشؤون الاجتماعية لا تتدخل في عمل الجمعيات العلمية بشكل مباشر ولا يكون التدخل مباشراً إلا إذا تم الاصطدام مع القانون .

٢- لا بد أن تكون هناك مظلة قانونية والشؤون الاجتماعية هي أكفأ الجهات للقيام بهذه المهمة نظراً لحالات التسبب علاوة على سد الثغرات داخل الجمعيات لأنه لا توجد فئة فوق الشبهات حتى ولو كانت هذه الفئة تمثل العلماء لهذا فإن فصل الجمعيات العلمية عن الشؤون الاجتماعية أمر مرفوض تماماً .

٣- تكمن المشكلة في أن القائمين على الجمعيات العلمية كلهم فنيين في مجال تخصصهم ولا يوجد بينهم شخص يجيد فهم الإجراءات الإدارية والتعامل مع الشؤون الاجتماعية ولو تم تعيين شخص

تكون مهمته فقط إتمام الإجراءات الإدارية التي تهتم بها الشؤون الاجتماعية فإن ذلك سوف يوفر كثيراً على الجمعيات العلمية.

٤- فصل الجمعيات الأهلية - كلاً تبعاً لنشاطها - فصلاً دقيقاً أمر من الصعب بمكان أن يتم حتى ولو تم فداخل كل قطاع هناك شعب متعددة فالجمعيات العلمية فيها جمعيات هندسية وكيميائية وطفليات وعلوم عدة يصعب فصلها لذلك فإن وجود مظلة شاملة لكافة الجمعيات الأهلية وهي وزارة الشؤون الاجتماعية هو أنسب الأوضاع القانونية والإدارية في بلد مثل مصر .

٥- الحكومة تعطى مساحات متعددة من الحريات قد لا تكون حريات كاملة لكنها على أية حال تمثل نسبة كبيرة وعلى المستفيدين توفيق أوضاعهم بما يتناسب مع هذه المساحات بدلاً من تفريغ الطاقات في إتمام دائرة الحريات .

لا نستطيع أن نرجح رأى على الآخر لأن القرار النهائي مرتبط بتفكير الحكومة، هذا التفكير الذى انعكس مدلوله في المادة (١٦) من اللائحة التنفيذية للقانون (٨٤) تلك المادة التي حسمت الخلاف السابق بصورة وسطية وحتى ندرك ذلك نتعرض أولاً لنص المادة (١٦) والتي تنص على :-

((يشكل وزير الشؤون الاجتماعية بالتشاور مع وزير الصحة والسكان لجنة مشتركة تضم ممثلين عن الجهة الإدارية وعن وزارة الصحة والسكان بصفتها الوزارة المختصة فنياً بالإشراف على أنشطة الرعاية الصحية والسكانية وممثلين من الاتحاد الإقليمي أو الاتحادات النوعية المعنية إن وجدت أو الجمعيات النشطة في مجال الصحة والسكان وذلك لبحث سبل دعم هذه الأنشطة وتيسير إجراءات عملها وتمويلها ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية بعد أخذ رأى وزير الصحة والسكان قرار بتشكيل واختصاصات هذه اللجنة)).

"يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية تشكيل لجان مشتركة مماثلة مع الوزارات الأخرى التي لها إشراف فني على أنشطة الجمعيات للتنسيق والتعاون المشترك في دعم عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية المعنية ودعم قدراتها وتيسير عملها" ويتطابق نص الفقرة الثانية من هذه المادة على وضع الجمعيات العلمية سيتم تفعيل أداء الجمعيات العلمية داخل المجتمع لكن هناك كلمة محورية في الفقرة الثانية وهي :-

"يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية "الإجازة تختلف عن الإلزام فالإجازة اختيارية يمكن الأخذ بها أو تركها بخلاف كلمة "يشكل" في بداية المادة . الإشكالية التي يمكن أن تبني على هذه الكلمة هي من سيطالب بتشكيل هذه اللجان المشتركة ؟ هناك عدة احتمالات :

١- أن تكون المبادرة من وزارة الشؤون الاجتماعية وهذا أمراً قد يكون صعباً نوعاً ما وذلك لكثرة عدد الجمعيات الأهلية وعمل كثيراً منها في أكثر من نشاط وبالتالي فإن فصل الجمعيات قد يواجه صعوبات كثيرة .

٢- أن تكون المبادرة من أكاديمية البحث العلمي خاصة وإن أكاديمية البحث العلمي بها إدارة للجمعيات العلمية والتي كان يعيق أدائها قانون ٣٢ لسنة ٦٤ بعدم إعطائها حق الإشراف على الجمعيات العلمية

وبالتالي انحصر عملها في تكوين قواعد بيانات للجمعيات العلمية في مصر أو تقديم بعض الدعم المادي لكن بعد صدور اللائحة التنفيذية للقانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢" وبنص المادة (١٦) من اللائحة وفي ضوء الاهتمام بالبحث العلمي في مصر من المفترض أن تكون أكاديمية البحث العلمي من أوائل المتقدمين للاستفادة من نص تلك المادة علماً بأن الأكاديمية تضم عدداً كبيراً من علماء مصر .

٣- أن تكون المبادرة من الجمعيات العلمية صاحبة الاستفادة الأولى من تشكيل مثل هذه اللجان لكن ذلك يصعب تحقيقه إلا بعد إنشاء اتحاد نوعي للجمعيات العلمية وهذا ما سيتم توضيحه عند مناقشة علاقة الجمعيات العلمية بالجهات الأخرى.

## (٢) صنع سياسات الجمعيات العلمية

### أ- المشاركون في صنع سياسات الجمعيات العلمية :

اتضح من دراسة الجمعيات العلمية أن المشاركين في السياسات داخل الجمعيات العلمية هم أعضاء مجالس الإدارات فقط وفي بعض الحالات يتم تفويض الأمر لكل من رئيس مجلس الإدارة وأمين الصندوق فقط ومن المفترض نظرياً أن الجمعية العمومية لها بصمة كبيرة في رسم سياسة الجمعية لما لها من حقوق كثيرة في اختيار أعضاء مجلس الإدارة والاعتراض على السياسة التي ينتهجها مجلس الإدارة تلك الحقوق التي كفلها لها القانون ويصيغها المنطق الإداري إلا أنه تبين من الدراسة الميدانية أنه في أحيان كثيرة لا يتجاوز دور الجمعية العمومية اختيار أعضاء مجلس الإدارة وفي أحسن الأحوال إذا تم عرض سياسات وقرارات مجلس الإدارة على الجمعية العمومية فإنها تصدق عليها ونادراً ما يكون هناك اعتراض .

قانون "٣٢ لسنة ٦٤" كان يتعرض بصورة شبه تفصيلية لاختصاصات (رئيس مجلس الإدارة - السكرتير - أمين الصندوق) وذلك من خلال المواد ٢٤-٢٥-٢٦ من اللائحة التنفيذية . وتوزيع الاختصاصات بهذه الصورة كان ينعكس على سياسات الجمعيات وذلك على النحو التالي : مجلس الإدارة يقرر سياسة معينة وفي ضوء ذلك يضع خطة عمل وعلى أساسها تتخذ مجموعة من القرارات لو تم اعتماد هذه القرارات بدون مراعاة الاختصاصات السابقة كان لعضو الجهة الإدارية حق الاعتراض على القرار المخالف مما ينتج عنه إعادة محضر مجلس الإدارة بدون اعتماد القرار وبالتالي يعرقل القرار مما ينعكس على أداء خطة العمل وربما يؤدي التأخير إلى توقف العمل في هذا الأمر . قانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢" ألغى هذه الجزئية واكتفى بوضع مؤشرات عامة لسلطات مجلس الإدارة الموضحة في المادة ٨٣ من اللائحة التنفيذية على أن يكون لمجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة لإدارة شؤون الجمعية وتحقيق أغراضها .

الميزة التي كان يعطيها قانون "٣٢" من توزيع الاختصاصات أنه بالتحديد الدقيق لاختصاصات أمين الصندوق حفظت أموال الجمعيات من أي تلاعب . لكن قانون "٨٤" لم يغفل تلك النقطة ففي الوقت الذي أعطى فيه مجلس الإدارة كافة السلطات بدون التدخل في تحديد الاختصاصات جاء في المادة ٤٢ ....

---

"يكون حل الجمعية بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية بعد أخذ رأى الاتحاد العام وبعد دعوة الجمعية لسماع أقوالها في الأحوال الآتية :-

"التصرف في أموالها أو تخصيصها في غير الأغراض التي أنشئت من أجلها".  
وبذلك تكون الدولة قد رفعت عن كاهل مجلس الإدارة التعقيدات البيروقراطية المبنية على توزيع الاختصاصات وفي نفس الوقت وضعت سقف قاس إذا تم تجاوزه تحل الجمعية وهو التصرف في أموال الجمعية أو تخصيصها في غير الأغراض التي أنشئت من أجلها.

## ب- المستفيدون من سياسات الجمعيات العلمية :-

عمدت الدراسة الميدانية إلى التعرف على شرائح المستفيدين من أنشطة الجمعيات العلمية ، وكما جاء في الجدول رقم (٨) أنه لوحظ التدرج النسبي المطرد مع المستوى التخصصي ، بمعنى أنه كلما زادت تخصصية المستفيد علمياً زاد ارتباطه بالجمعية العلمية ، ولم يمنع ذلك استفادة شرائح أخرى من أنشطة الجمعيات على الوجه الذي جاء في معطيات الجدول . هناك قضيتين تمت إثارتهما في الدراسة الميدانية مرتبطتين بهذا الموضوع من التحليل .

١- قضية رجال الأعمال وإمكانية استفادتهم من خبرات الجمعيات العلمية .

٢- الوزارات الفنية وإمكانية استفادتها من خبرات الجمعيات العلمية .

### أولاً : رجال الأعمال والجمعيات العلمية :-

في الدول المتقدمة يهتم رجال الأعمال بالمراكز البحثية والجمعيات العلمية ويسعى أصحاب الصناعات إلى الحصول على الأبحاث العلمية والمعملية التي من شأنها تطوير جزئية ولو بسيطة في مصنع من مصانعهم ، ويخصصون في سبيل تحقيق غاياتهم هذه أموالاً - تبدو للباحثين ضخمة ولرجال الأعمال بسيطة - للجمعيات العلمية والمراكز البحثية ، هذا الأمر لو تم تطبيقه في مصر وتم التنسيق بين رجال الأعمال والجمعيات العلمية لحدثت الاستفادة المتبادلة لكلا الفريقين والتي ستعكس بدورها على العلم والمجتمع.

ففريق رجال الأعمال سوف يحصل على الأبحاث والخبرات العلمية التي من شأنها تطوير تكنولوجيا أعماله ومن ثم ترتقي صناعته ويزداد ثراؤه ، وفريق الباحثون سوف تتوافر له الإمكانيات المادية التي يستطيع من خلالها تحقيق عملية الإبداع العلمي .

### ثانياً : الوزارات الفنية والجمعيات العلمية :-

المقصود بالوزارات الفنية تلك الوزارات التي تعتمد على التطبيق العملي مثل الصناعة - الكهرباء - النقل والمواصلات - الزراعة ... الخ . ويسرى عليها ما قيل في علاقة رجال الأعمال بالجمعيات العلمية إلا أن التمويل ستتحمله تلك الوزارات من خلال اعتماد الحكومة لهذا البند في الموازنة العامة .

### (ج) علاقة الجمعيات العلمية بالهيئات الأخرى وتأثير ذلك على عملية صنع السياسة :

جدول رقم (١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) يوضح العلاقات مع الجهات الأخرى ، واتضح من خلال هذه الجداول ومن عملية تحليل المضمون ومن المقابلات الشخصية ضعف علاقات الجمعيات العلمية مع الجهات المذكورة بالجداول . العلاقات التي اتسمت بالقوة نوعاً ما في بعض جوانبها كانت مع الجهات التي تقدم دعماً مادياً للجمعيات العلمية ، وقد أوضحت الدراسة الميدانية الضعف الشديد للدعم المخصص للجمعيات العلمية من قبل أكاديمية البحث العلمي أو وزارة الشؤون الاجتماعية وقد تبين ذلك جلياً عند تحليل الموازنة العامة . أما عن العلاقات الفنية فإنه وكما سبق توضيح ذلك في الإطار القانوني فإن قانون "٣٢" كان يحد من تدخل أي جهة أخرى غير الشؤون الاجتماعية في عملية الإشراف الفني على الجمعيات . كل هذا الضعف في العلاقات انعكس على أداء الجمعيات العلمية ومن ثم سياسات تلك الجمعيات بصورة سلبية .

أبرز ما قدمته الدراسة الميدانية في العلاقات مع الجهات الأخرى هو ضعف إن لم يكن تلاشي علاقات الجمعيات العلمية مع الاتحادات بصورة عامة والاتحاد النوعي للخدمات الثقافية والعلمية والدينية بصورة خاصة ، والسبب في أهمية تلك الجزئية أنه من الناحية النظرية لو تم تأمل دور الاتحادات بصورة عامة والاتحادات النوعية بصورة خاصة كما صاغه قانون "٣٢" لوجد أنه من شأنه إحداث كفاءة عالية في صنع وتنفيذ سياسات الجمعيات العلمية ، لكن ما حدث في الواقع أن الاتحادات لم تقم بالأدوار المنوطة بها نهائياً ، وحتى يتم التعرف على كيفية ذلك دعونا نتأمل الدور الذي كان من المفترض أن يقوم به الاتحاد النوعي للخدمات الثقافية والعلمية والدينية .

تنص المادة [ ٨٧ ] من اللائحة التنفيذية لقانون " ٣٢ لسنة ١٩٦٤ " على :-

#### يختص الاتحاد النوعي بما يأتي :-

أ- تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية في ميدان العمل المتصل بأغراض الاتحاد وذلك في حدود سياسة الدولة .

ب- إجراء البحوث المتصلة بميدان العمل ونشرها على الجمعيات والمؤسسات الأعضاء .

ج - تحديد مستويات الخدمات وحدود تكلفتها في نطاق السياسة العامة .



د - تنظيم البرامج وتنسيق الجهود التي تقوم بها الجمعيات الأعضاء .

هـ - وضع برامج الإعداد الفني والإداري لأعضاء مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات وموظفيها على

أن تعتمد هذه البرامج من الجهة الإدارية المختصة .

ز - تقديم المعونة الفنية للجمعيات والمؤسسات الأعضاء .

ح - وضع طريقة تنفيذ برامج المشروعات المشتركة .

المتأمل للواقع يجد أن الأمور السابقة لم تتم وذلك راجع لآتي :-

اللائحة التنفيذية للقانون "٣٢" حددت في مادتها رقم (١) (المستبدلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٤٠ لسنة ٦٧ )

المبادئ الرئيسة التي تعمل فيها الجمعيات والمؤسسات الخاصة وكانت ١٤ ميداناً ووضعت ميدان الخدمات الثقافية والعلمية والدينية في قالب واحد فكان لزاماً على الجمعيات التي تعمل في ذلك الميدان أن تتخبط في اتحاد نوعي واحد ، وما حدث أن اهتمام الاتحاد النوعي أنصب كليةً على الجمعيات الدينية وبصفة خاصة تنظيم عمليات الحج والعمرة بصورة جعلت مدير الاتحاد النوعي للخدمات الثقافية والعلمية والدينية لا يعرف أي شيء عن الجمعيات العلمية ، وبصرح بأن كل ما يخص الجمعيات العلمية موجود في أكاديمية البحث العلمي .

قانون "٨٤" لسنة ٢٠٠٢ "جاء بفكر جديد في هذه الإشكالية حيث لم يشترط (سواء قانون ٨٤ أو

لائحته التنفيذية ) تحديد المبادئ الرئيسة التي تعمل فيها الجمعيات وذلك أخذ بقاعدة أن الأصل في الأشياء هو الإباحة وأن القيد هو الاستثناء ، وبالتالي يمكن للجمعيات العلمية إنشاء اتحاد نوعي للجمعيات العلمية والذي بدوره قد ينعكس بالإيجاب على صنع وتنفيذ سياسات الجمعيات العلمية لما له من صلاحيات وفاعليات ، والتي وضحت في اللائحة التنفيذية للقانون ٨٤ من خلال مادة (١٥١) والتي تنص على " يصنع المؤسسون نظاماً أساسياً للاتحاد النوعي أو الإقليمي ، تتبع في شأنه الأحكام الخاصة بالنظام الأساسي للجمعيات ، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة الاتحاد .

وفى المادة رقم (١٥٥) : يختص الاتحاد النوعي أو الإقليمي بما يأتي :

- أ- إعداد قاعدة للبيانات وتوفير المعلومات الكافية عن الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تعمل في مجال نشاطه بما في ذلك الدراسات والبحوث التي تعينها وكذا المؤتمرات المحلية والدولية التي تتصل بنشاطها .
  - ب- العمل على نشر دليل بقوائم الجمعيات المقيدة في المجال النوعي والإقليمي لتعريف المواطنين بها وحثهم على الإسهام والمشاركة في أنشطتها .
  - ج- إجراء البحوث الاجتماعية اللازمة في مجال نشاط الاتحاد أو نطاقه الجغرافي والاشتراك في البحوث الاجتماعية العامة التي يتولاها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية .
  - د- تنسيق الجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية الأعضاء في الاتحاد ضماناً لتكاملها .
  - هـ - تقييم الخدمات التي تؤديها الجمعيات والمؤسسات الأهلية على ضوء احتياجات المجتمع وإمكانيات تلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومواردها المتاحة .
  - و - تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري لموظفي الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأعضائها .
  - ز - دراسة مشاكل تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية والعمل على حلها .
- قانون (٣٢) في مادته رقم (٨٤) قرر أنه لا يجوز إنشاء أكثر من اتحاد نوعي في ميدان الخدمة والرعاية الواحدة بينما نصت المادة (٦٦) من القانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢" على أنه يجوز " إنشاء أكثر من اتحاد نوعي لذات النشاط في نطاق المحافظة الواحدة بشرط ألا يقل عدد أعضاء كل اتحاد عند التعداد عن عشرة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية " وبما أن الغالبية العظمى للجمعيات العلمية تقع في نطاق محافظتي القاهرة والجيزة فإنه يمكن لكل قطاع أن ينشأ اتحاد نوعي خاص به (جمعيات طبية - جمعيات هندسية وهكذا) . ومن المتوقع إذا حدث هذا الأمر ، إمكانية إحداث إحكام وتركيز دراسة مشكلات واحتياجات وسياسات كل قطاع من قطاعات الجمعيات العلمية ، الأمر الذي قد تزداد معه كفاءة الجمعيات العلمية وتحقيق أهدافها المنشودة .

## (د) سياسة الدولة تجاه البحث العلمي وانعكاس ذلك على سياسات الجمعيات العلمية

من النقاط الهامة التي برزت على ساحة مناقشات الخبراء في المقابلات الشخصية قضية اهتمام الدولة بالبحث العلمي ، حيث شكت الغالبية من قلة اعتمادات الدولة للبحث العلمي والذي يؤثر بدوره على تطور البحث العلمي في مصر .

ولما كانت الجمعيات العلمية تهتم بالبحث العلمي فإنه يسرى عليها ما يسرى على جميع القطاعات المهمة بالبحث العلمي في مصر . هذا الأمر اتضح جلياً من خلال تحليل الموازنة العامة للجمعيات العلمية حيث قلة الاعتمادات المالية للجمعيات بصورة عامة ولأغراض البحث العلمي بصفة خاصة ، حيث أنه لا توجد إلا إعانة واحدة من وزارة البحث العلمي لجمعية الدفاع الاجتماعي ، مخصصة لمعهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي وكانت قيمتها ١٠٠٠٠٠ جنيه دفعت مرة واحدة فقط منذ خمس سنوات .

### جمعية الدفاع الاجتماعي :-

إحدى عينات الدراسة أنشأت معهداً للدراسات العليا للدفاع الاجتماعي هدفه إعداد وتدريب الكوادر الفنية على معارف مجال الدفاع الاجتماعي - المنبثق عن العلوم الإنسانية - وذلك من أجل تطوير وتنفيذ ميدان الدفاع الاجتماعي في مصر ، تلك التجربة لها في هذا الموضع شقين :-

١- الشق الأول :- أن فكرة وتجربة هذا المعهد يمكن تعميمها على الجمعيات العلمية الأخرى بحيث يتم إنشاء معهد علمي متخصص في المجالات العملية . يحصل فيه الطبيب أو المهندس مثلاً على أحدث ما وصل إليه العلم في مجال تخصصه ، خاصة وأن مجال الدراسات العليا في الجامعات قد يكون مكلفاً مادياً من ناحية ، أو يستغرق وقتاً طويلاً من ناحية أخرى ، أو يشترط تقديرات عالية من ناحية ثالثة وبالتالي فإن المعهد الذي سيكون ملحق بالجمعية سيقدم دبلومة تخصصية سواء سنة أو سنتين وتجدد معارف المعهد أولاً بأول ويستطيع المهني أن يحصل على الدبلومة أكثر من مرة كل خمس سنوات أو ١٠ سنوات ، وفي كل مرة تجدد معلوماته ويحصل على الجديد في مهنته والذي يمكن أن يطلق عليه ديمومة التعلم .

٢- الشق الثاني :- وهو خاص بمعهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي ، حيث أن هذا المعهد يعاني من مشكلة رئيسة وهي مشكلة التمويل والتي هي بدورها مرتبطة بقلة اعتمادات الدولة للبحث العلمي فبتأمل

تحليل الموازنة العامة جدول (٢١) وجد أن اشتراكات طلاب معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي على مدار ٤ سنوات ١٧٣٧٦٠ جنيه للفرقتين الأولى والثانية ، أضف إليهم ١٠٠٠٠٠٠ جنيه منحة وزارة التعليم العالي جدول رقم (١١) ، يكون المجموع ٢٧٣٧٦٠ جنيه في حين كانت مصروفات المعهد على مدار أربع سنوات ٢٧٨٩٥٧ جنيه كما جاء في جدول رقم (٢٥) وذلك بعجز قدره :

$$٢٧٨٩٥٧ - ٢٧٣٧٦٠ = ٥١٩٧ \text{ جنيه .}$$

لذلك فإن معظم أعضاء هيئة التدريس في هذا المعهد من المتطوعين ، فإذا تم التسليم بأنه سيوجد من سيتطوع بوقته وجهده - رغم صعوبة ذلك وندرته في أحيان كثيرة - فمن غير المعقول أن ينفق الأستاذ الجامعي من جيبه الخاص على التنقلات والوسائل التعليمية علاوة على العمل بدون أجر .

لذا فإن تعديل الدولة لسياستها نحو البحث العلمي قد ينعكس بدوره على أداء هذا المعهد ، ويمكن من خلال هذا التعديل تشجيع الجمعيات العلمية الأخرى على إنشاء معاهد مماثلة ستعود في النهاية بالنفع على المجتمع ، حيث سيتم ضمان استمرارية الكفاءة المهنية لصاحب كل تخصص .

### ٣) تنفيذ سياسات الجمعيات العلمية :

#### **أ- الأنشطة العلمية التي تمارسها الجمعيات العلمية :**

ظهر من خلال تحليل المضمون أن الأنشطة العلمية التي قامت بها الجمعيات العلمية على مدار أربع سنوات كانت :

- |                        |  |
|------------------------|--|
| ١- مؤتمرات بنسبة ٤,٨٣% | ٥- مكتبة اطلاع فقط بنسبة ٧,٥٨%   |
| ٢- محاضرات بنسبة ٨,٢٧% | ٦- دورات تدريبية بنسبة ٢٨,٢٧%  |
| ٣- ندوات بنسبة ٢٨,٢٧%  | ٧- بحوث بنسبة ٠,٦٨%  |
| ٤- مجلات بنسبة ١٦,٥٥%  | ٨- مسابقات بحوث ، و نشاط معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي بنسبة مشتركة ٥,٥١%. |

المتأمل لسياسات الجمعيات العلمية نحو الأنشطة السابقة يجد الآتي :

### (١) نشاط المؤتمرات :-

رغم قلة نسبة المؤتمرات ٤,٨٣% إلا أنه يلزم التنويه إلى أن الجمعيات العلمية أقامت ٧ مؤتمرات على مدار ٤ سنوات وهي نسبة معقولة نوعاً ما حيث أن المؤتمر يتم إجراؤه كل عامين .

نشاط المؤتمرات يمتاز بأنه فرصة لاجتماع أكبر عدد من المتخصصين سواء محلياً أو دولياً ويتم فيه التعرف على أحدث الأبحاث العلمية في مجال التخصص .

هناك عدة ملاحظات حول نشاط المؤتمر:

١. أوضحت المقابلات الشخصية أن معظم المؤتمرات التي تقيمها الجمعيات العلمية الطبية تسعى شركات الأدوية الكبرى إلى تمويلها ورعايتها ، قد يرى البعض أن شركات الأدوية تفيد من الأبحاث العلمية التي يقدمها الباحثون ، لكن ما يحدث غير ذلك فكما ذكر فإن المؤتمرات ملتقى لأكبر عدد من المتخصصين وفي ظل ذلك التجمع تغتتم شركات الأدوية الفرصة لعرض أحدث منتجاتها من الأدوية وبذلك تكون الفائدة الكبرى للمؤتمر عائدة على الشركات كبعد تجاري فقط .

٢. إجراء معظم المؤتمرات في قاعات فندقية خمس نجوم بما في ذلك من خدمات فندقية ، علماً بأنه يمكن إجراء المؤتمرات في قاعات بسيطة ويتم بذلك توفير أموالاً كثيرة تساعد الجمعيات على تحقيق أهدافها .

٣. نظراً لسياسة الدولة في التعامل مع قضية "النظرية والتطبيق" واتساع الفجوة بينهما فإن معظم الأبحاث المقدمة في المؤتمرات توضع في أروقة المكتبات والسبب في ذلك أن تطبيق البحث عملياً يحتاج إلى إمكانات مادية عالية ، والدولة شبه رافعة يدها عن هذا الأمر. ولو تم التنسيق كما ذكر بين رجال الأعمال أو الوزارات الفنية والجمعيات العلمية ويقوم الطرف الممول باختيار البحث القابل للتطبيق ويخدم أهدافه ويقوم برعايته حتى يتم تطبيقه لو حدث ذلك لتغيرت فلسفة المؤتمرات التي تجريها الجمعيات العلمية.

٤. يمكن للجمعيات العلمية الغنية مثل جمعية المهندسين بأن تتولى عملية تطبيق بعض الأبحاث منخفضة التكلفة ، وبالخبرة العلمية والمهنية يستطيع علماء الهندسة تحديد مردود الفائدة من تطبيق البحث ويتم بعد ذلك بيع التطبيق إلى الشركات ، وبذلك تكون الجمعية بمثابة بوتقة للنظرية والتطبيق من خلال أفضل استغلال للإمكانات المتاحة.

## (٢) نشاط المحاضرات :-

كما أوضح تحليل المضمون جدول رقم (٣) فإن عدد المحاضرات للخمس جمعيات كان ١٢ محاضرة على مدار أربع سنوات ، وبافتراض أن مدة المحاضرة ساعتين يكون مجموع الساعات ٢٤ ساعة هذا الرقم يعكس ضعف اهتمام الجمعيات العلمية بنشاط المحاضرات ، وهذا قد يكون راجعاً إلى أن معظم الجمعيات العلمية في مصر ليس بها مكان صالح لإجراء المحاضرات ، والجمعيات التي لديها مقار تفضل إجراء دورات تدريبية أوقع وأشمل تتحقق بها الفائدة أكثر من المحاضرات المتفرقة ، وإن كان نشاط المحاضرات المنفردة يمكن استثماره جيداً من خلال استقطاب العلماء المتميزين لإلقاء الضوء حول القضايا العلمية المعقدة ، ولعل الجمعية العلمية المتفوقة في هذا الأمر (المجمع العلمي المصري) ، وعلى الرغم من أن المجمع لم يكن من ضمن عينة الدراسة إلا أن زيارات الباحث لعدد غير قليل من الجمعيات العلمية كان من بينها المجمع العلمي المصري أوضحت هذا الأمر. ويمكن للجمعيات العلمية التي ليس لديها مقار لإجراء مثل هذه المحاضرات أن تستعين بقاعات محاضرات الجمعيات العلمية الغنية مثل الجمعية الجغرافية المصرية ، أو جمعية التشريع السياسي والاقتصادي ، أو استخدام قاعة محاضرات الاتحاد العلمي المصري اش أوزوريس الذي تم إنشاؤه في الخمسينيات ليكون مظلة للجمعيات العلمية ، وتم اعتباره جمعية علمية في ظل قانون "٣٢" وبذلك أهملت المظلة ، ويمكن لهذا الاتحاد استعادة نشاطه مره أخرى في ظل سماح قانون "٨٤" بإنشاء الاتحادات النوعية بدون التقيد بمبادئ النشاط .

## (٣) نشاط الندوات :-

يتضح من جدول رقم (٤) أن عدد الندوات التي أجرتها الجمعيات العلمية "٤١" ندوة بنسبة ٢٨,٢٧% "٣١" ندوة تمت داخل مقار الجمعيات ، و"١٠" ندوات تمت خارج الجمعيات والندوات يتم فيها التفاعل بين

الخبراء والباحثين لمناقشة قضية معينة تعرض فيها أبحاث حول تلك القضية ، وتتم المناقشات حول أنسب السبل لمعالجة تلك القضية ، ومن الواضح هنا اهتمام الجمعيات العلمية بهذا النوع من الأنشطة العلمية والذي يمكن استثماره جيداً من أجل معالجة قضايا قومية وحيوية داخل المجتمع ، لكن هناك عدة ملاحظات على هذا النوع من الأنشطة وهي :

أ- مردود وفاعلية هذه الندوات يحتاجان إلى دراسة متعمقة ، يتم فيها دراسة كل قضية من القضايا التي ناقشتها تلك الندوات ، ثم يقاس مدى تأثيرها في المجتمعين ، المجتمع العلمي بصفة خاصة والمجتمع المصري بصفة عامة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى دراسة مدى تطبيق ما جاء في تلك الندوات من نتائج .

ب- مثل معظم الأنشطة العلمية الأخرى فإن إشكالية الفجوة بين "النظرية والتطبيق" تفرض نفسها على ساحة نشاط الندوات العلمية ، وهنا يتم التأكيد على ضرورة وجود هيئة أو لجنة تقوم بالتنسيق بين الجهات المستفيدة من حل القضية ولديها القدرة على التمويل من أجل تدبير الدعم اللازم لإدخال نتائج الندوات حيز التطبيق .

ج- يمكن التنسيق بين الوزارات الفنية أو رجال الأعمال والجمعيات العلمية ، بحيث تدرس الجمعية العلمية من خلال الندوات المتخصصة قضية معينة يصعب على الوزارة أو رجل الأعمال اتخاذ قرار حيالها ، وبالتالي من الممكن توفير أموال طائلة تذهب إلى جيوب الخبراء الأجانب الذين يتم استقدامهم من أجل البت في حل القضية المعروضة ويخصص للجمعية تبرع معين يكون هدفه النهوض بأنشطة الجمعية العلمية.

#### (٤) نشاط المجلة :

اتضح من جدول رقم (٣) أن تكرار المجلة كان (٢٤) بنسبة ١٦,٥٥% وهذا يوضح الاهتمام المكثف للجمعيات العلمية بنشاط المجلة التي هي بمثابة مرآة للجمعية ، كما أنها لغة الحوار بين الجمعية والمجتمع ، وقد اتضح من الدراسة الميدانية أن هناك ٤ جمعيات تقوم بإصدار مجلة واحدة ، وجمعية واحدة من الخمس جمعيات تصدر مجلتين ، وفي الغالب تكون الجمعيات التي تصدر مجلتين : (أولاً) جمعيات غنية (ثانياً) ذات

تأثير علمي واسع ، والمجلات في الغالب تكون عربية وانجليزية ، والأخيرة ليست ترجمة للأبحاث العربية بل تكون الأبحاث الإنجليزية لباحثين من كافة أرجاء العالم . ومثل هذه المجلات تكتسب قوة بحثية ، لقوة الباحث من ناحية ، وقوة البحث من ناحية أخرى ، أما الأبحاث العربية فهي في الغالب تكون مقتصرة على الباحثين العرب لكن في نفس الوقت محتفظة بقوة علمية نظراً لأن كل الأبحاث المنشورة تكون محكمه تحكيمياً علمياً معتمداً.

#### (٥) نشاط المكتبة :

اتضح من تحليل المضمون الجدول رقم (٣) أن نشاط المكتبة السائد هو اطلاع فقط بتكرار (١١) وبنسبة (٧,٥٨%) ، وعلى الرغم من وجود بند الاستعارة في إجابات استمارة الأنشطة كما في الجدول رقم (٩) بتكرار ٥/٤ جمعيات ، إلا أن تحليل المضمون لم يوضح أن المكتبات قامت بإعارة كتب علمية خارج الجمعية .

ومكتبات بعض الجمعيات العلمية زاخرة بكتب ومراجع متخصصة يمكن الاستفادة بصورة افضل إذا تم الإعلام الجيد عن الجمعيات العلمية في مصر للاستفادة من نفائس مكتباتها التي يقول عنها "أسامة القلش" في دراسته عن "مكتبات الجمعيات العلمية في مصر" أن من أهم المعالم التي تحمل صورة مشرقة ومشرفة لمصر في الخارج المكتبات التي كونتها بعض الجمعيات العلمية في مصر سواء عن طريق الاقتناء أو التبادل على مدى عمرها فضممت مكتباتها بين جوانبها آلاف من أمهات الكتب والمراجع والمخطوطات التي لا تقدر قيمتها بثمن مما يجعلها مراكز للإشعاع العلمي ونواته التي يلتف حولها الباحثون والدارسون في مختلف فروع العلم فيضيفون ببحوثهم إلى المعرفة العلمية كل مستحدث وجديد في مجال تخصصاتهم" ودراسة "أسامة القلش" عن مكتبات الجمعيات العلمية بها تفصيلات موسعة عن نشاط المكتبة وعن وضع المكتبات من الداخل والنظم الداخلية في المكتبات ، ويمكن إجراء دراسات مشابهة على باقي أنشطة الجمعيات العلمية - كما أشير مسبقاً - وهذا يكون من خلال التخصصات العلمية المصاحبة لكل نشاط ، وهذا قد يؤدي إلى تحقيق فاعلية أعمق لأنشطة الجمعيات العلمية داخل المجتمع .



لكن يظل التأكيد على ضرورة الإعلام الجيد عن نشاط المكتبة خاصة إذا كانت الجمعية غنية ولديها

مكتبة عامرة.

## **(٦) نشاط الدورات التدريبية :**

أوضح الجدول رقم (٣) أن عدد الدورات التدريبية التي أجرتها الجمعيات العلمية خلال فترة التحليل كانت (٤١) دورة تدريبية بنسبة ٢٨,٢٧% من الأنشطة العلمية ، وقد اتضح من تحليل المضمون أن معظم هذه الدورات أجرتها جمعية المهندسين المصرية ، وهذا المجال المهني يحتاج عند ظهور معدات جديدة أو نظريات في البناء والإنشاء مثلاً إلى تدريب المهندسين المهنيين على ذلك ، وهذا الأمر يستلزم جمعية غنية كبيرة وعلى اتصال بكل جديد في المجال الهندسي والتكنولوجي ، لأن ما سيتم التدريب عليه في الدورة التدريبية سيتم ترجمته إلى ممارسة عملية في أرض الواقع ، وهذه المتطلبات قد تكون متوفرة في جمعية المهندسين المصرية حيث الإطارين العلمي والمهني ، والعمل تحت مظلة هيكل غني وهو مبني الجمعية بمواردها .

أما عن باقي الجمعيات فإن نشاط الدورات التدريبية لا يحظى بنفس القدر من الأهمية لذا فإن تفعيل أمر الدورات التدريبية في الجمعيات العلمية قد يساهم نوعاً ما في رفع كفاءة المهنيين بعد تزويدهم بأحدث الخبرات العلمية في مجال التخصص ، وهنا يتم التأكيد على أهمية إنشاء "المعهد العلمي" -السابق الإشارة إليه- ويمكن أيضاً عمل الدورات التدريبية قصيرة المدى من خلاله وبذلك يتم مواكبة التطورات العلمية .

## **(٧) نشاط البحوث :**

أوضح الجدول رقم (٣) أن نسبة نشاط البحوث (٠,٦٨%) وهي نسبة لا تكاد تذكر ، وقد أوضح جدول رقم (٩) أن الجمعيات العلمية لم تقم بإجراء أبحاث علمية لصالح جهات وهيئات محلية أو دولية ، كما أن نسبة استخدام المعامل البحثية وإجراء الأبحاث المعملية ٢,١٧% ، وقد أوضح تحليل المضمون عدم استخدام المعامل البحثية وبالتالي فإن نشاط البحوث قد يعتبر مهملاً ، إلا أن هناك نقطة ينبغي الوقوف عليها وهي أنه يجب التفريق بين ما ينشر في مجلات الجمعيات أو يعرض في مؤتمراتها وندواتها وبين ما تقوم به الجمعيات بنفسها من إجراء بحوث معينة لمعالجة قضية مطروحة ، فالأبحاث المنشورة في المجلات

والمعروضة في المؤتمرات والندوات ليس بالضرورة أن يكون أصحابها أعضاء في الجمعية العلمية بل إنهم في بعض الأحيان يكونوا من دولاً أخرى هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن بعض الأبحاث التي أجرتها الجمعية نشرت بإحدى الوسائل السابقة لذلك عند تحليل المضمون لم تظهر مفردة بحوث في التحليل لأنها أدخلت ضمناً في أنشطة المجلة أو المؤتمرات أو الندوات .

### (٨) مسابقات بحوث ونشاط معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي :

وقد حصلنا هذان النشاطان على نسبة مشتركة ٥,١٥% ، وانفردت بهما الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي . ونشاط مسابقات البحوث التي تجريها الجمعيات العلمية الدولية غير منتشر في مصر على الرغم من أنه يمكن استثماره في معالجة قضايا وإشكاليات معينة من خلال الطرح العام في صورة مسابقات . أما عن نشاط معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي فقد تم الإسهاب حوله في شرح سابق .

يبقى التنويه أخيراً عن نشاط لم يظهر في تحليل المضمون لكنه ظهر من خلال استمارة الأنشطة ومن خلال المقابلات الشخصية وهو "الترشيح لجوائز الدولة التقديرية" يبدو النشاط في ظاهره نموذج عادي مثل باقي الأنشطة العلمية الأخرى لكن هذا النوع من الأنشطة له أفراد خاص قد يغير من الخريطة السياسية للجمعيات العلمية على الساحة المصرية ..... كيف ذلك ؟

تتيح قواعد الترشيح لجوائز الدولة التقديرية لمجالس إدارات الجمعيات العلمية ترشيح رؤسائها أو من ترشحه من بين أعضائها للحصول على تلك الجائزة . المتأمل لواقع الجمعيات العلمية يجد انتشار ظاهرة الجمعيات التي يمكن أن يطلق عليها "جمعيات الأفراد" ، فهي تنطلق من مكاتب بعض الأكاديميين في الجامعات المصرية ، ولا يكاد يكون لها أي نشاط علمي ملموس ، ومن هنا وفي ظل قواعد الترشيح لجوائز الدولة التقديرية تكون الجمعيات بمثابة باب خلفي للأكاديميين الذين لا يتم ترشيحهم من قبل الجامعات والمراكز البحثية ، وأحسب أنه لو تم تعديل قواعد الترشيح لجوائز الدولة بحيث تسحب الإباحة من الجمعيات العلمية لانعكس ذلك على سياسة إنشاء الجمعيات العلمية في المجتمع المصري.

### ب- السياسات المالية للجمعيات العلمية :

ويتم دراستها من خلال بعدين :

١- مصادر التمويل [حكومية - غير حكومية] .

٢- أوجه الإنفاق .

بالنسبة للسياسات المالية للجمعيات العلمية هناك ثلاث قراءات :

١- قراءة من خلال استمارة الأنشطة .

٢- قراءة من خلال تحليل المضمون .

٣- قراءة من خلال تحليل الموازنة العامة.

أدق القراءات التي تم الحصول عليها هي قراءة الموازنة العامة ، وذلك لأنه تم حساب كل جنيه دخل للجمعيات محل الدراسة سواء من مصدر حكومي أو مصدر غير حكومي ، أيضاً حساب كل جنيه خرج من الجمعيات أثناء فترة التحليل (٤ سنوات) ، وبالتالي فإن تحليل الموازنة العامة قدم قراءة فعلية لواقع السياسات المالية للجمعيات العلمية ، ومن هنا سيتم الاعتماد على قراءة تحليل الموازنة العامة عند تحليل السياسات المالية للجمعيات العلمية .

### ١ - مصادر التمويل

#### (أ) مصادر التمويل الحكومية

مصادر التمويل الحكومية كانت نسبتها ٦,٧٥ % بمعدل ٦٠٤٧٤٧ جنيه ، وهي نسبة منخفضة خاصة وأن هذا الرقم منه حوالي ٤٠٠ ألف جنيه قدمت للمعهد القومي للدفاع الاجتماعي باعتباره مشروعاً مسنداً إلى الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي ، وبالتالي يكون الدعم الفعلي الحكومي الذي قدم خلال أربع سنوات لخمس جمعيات علمية هو ٢٣٨٥٠٠ جنيه منهم ١٠٠ ألف جنيه إعانة وزارة التعليم العالي في صورة منحة قدمت مرة واحدة لمعهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي ، وبالتالي فإن دعم الحكومة للجمعيات العلمية يعد ضعيفاً ويفضل زيادته ، لكن الأفضل في حالة زيادة الإعانة الحكومية أن تكون الإعانة مشروطة بدراسات جدوى قيمة عن الأنشطة التي ترغب الجمعيات العلمية في القيام بها.

ولعل اللجنة الفنية التي استحدثها قانون "٨٤" ولائحته التنفيذية قد يكون لها دوراً بارزاً في ترشيح دراسات الجدوى المفيدة لكلاً من العلم والمجتمع ، وبالتالي تحصل الدراسات المزكاة من قبل اللجنة على الدعم المخصص ، والسبب في جعل تلك المنح مشروطة هو ما أوضحه تحليل الموازنة من غموض في إنفاق الجمعيات العلمية والذي سيتضح بعد قليل .

• أكاديمية البحث العلمي قدمت دعماً للجمعيات العلمية الخمس محل الدراسة على مدار أربع سنوات قدره ٩١٠٠ جنيه ، هذا الرقم المنخفض راجع إلى أن اعتمادات الجمعيات العلمية مجتمعة هو ١٤ ألف جنيه في العام تخصص للجمعيات النشطة فقط ، حيث تحصل الجمعية النشطة على مبلغ متوسطه ٥٠٠ جنيه في العام ، وغالباً يقدم لدعم نشاط معين كاشتراكات الجمعية في اتحادات دولية أو الاشتراك في مؤتمرات ومجلات دولية خارجية ، أو مساعدة الجمعية في طبع مجلتها ، وعلى أية حال فإن الاعتمادات المالية منخفضة ، علماً بأن رقم ١٤ ألف جنيه ثابت منذ أكثر من ٣٥ عام حيث جاء به "د.محمود حافظ" باتصالاته في عهد "الرئيس عبد الناصر" وكان المبلغ مخصص دورياً لأغراض سياسية في إحدى الدول الأفريقية ، لهذا فإن رفع هذا الرقم سينعكس على أداء الأكاديمية مع الجمعيات العلمية مما قد يؤدي إلى تطوير سياسات الجمعيات العلمية.

• دعم وزارة الزراعة والمركز القومي للبحوث هو دعم مقدم للجمعيات العلمية المرتبطة بالمجال الزراعي مثل جمعيتي الميكروبيولوجيا التطبيقية والجمعية المصرية لعلم الحشرات ، وعلى الرغم من أهمية هذا الدعم إلا أن الأفضل من أن يقدم الدعم في صورة هبة تقدم من هنا أو هناك ، أن تكون الإعانة المقدمة مشروطة ، بمعنى أن تشترط الوزارة الفنية أن تقدم الجمعية العلمية في مقابل الدعم ما يساعد الوزارة على تحقيق بعض أهدافها ، ومن هنا يتحول الدعم من مجرد هبة مبنية على الاتصالات الشخصية ومعرضة للإلغاء بمجرد حدوث أي تأثير على تلك الاتصالات (الوفاة - التقاعد - التغيير الوظيفي - الخلافات الشخصية) لتتحول إلى سياسة وزارة يسير على دربها كل مسئول أياً كانت علاقته بأعضاء مجالس إدارات الجمعيات العلمية ، وذلك باعتبار أن تلك الجمعيات بمثابة بيوت خبرة .

## (ب) مصادر التمويل غير الحكومية :

اتضح من جدول رقم (٦) أن مصادر التمويل غير الحكومية أخذت (١١) شكلاً هي :

- ١- اشتراكات الأعضاء .
- ٢- فوائد ودائع بنكية .
- ٣- تأجير مبنى .
- ٤- مقابل الاشتراك في مؤتمر .
- ٥- مقابل الاشتراك في ندوة .
- ٦- مقابل الاشتراك في دورة تدريبية .
- ٧- مقابل نشر أبحاث المجلة .
- ٨- إيراد بيع مطبوعات .
- ٩- إيراد خدمات تصوير المستندات .
- ١٠- تبرعات ومساهمات .
- ١١- اشتراكات طلاب معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي .

وسوف يتم تناول كل شكل من الأشكال السابقة بشيء من التفصيل .

### ١- اشتراكات الأعضاء :

كانت جملة اشتراكات الأعضاء ٤٨٧٣٤٧ جنيه بنسبة ٥,٨ % ورغم أن الرقم يبدو كبيراً إلا أن الدراسة الميدانية أوضحت أن هناك صعوبات كبيرة في تحصيل اشتراكات الأعضاء ، وأنه لو دفع كافة أعضاء الجمعيات العلمية اشتراكاتهم بانتظام لارتفع رصيد الجمعية ويمكن إرجاع عدم دفع الأعضاء لاشتراكاتهم بانتظام إلى سببين مرتبطين :

أ- العضو نفسه ؛ والذي قد لا يرى مردود قوي لأنشطة الجمعية ، أو يكون عدم دفعه راجع إلى الكسل أو النسيان .

ب- إدارة الجمعية ؛ والتي قد تفشل في جذب الأعضاء إلى ساحة الجمعية ، سواء من خلال الأنشطة العلمية الفعالة أو المهارات الإدارية.

### ٢- فوائد ودائع بنكية :

وقد أوضح تحليل الموازنة العامة أن فوائد الودائع البنكية على مدار الأربع سنوات كانت ٢١٤٧٨٠٦ جنيه بنسبة ٢٥,٧ % من حجم الإيرادات وهذا الرقم يوضح أن بعض الجمعيات العلمية لديها ودائع بنكية كبيرة تحصل من خلالها على فائدة تتراوح بين ٧-١١ %، وهنا يتم التوقف قليلاً، فقد نصت المادة رقم (٢٢) من القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ على أن "تلتزم الجمعية بأن تودع لدى أحد البنوك أو

صندوق التوفير أموالها النقدية بالإسم الذي قيدت به ، وعلى الجمعية أن تتفق أموالها فيما يحقق أغراضها ولها أن تستثمر فائض إيراداتها على نحو يضمن لها الحصول على مورد ثابت ، أو أن تعيد توظيفها في مشروعاتها الإنتاجية والخدمية ، وفي جميع الأحوال يمتنع على الجمعية الدخول في مضاربات مالية وتبين اللائحة التنفيذية ذلك في المادة رقم (٥٨) والتي تنص على أنه "يجوز للجمعية دعماً لمواردها على نحو يمكنها من تحقيق أغراضها الاجتماعية أن :

أ- تقيم المشروعات الخدمية والإنتاجية وتخضع هذه المشروعات للقوانين والقرارات المنظمة للنشاط بحسب طبيعته.

ب- تقيم الحفلات بمختلف أنواعها من مسرحية وفنية وسينمائية وموسيقية وغيرها من عروض فنية.

ج- تقيم الأسواق الخيرية بمختلف أنواعها أياً كانت المعروضات التي تعرض فيها.

د- تقيم المعارض لتسويق ما يعرض فيها سواء كان إبداعاً فنياً أو سلعةً إنتاجية أو غيرها .

هـ- تقيم المباريات الرياضية في جميع الألعاب والأنشطة الرياضية .

ويجوز للجمعية أن تعيد استثمار فائض إيراداتها من عائدات المشروعات الخدمية أو الإنتاجية في هذه المشروعات ، كما يجوز لها أن تعيد استثمار هذه العوائد أو فوائض إيراداتها العادية في مجالات تضمن لها الحصول على مورد ثابت ، وتعتبر من هذه المجالات الودائع لدى مكاتب توفير البريد أو أذون الخزانة أو السندات الحكومية أو ما تصدره أو تضمنه البنوك المعتمدة من شهادات الاستثمار أو الإيداع أو السندات أو ما تقبله من ودائع .

ولا يجوز الاستثمار أو إعادة الاستثمار في أي من المشروعات الإنتاجية أو الخدمية ما يجاوز (٥٠%) من فائض الميزانية السنوية إلا بموافقة الجمعية العمومية . وفي جميع الأحوال يمتنع على الجمعية الدخول في مضاربات مالية" .

إذا تم توجيه ودائع الجمعيات لاستثمارها في المشروعات المناسبة بالصورة التي أوضحها القانون واللائحة التنفيذية ، فإن ذلك من شأنه رفع رصيد الجمعية ، ومن ثم توسيع دائرة أنشطتها .

### ٣- تأجير مبنى :

وقد أوضح تحليل الموازنة العامة أن عائد تأجير مباني الجمعية ٢٨٢٦٢٨٩ جنيه بنسبة ٣٣,٨٤ % والسبب في ارتفاع هذا الرقم أن هناك -كما ذكر مسبقاً- جمعيات من العهد الملكي حصلت على مبان في وسط القاهرة وأصبحت ملكها ، وفي ظل ارتفاع الأسعار قامت تلك الجمعيات بتأجير أجزاء من مبانيها مثل -في عينة الدراسة -جمعية المهندسين المصرية والتي قامت بتأجير مبنى تابع لها مكون من خمس طوابق إلى بنك مصر (انتهى العقد في عام ٢٠٠٢ ولم يجدد نظراً لانتقال البنك لمقر آخر) ، وجمعية الحشرات المصرية التي قامت بتأجير الدور الأول من مبناها لأكاديمية السادات ، ومثل هذه الجمعيات المتخصصة والتي تملك مبان حيوية ، ولديها أرصدة كبيرة في البنوك يمكن لها أن تتبنى فكرة إنشاء معهد إعداد وتأهيل وتدريب المتخصصين ، وبالتالي تتحول سياسة الجمعيات العلمية فعلياً نحو ربط النظرية بالتطبيق ، كذلك يمكنها إنشاء معامل بحثية تطبق فيها الفكرة التي تم ذكرها مسبقاً عن تبني أبحاث قابلة للتطبيق وتقوم بتطبيقها وبيعها لشركات مستفيدة ، وبذلك يعظم الدور العلمي للجمعيات العلمية داخل المجتمع ، كما أنها تستطيع استثمار الفراغ المحيط بالجمعيات والذي كان في الماضي حقائق للجمعيات وهو فراغ ملكها و يمكن أن تقوم الجمعيات ببناء محلات تجارية في هذا الفراغ وتقوم بتأجيرها ، ولما كانت الجمعيات التي على هذه الشاكلة تقع في وسط القاهرة وحيث أن هذه المنطقة حيوية تجارياً فإنه من المتوقع أن يتم التأجير بمبالغ عالية تمكن الجمعية من القيام بأنشطة علمية ذات تكلفة عالية ، لكن العائد العلمي والفائدة المجتمعية لها أعلى من التكلفة المادية .

### ٤- مقابل الاشتراك في مؤتمر :

وقد أوضح تحليل الموازنة العامة أن قيمة الاشتراك في المؤتمرات كانت ٢١٤٠٥٥٠ جنيه ومن الواضح ارتفاع تكلفة الاشتراك في المؤتمرات ، لكن علاوة على اشتراكات الأفراد في المؤتمر أتضح أن هناك شركات وهيئات صاحبة مصالح تجارية تقوم بدعم ورعاية المؤتمر وتذكر أموال الدعم في الميزانيات المقدمة للشئون الاجتماعية على أنها مقابل الاشتراك في المؤتمر. ليس هناك اعتراض على تحصيل تلك

الأرقام لكن الاعتراض يكمن في سياسة الجمعية في إنفاق تلك المبالغ والمظاهر التي لا تتناسب في أحيان كثيرة مع مؤتمر علمي .

#### ٥- مقابل الاشتراك في ندوة :

وقد كانت حصيلة الاشتراك في "٤١" ندوة ٥٥٩٢٢ جنيه بمتوسط ١٤٠٠ جنيه للندوة الواحدة ، وهنا تظهر مفارقة بين الندوة والمؤتمر فعلى الرغم من أن الندوة قد تكون مركزة في معالجة قضية معينة وتضم نخبة من المتخصصين إلا أن الشركات والهيئات المهنية نادراً ما تقوم بدعم الندوات .

#### ٦- مقابل الاشتراك في دورة تدريبية :

وقد كانت حصيلة الاشتراك في "٤١" دورة تدريبية ٢٦٨٧٤٥ جنيه ، والمتأمل لهذا الرقم يجد أن جملة ما يدفعه المتخصصين للاشتراك في الدورات التدريبية في أربع سنوات وفي ٥ جمعيات يقترب من ضعف ما يدفعه طلاب الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي على مدار أربع سنوات لدفعتين مع فارق عدد المشتركين لصالح طلاب المعهد . ووجود معهد علمي لكل جمعية "قادرة" قد يتوافر به أساتذة متخصصين مما قد يسمح بإجراء دورات تدريبية بتكلفة أقل.

#### ٧- مقابل نشر أبحاث المجلة :

أوضح تحليل الموازنة العامة أن جملة ما دفعه الباحثون لنشر أبحاثهم في مجلات الجمعيات العلمية على مدار أربع سنوات كان ٣٣٠١٩ جنيه ، بمتوسط ١٣٧٥ جنيه للمجلة الواحدة في سنة واحدة- علماً بأن هناك مجلات شهرية وأخرى فصلية- وعلى الرغم من انخفاض الرقم إلا أنه في ذات الوقت تمثل المطالبة برفع قيمة النشر عبئاً مادياً على الباحثين مما قد يجعلهم ينسحبون من النشر في مجلة الجمعية وهذا ماحدث مع إحدى جمعيات الدراسة التي رفعت مقابل النشر فكانت النتيجة عكسية وهي "جمعية الحشرات المصرية".

#### ٨- إيراد بيع مطبوعات :

اتضح من تحليل الموازنة أن قيمة إيراد بيع مطبوعات الجمعيات ٤٨٥٢٦ جنيه ويلاحظ على سياسة الجمعية في بيع المطبوعات عدم سعي الجمعية للحصول على ربح في هذا النشاط فهي تسعى إلى نشر ثقافة



علمية وفي سبيل ذلك فإن بيع مطبوعات الجمعية يكون في الغالب بسعر التكلفة ، علاوة على الهدايا للجهات العلمية محلياً ودولياً ، لذا فإن في حالة الجمعية العلمية يكون هناك عجزاً في البيع عن مصروفات الطبع .

#### ٩- إيرادات خدمات تصوير مستندات :

وقد كانت ٢٠٠٠ جنيه وخدمات تصوير المستندات تقدم من خلال مكاتب الجمعيات العلمية ، وهذا الرقم قد يعطى انعكاس لحجم رواد تلك المكاتب ، وبمنظرة سريعة على المكاتب العامة والمتخصصة ومكاتب الجامعات فإن ماكينات التصوير داخل تلك الأماكن لا تكاد تتوقف عن العمل بل في أحيان كثيرة ينتهي ميعاد المكتبة وهناك باحثون كثيرون لا يتمكنون من إتمام عملية التصوير ، وبالتالي وفي ضوء ما تمت الإشارة إليه مسبقاً بأن بند الاستعارة لم يستخدم على مدار أربع سنوات وفي ضوء زيارات الباحث للعديد من الجمعيات العلمية في أوقات متعددة ووجود مكباتها شبه خالية فإن ذلك يعطى انطباع بضعف نشاط المكتبة في الجمعيات العلمية .

#### ١٠- تبرعات ومساهمات :

لوحظ على التبرعات الموجهة للجمعيات العلمية عدم وجود منح أجنبية ، وقد بلغت قيمة التبرعات والمساهمات المحلية ١٦٨٩٠٠ جنيه والسبب في ارتفاع هذا الرقم نسبياً أن بعض الجمعيات العلمية المرتبطة بالعمل المهني مثل الجمعيات الطبية والمهنية تصدر لها طوابع تبرع مع مستندات النقابات التابعة لها على شاكلة طوابع معونة الشتاء ، وبالتالي فإن الحكم على تجاوب المجتمع مع أهداف الجمعيات العلمية وتقديم التبرعات لها قد يتلاشى مع معرفة طريقة حصول الجمعيات على التبرعات بتلك الطريقة التي تعد شبه إلزامية ، وعلى أية حال فإن الجمعيات العلمية يمكنها الاستفادة من المادة (١٧) في القانون رقم "٨٤" والتي تنص في فقرتها الأولى على أنه "للجمعية الحق في تلقي التبرعات ويجوز لها جمع التبرعات من الأشخاص الطبيعيين ومن الأشخاص الاعتبارية بموافقة الجهة الإدارية وعلى النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ولهذا فإن مجلس إدارة الجمعيات يمكنه تنظيم حملات تبرع وليكن المستهدفون من تلك الحملات هم رجال الأعمال ويتم فيها شرح أهداف الجمعية أو شرح أهداف نشاط علمي معين لهم ثم يقومون بجمع التبرعات منهم . الملاحظ على هذا البند (تبرعات) عدم وجود منح أجنبية (تمويل أجنبي) للجمعيات العلمية

في مصر على الرغم مما تثيره قضية التمويل الأجنبي من مناقشات على الساحة المصرية. وبمنظرة سريعة على المراكز البحثية المنشأة في صورة شركات مدنية غير هادفة للربح والتي أصبحت مطالبة بتوفير أوضاعها في ظل قانون " ٨٤ " المتأمل لها يجد أنها تتشابه في معظم أنشطتها مع أنشطة الجمعيات العلمية مثل السندوات والأبحاث والمجلات والمنشورات إلا أن الجمعيات العلمية لا تحصل على أي تبرعات من الجهات المانحة - باستثناء دعم غير مباشر - من اليونسكو في الوقت الذي تغدق فيه المنح من كافة جهات التمويل على تلك الشركات والمراكز المدنية .

#### ١١ - اشتراكات طلاب معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي :

وكانت ١٧٣٧٦٠ جنيه وقد سبق التعليق على وضع معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي .

#### (٢) أوجه الإنفاق

##### البعد الثاني في السياسات المالية للجمعيات العلمية

مصرفات الجمعيات العلمية أخذت عدة صور ، فالمتأمل للجدول رقم (٢٨) يجد الآتي :

١- مصرفات دفترية : وهي مصرفات تذكر في الميزانيات وليس بالضرورة أن يتم صرفها فعلياً وهي عبارة عن :

أ - إهلاكات : وتخصص لها نسب ما بين ٧-١٠% سنوياً ، وذلك عن الأدوات والمباني الخاصة بالجمعية وقد كانت ٥٢٣٩٠٨ جنيه بنسبة ٥,٨٤٨% .

ب- مخصص إنشاءات : وهو ما يخصصه مجلس الإدارة من أموال الجمعية من أجل إحلال وتجديد أو بناء مبنى الجمعية وقد كان ٣٣٣٠٠٠٠ جنيه بنسبة ٣٧,١٧٥% .

ج- زيادة الإيرادات عن المصروفات : ولا يتم وضعه في رصيد الجمعية بالبنك وقد كان ١٣٣٦٥٢٣ جنيه بنسبة ١٤,٩٢١% .

٢- مصرفات الأنشطة العلمية : ٢٢٠٧١٣٤ جنيه بنسبة ٢٤,٦٤%

٣- باقي المصروفات الفعلية : وهي عبارة عن مصروفات تعمل على تحقيق أنشطة الجمعية وقد كانت ١٥٦٠٠٤٦ جنيه بنسبة ١٧,٤١٦ % .

المتأمل لمصروفات الجمعيات العلمية محل الدراسة يجد صعوبات كثيرة في تفسير الأرقام التي تتفقها تلك الجمعيات والتي لو تم إدارتها إدارة جيدة لأحدث ذلك تقدماً ملموساً في أنشطة تلك الجمعيات ، ونظراً لأن النقطة الأولى "المصروفات الدفترية" تعبر عن نفسها جيداً ، فإن الحديث سيقصر على النقطتين الثانية والثالثة وهي الخاصة بمصروفات الأنشطة العلمية وباقي المصروفات الفعلية. جدول رقم ( ٢٥ ) أوضح نسبة المصروفات الفعلية وهناك عدة ملاحظات على قراءات هذا الجدول بالإضافة إلى الربط بقراءات مسبقة :

١- على الرغم من أن إيرادات المؤتمر كانت في جدول (١٨) ٢١٤٠٥٥٠ جنيه وأن مصروفاته في جدول (٢٥) كانت ١٠٠٩٧٩٧ جنيه وأن فارق ما تستفيد به الجمعيات ١١٣٠٧٥٣ جنيه ، إلا أن النظام الفندقى الذي أجريت به معظم المؤتمرات استهلك كثيراً من الأموال التي كان من الممكن توفيرها لمصلحة الجمعية ، لكن كما سبق فإن الشركات الراعية صاحبة مصلحة في النظام الفندقى الذي أجريت به تلك المؤتمرات .

٢- المجلة تحتاج إلى أموالاً كثيرة لخروجها بالصورة المنشودة ، وذلك شامل للطباعة والتحكيم وفي جدول (١٨) اتضح أن مقابل نشر أبحاث المجلة هو ٣٣٠١٩ جنيه (علماً بأن هذا المقابل يعتبر معظم ما يقدم للجمعيات من أجل نشاط المجلة) بينما في جدول (٢٥) كانت مصروفات الجمعيات في بند المجلة والتحكيم ٢٠٦٠٥٤ جنيه ، بطرح الرقمين يكون الناتج ١٧٣٠٣٥ جنيه ، أي أن الجمعيات تتحمل حوالي ٨٤% من مستلزمات المجلة ، وهذه النقطة تصير مشكلة عند الجمعيات ضعيفة الموارد حيث أنها لا تستطيع طبع المجلة فتضطر إلى إلغاء نشاط المجلة أو إصدار نشرات صغيرة تأخذ صورة الرقائق .

٣- مطبوعات الجمعيات تصل إلى ٧٥٣٠٢ جنيه في حين أن إيراد بيع المطبوعات ٤٨٥٢٦ جنيه ، وكما تم توضيح سبب ذلك مسبقاً فإن الجمعيات تسعى إلى نشر ثقافتها داخل المجتمع وهدفها في هذا النشاط علمي غير هادف الربح.

٤- مصروفات معهد الدراسات العليا كانت ٢٧٨٩٥٧ جنيه علماً بأن إيراداته كانت ١٧٣٧٦٠ جنيه بفارق ١٠٥١٩٧ جنيه ، ووضح أن الذي عمل على مساعدة المعهد في إتمام رسالته خلال الأربع سنوات الماضية هي منحة وزارة التعليم العالي ١٠٠ ألف جنيه . لكن في ظل أن المنحة كانت مرة واحدة وفي ضوء نتائج الدراسة الراهنة حيث إيرادات المعهد أقل من مصروفاته خلال أربع سنوات وعلماً بأن المعهد مدعم بجهود متطوعين أكاديميين فإن هذا المعهد لو لم يتم دعمه مالياً فإن البحث الراهن يتوقع له "التجميد" خلال الأعوام القادمة .

٥- حصول مصروفات الأنشطة العلمية من جملة باقي المصروفات على نسبة ٢٤,٦٤ % أي الربع ، ولعل ذلك أحد أسباب انخفاض تسديد الأعضاء لاشتراكاتهم.

المتأمل لباقي المصروفات الفعلية التي تم إنفاقها من أجل إتمام الأنشطة العلمية يجد الآتي بناءً على الجدول رقم (٢٥) :

(١) أجور ومكافآت ومرتببات وبدلات : كانت ٥٠٣٣٢٧ جنيه أي أكثر من نصف مليون جنيه أجور ومكافآت ومرتببات وبدل حضور جلسات مجلس الإدارة لأفراد من المفترض أن غاياتهم نشر وتطوير العلم من خلال التطوع .

(٢) مصروفات ضرائب عقارية : كانت ٢٣٠٦٨ جنيه ، وقد أعفى القانون ٨٤ في مادته ١٣ الفقرة (د) الجمعيات من الضرائب العقارية حيث جاء في نص الفقرة "إعفاء العقارات المبنية المملوكة للجمعيات من جميع الضرائب العقارية " وبذلك سيتم توفير هذا المبلغ الدوري ويمكن توجيهه إلى أنشطة علمية بحاجة إلى دعم مادي .

(٣) تليفون وفاكس وبريد وتلكس : ٤٩٤٠٥ جنيه ، على الرغم من سريان التعريفة المنزلية على الجمعيات إلا أن سبب الارتفاع قد يكون راجع أحياناً إلى أن إرسال المجلة للمشاركين بها يتم عبر البريد ولذلك تكون المصروفات عالية وفي الغالب تتحملها الجمعية ، لذا فإن تحمل المشتركين للمصروفات البريدية قد يخفف من العبء البريدي على الجمعيات العلمية والذي لا يظهر إلا بصورة تراكمية .

(٤) أتعاب مراقب الحسابات ومحامى : ٢٥٥١٩ جنيه وهذا الرقم قد يكون كبيراً في الوقت الذي يحصل فيه المحاسب القانوني من الجمعيات الأهلية الأخرى على أتعاب تتراوح بين ١٠٠-٢٠٠ جنيه فقط عن إعداد الميزانية السنوية .

(٥) صيانة أجهزة تكييف ومصاعد : ١٠٧٤٠٣ جنيه ومعظم هذه الأموال بل كلها في جمعية المهندسين المصرية وفي المبنى المؤجر لبنك مصر وفي الوقت الذي كان فيه المبنى مؤجراً .

(٦) إيجار نادي للجمعية : ١٩٤١٩ جنيه وهذا يعكس النشاط الاجتماعي لبعض الجمعيات العلمية .

(٧) إكراميات ومعائدات : ٢٣٦٣ جنيه التفسير الطبيعي لكلمتي إكراميات ومعائدات هو رشاوى ، وما كان معهوداً على الرشاوى أنها لا تذكر في المستندات الحكومية لكن أن تذكر صراحة في سجلات ومستندات مقدمة لجهة حكومية دليل على استثناء ظاهرة الرشوة والتي لمسها الباحث أثناء الإعداد للدراسة الميدانية وتسبب عدم الانصياع لها تأخر إجراء الدراسة الميدانية عدة أشهر .

(٨) استهلاك كهرباء ومياه : ٧٥٨٦٠ جنيه على الرغم من أن قانون ٣٢ مادة ٢١ الفقرة (و) كانت تنص على أن "تمنح الجمعيات تخفيضاً قدره ٥٠% من قيمة استهلاك المياه والكهرباء" وأبقى عليها قانون ٨٤ المادة ١٣ فقرة (ز) بالصورة التالية "تمنح تخفيضاً مقداره (٥٠%) من استهلاك المياه والكهرباء والغاز الطبيعي التي تقوم بإنتاجها الهيئات العامة وشركات القطاع العام وأية جهة حكومية " .

### (٣) مشكلات تواجه الجمعيات العلمية .

أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك نوعين من الجمعيات :-

أ- جمعيات علمية غنية .

ب- جمعيات علمية فقيرة .

يشترك النوعان في مشكلتين رئيسيتين "الإدارة والتطوع" وتتفرد الجمعيات الفقيرة بمشكلة "التمويل" على الرغم من ظهورها ولكن بوجه آخر في بعض الجمعيات العلمية الغنية على النحو الذي سيتضح بعد قليل .

## ١- مشكلة التمويل :

(١) للجمعيات الغنية : لا توجد مشكلات تمويلية تواجه الجمعيات العلمية الغنية إلا في جانب واحد فقط وهو "الوقف" ، فهناك جمعيات علمية قام بعض الباشاوات بوقف مساحة معينة من الأرض للإنفاق على الأغراض العلمية للجمعيات ، مثل "الجمعية الجغرافية المصرية" والتي قام "محمد راتب باشا" بوقف ٦٨٠ فدان بعزبة راتب قرية كتامة مركز بسيون محافظة الغربية ، من أجل الإنفاق على الأغراض العلمية للجمعية وعلى الرغم من أن القيمة الإيجارية للفدان في هذه المنطقة الخصبة تتجاوز ٢٥٠٠ جنيه في العام بواقع ١٧٢٥٠٠٠ جنيه في العام ، إلا أن الجمعية لا تحصل إلا على ١٨٠ ألف جنيه سنوياً فقط من وزارة الأوقاف ويرى أعضاء مجلس إدارة الجمعية أن هناك تجاوزات داخل الأوقاف ومجلس الإدارة ليس لديه استعداد للدخول إلى ساحة القضاء أو إلى ساحة الجهات الرقابية لعدم الإزعاج ورغبة في عدم الدخول في صدام مع أجهزة الدولة .

وهذا الأمر يلفت الانتباه إلى ضرورة إعادة النظر في سياسة عمل الوقف في مصر خاصة وأن هناك جمعيات أهلية كثيرة لديها أوقاف تنفق منها على أغراضها . دون ذلك لم تظهر مشكلات خاصة بالتمويل تواجه الجمعيات الغنية.

(٢) الجمعيات الفقيرة : وهي تمثل الغالبية من الجمعيات العلمية ويتسبب عدم حصولها على الدعم اللازم إلى تجميد أنشطتها العلمية وقد تم تقديم حلولاً كثيرة أثناء عملية التحليل قد تساهم في معالجة قضية التمويل عند الجمعيات الفقيرة سواء كانت المعالجة حكومية أو أهلية .

## (٢) مشكلات إدارية :-

١. اتضح جلياً من خلال المصروفات التي أنفقت في غير أغراض الجمعيات سياسات مجالس الإدارات في الإنفاق ، ولو تم تضيق الخناق على الجمعيات العلمية -التي يمكن الاعتراض على إنفاقها من جانب وزارة الشؤون الاجتماعية طبقت عليها نص المادة ٤٢- والتي تنص يكون حل الجمعية بقرار مسبب من وزير الشؤون الاجتماعية بعد أخذ رأى الاتحاد العام وبعد دعوة الجمعية لسماع أقوالها في الأحوال الآتية :

التصرف في أموالها أو تخصيصها في غير الأغراض التي أنشئت من أجلها . وبالموضع الراهن لهذه

الجمعيات فإنها معرضة لاستخدام هذه المادة في أي لحظة .

٢. اتضح من خلال المقابلات الشخصية مع الخبراء أن هناك شكاوى من أن بعض رؤساء وأعضاء

مجالس الإدارات يظلون في مقعدهم لأكثر من ٢٥ سنة ويفتقدون للمهارات الإدارية المواكبة

لتطورات العصر ويتم انتخابهم "حياء" من مكانتهم مما ينعكس على أداء إدارة الجمعية في حين أن

هؤلاء العلماء لو سلموا إدارة الجمعية للقيادات الشابة من أعضاء الجمعية العمومية وأصبحوا بمثابة

مستشارين علميين لانعكس ذلك على أداء وسياسات الجمعية العلمية للأفضل .

### (٣) مشكلة التطوع

التطوع قضية كبيرة تواجه العمل الأهلي لأنه عماد الجمعيات الأهلية ، فقلما يوجد شخص يبذل جهداً

ولا ينتظر المقابل ، ونتائج تحليل الموازنة تجعل البحث يذهب إلى أنه ليس كل من يعمل في الجمعيات

العلمية (التطوعية ) متطوع فقد اتضح من خلال التحليل أن المرتبات تتجاوز نصف مليون جنيه علاوة على

البنود الأخرى مثل الانتقالات وغير ذلك ويمكن الرجوع للجدول رقم (٢٥) لاستنتاج هذه الأمور .

## النتائج النهائية للبحث

تمكن البحث من خلال العرض النظري ومن خلال الدراسة الميدانية وتحليل السياسات

تمكن من الإجابة على التساؤلات البحثية . ويمكن إيراد النتائج النهائية للبحث بالصورة التالية:

١- أوضح البحث أن المجمع العلمي المصري (جمعية علمية) هو أول جمعية أهلية في مصر وليست

الجمعية الخيرية اليونانية .

٢- تسعى الجمعيات العلمية إلى ربط العلم بالمجتمع ، مع تحقيق التقدم في أكثر من فرع من فروع

المعرفة ، ومن خلال مجموعة من الطرائق والوسائل مثل المؤتمرات ، الندوات ، إصدار المجلات،

والدوريات.

٣- الجمعيات العلمية تتبع إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية ، ودور أكاديمية البحث العلمي الفعلي

مقتصر على تقديم دعم مادي بسيط ولا يوجد أي دعم فني.

٤- المشاركون في صنع السياسات داخل الجمعيات العلمية هم أعضاء مجالس الإدارات ، وفي أحيان

كثيرة يتم تفويض الأمر لكل من رئيس مجلس الإدارة وأمين الصندوق فقط .

٥- تتمركز حوالي ٣٥% من الجمعيات العلمية المصرية داخل مكاتب بعض أعضاء هيئة التدريس بدون

وجود نشاط علمي ملحوظ .

٦- أوضح البحث أنه كلما زادت تخصصية المستفيدين علمياً زاد ارتباطهم بالجمعيات العلمية والعكس

صحيح .

٧- أوضح البحث نقص الإعلام عن الجمعيات العلمية في المجتمع المصري ، والذي يعود في بعض

الأحيان إلى نقص الاعتمادات المالية ، وفي أحيان أخرى إلى عدم توافر المهارات الاتصالية اللازمة

للعملية الإعلامية .



٨- تبين من البحث أن حقبة ما قبل ثورة يوليو ظهر فيها اهتمام كبير بإنشاء الجمعيات العلمية ، ووفرت لها اعتمادات مادية كبيرة ناتجة في معظمها عن قرارات ملكية وعن تبرعات وأوقاف من الأثرياء ، في الوقت الذي لم يتوافر فيه هذا الاهتمام بالجمعيات العلمية بعد الثورة .

٩- أوضح البحث الضعف الشديد للدعم المخصص للجمعيات العلمية من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.

١٠- نسبة الدعم الحكومي للجمعيات العلمية حوالي ٦,٧٥% من حجم إيرادات الجمعيات ، وهذه نسبة

يراهها البعض منخفضة ، ويرى البعض أنه أياً كان شكل الدعم فإنه لا ينبغي اعتماد الجمعيات الأهلية

عموماً على الإعانات الحكومية ، لأنها جمعيات تطوعية قائمة على البذل والعطاء .

١١- يفضل أن تكون الإعانات المقدمة للجمعيات مشروطة بدراسات جدوى عن الأنشطة التي ترغب

الجمعيات في القيام بها .

١٢- هناك بعض الوزارات الفنية تقدم دعماً مادياً غير مستمر للجمعيات العلمية المرتبطة بمجال عملها

ومعظمها مبنياً على الاتصالات الشخصية .

١٣- لا توجد علاقات تجمع بين الجمعيات العلمية والاتحاد العام للجمعيات .

١٤- لا توجد علاقات بين الجمعيات العلمية والاتحادات الإقليمية للجمعيات.

١٥- لا توجد علاقات بين الجمعيات العلمية والاتحاد النوعي للخدمات الثقافية والعلمية والدينية .

١٦- لا يوجد تعاون فني بين الوزارات الفنية والجمعيات العلمية .

١٧- لا يوجد تعاون بين القطاع الخاص والمتمثل في رجال الأعمال والجمعيات العلمية ، في حين أنه

لوحـدث هذا التعاون فمن المحتمل أن تتوافر منفعة مزدوجة ، فرجال الأعمال سيحصلون على

الأبحاث والخبرات العلمية التي من شأنها تطوير تكنولوجيا أعمالهم ومن ثم ترتقى صناعاتهم ويزداد

ثرائهم ، وفريق الباحثون ستتوافر له الإمكانيات المادية التي يستطيع بواسطتها تحقيق عملية الإبداع

العلمي .

١٨- أوضح البحث ضعف نشاط المكتبة في الجمعيات العلمية .

١٩- أوضح البحث أن أبرز الأنشطة العلمية التي تجريها الجمعيات العلمية هو إصدار المجالات العلمية.

- ٢٠- نشاط الدورات التدريبية التي تجريها الجمعيات العلمية مرتبط أكثر بالجمعيات العلمية ( العملية )  
وفى ذات الوقت الغنية .
- ٢١- تبيح قواعد الترشيح لجوائز الدولة التقديرية لمجالس إدارات الجمعيات العلمية ترشيح رؤسائها أو  
من ترشحه من بين أعضائها للحصول على تلك الجائزة مما يجعل البعض يحافظ على استمرارية  
الجمعية بغض النظر عن عدم قيامها بأنشطة علمية تذكر .
- ٢٢- تلقى إشكالية الفجوة بين النظرية والتطبيق بظلالها على معظم أنشطة الجمعيات العلمية .
- ٢٣- يمكن تصنيف الجمعيات العلمية إلى جمعيات غنية وجمعيات فقيرة ، والجمعيات الغنية يرجع  
ثراؤها إلى امتلاكها لعقارات وأراض من قبل الثورة تأثرت أسعارها بالمتغيرات الاقتصادية مما وفر  
لها رصيذاً بنكياً عالياً .
- ٢٤- الجمعيات التي لديها مبان في مواقع متميزة قامت بتأجير أجزاء من مبانيها ، مما حقق لها عائداً  
سنوياً كبيراً .
- ٢٥- أوضح البحث عدم وجود تمويل أجنبي للجمعيات العلمية على النحو الموجود بالقطاعات الأخرى  
من منظمات المجتمع المدني .
- ٢٦- الجمعيات التي لديها أرصدة مالية كبيرة تتفق أموالاً كثيرة في بنود قد تكون بعيدة عن تحقيق  
الهدف العام للجمعية ، وعلى كل فإن نسبة مصروفات الأنشطة العلمية لا تتجاوز في أفضل الأحوال  
٢٥% من جملة المصروفات .
- ٢٧- هناك بعض الجمعيات التي ترعى علوماً مهنية تصدر طوابع تبرع تباع مع مستندات النقابات  
التابعة لها -على شاكلة طوابع معونة الشتاء- مما يوفر لها عائداً مادياً .
- ٢٨- الاشتراك في المؤتمرات التي تجريها الجمعيات العلمية تمثل حصيلة كبيرة ، إلا أن معظمها  
يصرف على وقائع المؤتمر الذي يتم إجراؤه بمستوى فندقى عال .
- ٢٩- يمثل الاشتراك في الدورات التدريبية والندوات التي تجريها الجمعيات عائداً مادياً معقولاً .

٣٠- أوضح البحث انخفاض ما يدفعه الباحثون لنشر أبحاثهم في مقابل مصروفات طبع وتوزيع

المجلات العلمية .

٣١- أوضح البحث أن هناك عجزاً في إيرادات بيع مطبوعات الجمعيات عن مصروفات طبع تلك

المطبوعات .

٣٢- اتضح عدم وجود تبرعات للجمعيات العلمية تطوعاً من أفراد المجتمع بصفة عامة ورجال

الأعمال بصفة خاصة .

٣٣- الجمعيات العلمية لا تقوم بإجراء أو تنظيم حملات تبرع (جمع مال) والتي قد تساهم في رفع

إيراداتها .

٣٤- أوضح البحث أن هناك صعوبات كبيرة في تحصيل الجمعيات العلمية لاشتراكات الأعضاء .

٣٥- هناك مشكلات معقدة تواجه الجمعيات التي لديها أوقاف حيث لا تحصل تلك الجمعيات إلا على

جزءاً ضئيلاً من جملة تلك العائدات ، وذلك من قبل وزارة الأوقاف ، ولا توجد مبررات قانونية

ومنطقية تفسر هذا الانخفاض الشديد في العائدات التي تتلقاها الجمعيات من وزارة الأوقاف لمساحات

موقوفة قد تصل إلى ٧٠٠ سبعمائة فدان للجمعية في أفضل أراضى الدلتا .

٣٦- لا تتعارض أغراض الجمعيات العلمية مع الاعتراضات التي علقها قانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢"

على أغراض الجمعيات .

٣٧- قانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢" حسم الخلاف حول تبعية الجمعيات العلمية لوزارة الشؤون الاجتماعية أو

أكاديمية البحث العلمي بصورة وسطية من خلال المادة (١٦) والتي ترى تشكيل لجنة مشتركة بين

وزارة الشؤون الاجتماعية والوزارة الفنية المنوطة وذلك لبحث سبل دعم أنشطة معينة وتيسير

إجراءات عملها وتمويلها ، وهذا الأمر ينسحب بدوره على الجمعيات العلمية .

٣٨- قانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢" لم يشترط تحديد الميادين الرئيسية التي تعمل فيها الجمعيات ، وذلك أخذاً

بقاعدة أن الأصل في الأشياء هو الإباحة وأن الاستثناء هو القيد ، وبالتالي يمكن للجمعيات العلمية

إنشاء اتحاد نوعي للجمعيات العلمية والذي بدوره قد ينعكس بالإيجاب على صنع وتنفيذ سياسات

الجمعيات العلمية لماله من صلاحيات وفاعليات .

- ٣٩- في ظل قانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢" فإنه يجوز إنشاء أكثر من اتحاد نوعي لذات النشاط في نطاق المحافظة الواحدة بشرط ألا يقل عدد أعضاء كل اتحاد عند التعدد عن عشرة من الجمعيات والمؤسسات وبالتالي يمكن لكل قطاع أن ينشئ اتحاد نوعي خاص به (الاتحاد النوعي للجمعيات الطبية ... الاتحاد النوعي للجمعيات الهندسية - الاتحاد النوعي للجمعيات الفلكية .... وهكذا).
- ٤٠- تعتمد معظم الجمعيات التي لديها رصيد نقدي على فوائد الودائع البنكية ولا تحاول أن تستثمر ذلك الرصيد بالصورة التي تزيد من دخولها وقد أتاح قانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢" للجمعيات فرصة استثمار فائض إيراداتها على نحو يضمن لها مورد ثابت وذلك على النحو الواضح في المادة (٢٢) من القانون والمادة (٥٨) من لائحته التنفيذية ....

## أفكار بحثية مستقبلية

هناك مجموعة من الأفكار البحثية التي يمكن دراستها مستقبلاً ، والتي اتضح من البحث الراهن أنها بحاجة إلى معالجات بحثية ، والأفكار هي :

- ١- عزوف التمويل الأجنبي عن الجمعيات العلمية .
- ٢- أساليب تدعيم العلاقات بين الجمعيات العلمية والوزارات الفنية .
- ٣- أساليب تدعيم العلاقات بين الجمعيات العلمية والقطاع الخاص .
- ٤- دراسة مقارنة بين الجمعيات العلمية والمراكز البحثية المنشأة تحت بند شركات مدنية غير هادفة للربح .
- ٥- معوقات الأوقاف الخاصة بالجمعيات العلمية في مصر .

## المصادر

أولاً : دراسات جامعية .... ماجستير - دكتوراه

(١) أحمد حسين عبد الرازق : تحليل الجوانب الاجتماعية لسياسة الرعاية الصحية في مصر في الفترة من ٨٧ - ١٩٩٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة القاهرة فرع الفيوم ، ١٩٩٨ .

(٢) أسامة أحمد جمال السيد القلش : دور مكاتب الجمعيات العلمية المصرية في القاهرة الكبرى في خدمة البحث العلمي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ .

(٣) شفيق أحمد شفيق : دراسة تحليلية لسياسة التوطين في المجتمعات الصحراوية المستحدثة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٢ .

(٤) عماد حمدي داوود : تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية للطفولة في مصر في الفترة من ٨٨ - ١٩٩٢ (دراسة حالة بالتطبيق على وزارة الشؤون الاجتماعية) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٨ .

(٥) فؤاد حسين حسن : السياسة الاجتماعية في مصر (دراسة حالة بالتطبيق على وزارة الشؤون الاجتماعية) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩١ .

(٦) فؤاده عبد المنعم البكري : دور الاتصال المباشر في تنمية الوعي الإتصالي (دراسة ميدانية للنشاط الإتصالي بالجمعيات الثقافية والعلمية في مصر) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .

(٧) كريمة خليل مرسى : تحليل سياسات الدولة لمواجهه مشكلة بطالة المتعلمين في ظل التخصصية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة (فرع الفيوم) ، ١٩٩٩ .

(٨) محمد أحمد خليل الحمزاوى : سياسة الرعاية الإجتماعية في مجال القوى العاملة ، دراسة مطبقة على وزارة القوى العاملة والتشغيل في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الإجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٦ .

(٩) نبيل محمد صادق : دور الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية في مجال تنظيم المجتمع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلون ، ١٩٧٤ .

### ثانيا : أبحاث علمية

(١) أحمد إسماعيل السيد : المجمع العلمي المصري فيما بين "١٧٩٨ - ١٨٠١" ، مجلة المجمع العلمي المصري ، المجمع ، القاهرة ، المجلد السادس والسبعون ، ١٩٩٨ .

(٢) أحمد سعيد الدمرداش : الجمعيات العلمية وأثرها في تقدم العلوم ، مجلة العلم ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، القاهرة ، العدد ٤٥ نوفمبر ١٩٧٩ .

(٣) أماني قنديل : الجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية في مصر ، قراءة في التاريخ الاجتماعي والسياسي ، المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية ٤-٧ ديسمبر ١٩٩٣ ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ١٩٩٤ .

(٤) \_\_\_\_\_ : تطور المجتمع المدني في مصر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد السادس والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٩ .

(٥) جمال محمد أبو الوفا- سحر فتحي مبروك : دور الجمعيات الأهلية في التنمية المجتمعية (دراسة حالة على محافظة القليوبية) ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببها - الجمعية العربية لعلم الاجتماع بتونس ، الفترة من ٢٤ / ٨ حتى ٩ / ٩ / ١٩٩٦ ، بها ، مصر .

(٦) خليل عبد المقصود عبد الحميد : مؤشرات تخطيطية لدعم دور الجمعيات الأهلية لتمكين الإناث من حقهن في التعليم ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد الثامن ، إبريل ٢٠٠٠ .

(٧) رشاد أحمد عبد اللطيف : مهارات حديثة في الخدمة الاجتماعية لمواجهة التحديات المعاصرة ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد الثالث ، أكتوبر ١٩٩٧ .

(٨) سلوى شعراوي جمعة : تحليل السياسات العامة في القرن الـ ٢١ ، مجلة الديمقراطية ، العدد الثاني ، القاهرة ، ربيع ٢٠٠١ .

(٩) سهام القبندي : دور الجمعيات ذات النفع العام في مواجهة الأزمات والكوارث (دراسة مطبقة في دولة الكويت) ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مؤتمر سبق ذكره .

(١٠) سوزان أحمد أبورية : دور المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مؤتمر سبق ذكره .

(١١) شهيدة الباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، محددات الواقع وآفاق المستقبل ، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

(١٢) عبد الباسط عبد المعطى : المجتمع المدني وأهداف التنمية البشرية في المجتمع العربي ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مؤتمر سبق ذكره .

(١٣) عبد العزيز مختار : سياسات الرعاية الاجتماعية وارتباطها ببرامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي ، المؤتمر العلمي السابع لكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ، ٧-٩ ديسمبر ١٩٩٣ .

(١٤) عدلي على أبو طاحون : دور الجمعيات الأهلية في صيانة البيئة ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مؤتمر سبق ذكره .

(١٥) عزت حجازي : المجتمع المدني في مصر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الثاني والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥ .



(١٦) 'على فهمي : الجمعيات الأهلية والتنمية الاجتماعية في مصر [الفاعلية ، العوائق ، المستقبل ] (دراسة نقدية) المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مؤتمر سبق ذكره .

(١٧) فرخندة حسن : الجمعيات العلمية في مصر والتحدى التكنولوجي ، المؤتمر السنوي الثاني للاتحاد العام للجمعيات (العلمية) الأهلية ، الجزء الثاني ، ٢٠٠٠ .

(١٨) لبنى محمد عبد المجيد : إسهامات بحوث تنظيم المجتمع في دراسة الجمعيات الأهلية في مصر ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مؤتمر سبق ذكره .

(١٩) محمد حافظ دياب : خطاب الجمعيات الأهلية العربية - رؤية تحليلية ومقارنة نقدية ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مؤتمر سبق ذكره .

(٢٠) محمد محمود إبراهيم عويس: تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية للمعاقين في مصر (دراسة لسياسات وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال الصم وضعاف السمع) ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد العاشر ، أبريل ٢٠٠١ .

(٢١) محمود حافظ : الجمعيات العلمية في مصر ، بحث غير منشور ، كلية العلوم ، جامعة القاهرة ، بدون تاريخ .

(٢٢) \_\_\_\_\_ : الإتحادات والجمعيات العلمية في مصر ، محاضرات نشاطات البحث العلمي والتكنولوجيا والتنمية ، مارس يوليو ١٩٨٨ ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٨ .

(٢٣) مصطفى أحمد حماد : إخوان الصفا ، مجلة العلم ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، القاهرة ، العدد ١٢٦ ، أغسطس ١٩٨٦ .

(٢٤) 'مصطفى أحمد حسان : التخصص وأثرها على مهنة الخدمة الاجتماعية ، المؤتمر العلمي السنوي التاسع ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٩٦ ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة فرع الفيوم .

- (٢٥) منى محمود عويس : تحليل سياسة الرعاية لضحايا الجريمة كمؤشرات تخطيطية تدعم نجاحها ، المؤتمر العلمي التاسع لكلية الخدمة الإجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٣ - ١٥ مارس ١٩٩٦ .
- (٢٦) ناجى متى صليب : الجمعيات الحائرة بين قانون سقط سهواً وقانون بعث من الموت ، الاتحاد القاهري ، مجلة غير دورية يصدها الاتحاد الإقليمي للجمعيات الأهلية بالقاهرة ، بدون تاريخ .
- (٢٧) نبيل السمالوطى : التنظيمات والجمعيات غير الحكومية وموقفها من العولمة - ثقافة الديمقراطية والمشاركة - الهوية الثقافية ، المؤتمر الحادي عشر ، كلية الخدمة الإجتماعية ، جامعة حلوان ، ٣١ مارس - ١٢ أبريل ١٩٩٨ .

- (٢٨) نادية زغلول : مشكلات العملية التخطيطية لجمعيات رعاية الطفولة بمحافظة الجيزة ، المؤتمر العلمي السادس لكلية الخدمة الإجتماعية ، جامعة القاهرة فرع الفيوم ، ٢١ - ٢٣ أبريل ١٩٩٣ .
- (٢٩) نوال السعداوى : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، المركز ، بيروت ، ١٩٩٢ .

### ثالثاً ..... مراجع علمية

#### كتب عربية

- ( ١ ) ابن قيم الجوزيه : الفوائد ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٤ .
- ( ٢ ) ————— : مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة .
- ( ٣ ) أبى إسحاق الشاطبى : الموافقات في أصول الشريعة ، دار المعرفة ، بيروت .
- ( ٤ ) أبى حامد العزالي : إحياء علوم الدين ، دار الشعب ، القاهرة .
- ( ٥ ) أبى عبد الله محمد بن سعيد بن رسلان : فضل العلم وآداب طلبته وطرق تحصيله وجمعه ، مكتبة البلاغ ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٣ .
- ( ٦ ) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي : أدب الدنيا والدين ، مكتبة الإيمان ، المنصورة .
- ( ٧ ) أبو الفرج بن الجوزي : تلبس إبليس ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة .
- ( ٨ ) أحمد ثابت : الدور السياسي والثقافي للقطاع الأهلي ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

- ( ٩ ) أحمد زايد - اعتماد محمد علام : التغير الاجتماعي ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٠ .
- (١٠) أماني قنديل - سارة بن نفيسة : الجمعيات الأهلية في مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
- (١١) أماني قنديل : المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفيه الجديدة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- (١٢) سعد الدين إبراهيم : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- (١٣) سناء المصري : تمويل وتطبيع (قصة الجمعيات غير الحكومية) ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- (١٤) طارق البشرى : المسلمون والأقباط في إطار الوحدة الوطنية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- (١٥) عبد الحليم منتصر : تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٧ .
- (١٦) عزمي بشارة : المجتمع المدني (دراسة نقدية) مع إشارة للمجتمع المدني العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ٢ ، أكتوبر ٢٠٠٠ .
- (١٧) عطية حسين أفندي : المنظمات غير الحكومية والتنمية إعادة التفكير من أجل دور أكثر فاعلية مع إشارة خاصة للحالة المصرية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، بدون تاريخ .
- (١٨) فوزي محمد طایل : نهضة أمة - كيف نفكر استراتيجياً ، مركز الإعلام العربي ، ١٩٩٧ .
- (١٩) مسعود ضاهر : النهضة العربية والنهضة اليابانية ( تشابه المقدمات واختلاف النتائج ) ، (سلسلة عالم المعرفة) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد ٢٥٢ ، ديسمبر ١٩٩٩ .

(٢٠) مصطفى صبري : موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(٢١) المعجم الوجيز : مجمع اللغة العربية، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

## ب- كتب وأبحاث مترجمة

(١) ألدوميللي : العلم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي ، ترجمة عبد الحليم النجار - محمد يوسف موسى ، دار القلم ، القاهرة .

(٢) ديفيد باز ، موراجفينز : مجموعة مواد تعليمية للمدارس الثانوية عن الأمم المتحدة ، اليونسكو، ١٩٩٥

(٣) سعد الدين إبراهيم : الشراكة الأوروبية العربية - منظور عن المنظمات غير الحكومية العربية ، دور

المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي (أوروبا- والأقطار العربية) - بحث مترجم -

منتدى الفكر العربي ، عمان ، المنتدى ، ٢٠٠٠ .

(٤) Robert Mobro : المجتمع الأهلي في تاريخ الأفكار وفي التاريخ الأوروبي ، دور المنظمات غير

الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي ، المرجع السابق .

5- Yahia Hassan Darweesh : A dictionary of social work Egypt international publishing company - longman.

## هيات

(١) أكاديمية البحث العلمي : الأكاديمية والخدمات العلمية والتكنولوجيا ، الندوة ١٤ ، ١٥ أكتوبر ١٩٨٩ ، الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

(٢) \_\_\_\_\_ : الإدارة العامة للجمعيات العلمية ، سجلات الجمعيات ٢٠٠١ ، الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠١

(٣) \_\_\_\_\_ : دور أكاديمية البحث العلمي في دعم وتطوير الجمعيات العلمية ونشاطات اللجان القومية ، الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

(٤) \_\_\_\_\_ : ٢٥ عاماً في خدمة التنمية (اليوبيل الفضي ١٩٧١ - ١٩٩٦ )

، الأكاديمية ، القاهرة .

(٥) \_\_\_\_\_ : وثائق تسجيل المجمع العلمي المصري .

- (٦) \_\_\_\_\_ : سجلات الإدارة العامة للجمعيات العلمية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- (٧) الاتحاد النوعي لهيئات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية : تقرير غير منشور عن إنجازات الاتحاد عن عام ١٩٩٢ ، القاهرة .
- (٨) المجمع العلمي المصري : زيارة للباحث ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠١ .
- (٩) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية : تقييم السياسات الاجتماعية في مصر ، أعمال الندوة الأولى للبرنامج الدائم لتقييم السياسات والبرامج الاجتماعية ، ١٣ - ١٥ أبريل ١٩٨٨ .
- (١٠) المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا عن دور الجمعيات العلمية في تنشيط البحث العلمي ، الدورة الثامنة ، رئاسة الجمهورية ، القاهرة ١٩٨١ .
- (١١) \_\_\_\_\_ : تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية ، الدورة العشرون ، رئاسة الجمهورية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- (١٢) لجنة متابعة التنظيمات الأهلية العربية : دليل أولى للجمعيات الأهلية العربية ومؤسسات التمويل ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
- (١٣) وزارة الشؤون الاجتماعية : إدارة الحاسب الآلي والإحصاء ، البيان الإحصائي ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- (١٤) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية - "تحت التأسيس" - : العام العالمي للتطوع ٢٠٠١ والمؤتمر العالمي للتطوع (١٤ - ١٨ يناير ٢٠٠١) ، المظلة ، نشرة فصلية تصدرها الشبكة ، العدد رقم ٢٢ ، أكتوبر ٢٠٠٠ ، القاهرة .

### قوانين وتشريعات

- (١) القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية .
- (٢) قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، الجريدة الرسمية ، العدد ٦٧ ، القاهرة ، ٢٢ مارس ١٩٦٦ .
- (٣) القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة .
- (٤) القانون المدني : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، الطبعة الثامنة ، ١٩٩٩ .

(٥) الجريدة الرسمية : العدد ٢١ ، تابع (ب) ، في ٢٧ مايو لسنة ١٩٩٩ .

(٦) مجلة التشريع المالي والضريبي : مجلة علمية دورية تصدرها رابطة مأموري الضرائب ، العدد ٢٨٩ ،

يناير - فبراير ١٩٩٤ .

(٧) القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر في ٥ يونيو ٢٠٠٢ .

(٨) اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ .

#### الدراسات الأجنبية :

- (1) Cunningham, Catherine : An ethnography of planning in A non-governmental organization (International development) , The university of-British-columbia-canada-1997.
- (2) Fillip-Barbara : The world bank and governance Aprocess , Approach to policy Analysis , university of Pittsburgh , 1997.
- (3) Gelfand-Jan-Barry : participating in planned social chang ; Acase study of the participatory practices of the fundacion san Isidro in colombia , university of Alberta-canada, 1994.
- (4) Gerhard heilmann : scientific societies in the second golden age of dutch science, 1850-1914 ; http : / / odur. let. rugnl
- (5) Prudent-ella-susanna : social change and social context , Acase study of the international league of societies for persons with mental handicap (ILSMH) (Mental Retardation) , university of brandeis,1990.
- (6) Stone-michael-Richard : A policy analysis of the medicare prospective payment system (Health care) , university of Pittsburgh , 1995.

#### أبحاث أجنبية

- (1) Demetrius S.latridis : Policy practice , encyclopedia of social work , NASW press, Washington , 1995.
- (2) Duncan macrae , jr. : concepts and methods of policy analysis , society , 1 ,no.6 (september october 1979) in carl V.patton and david S.Sawicki ; bsic methods of policy analysis and planning -oxford university press ,1984.
- (3) Felice Davidson perl multer : non profit, managment issues , encyclopedia of social work , NASW press , Washington , 1995 .

- 
- (4) Jacob B.ukeles : policy analysis ; Mythor Reality? public administration review 37,no3(May/June 1977) .
  - (5) Susan D.Einbinde : policy analysis , Encyclopedia of social work , NASW press , Washington , 1995.
  - (6) The rise of scientific societies : the new encyclopedia Britannica , volume 27, 1994 .
  - (7) Vernon bogdanor : Encyclopedia of political science , oxford , 1992 .

### كتب أجنبية

- (1) Arnold J.Meltsner : Policy Analysis in the Bureaucracy , unversity of California peress , America .
- (2) Bill Jenkins : Policy Analysis Models and approaches in the policy process (Areader) , unviersity of new castleu pontyne , 1993 .
- (3) Carl V.patton,David S. Sawicki : Basic Method of policy Analysis and planning – Oxford university press , 1984 .
- (4) David G.Gil : unravelling social policy [Theory , Analysis and Political Action towards social Equality] , General – Learning press , NJ , 1973 .
- (5) David L.Weimer and Aidan R.Vining : Policy Analysis concepts and practice , Englewood cliffs , NJ ,1989 .
- (6) Donald E.chambers : social policy and social programs ( Amethod for the practical public policy Analyst ) , Macmillan publishing company , New York , 1993 .
- (7) Duncan Macrae and James A. wilde : Policy Analysis for public Decision , Belmont – California , 1979 .
- (8) Edith Stokey and Richard Zeckhauser : Aprimer for policy Analysis , Norton , U.S.A , 1978 .
- (9) JEA Ellul index des communications et memores, publiés par ( L'institut D'Egypte ) 1859 – 1952 , imprimerie de L'institut Francais D'Archeologie oriental , lecaire , 1952 .
- (10) Paul spicker : social policy ( Themes and approaches ) prentice Hall , Harvest , 1995 .

- 
- (11) Richard M.Hodgetts , Max S.wortman : Administrative policy , ( Text and cases in the policy sciences ) , Johnwiley – sons press, New York .
  - (12) Richard Scott : organization , prentic Hall , newjersey , 1992 .
  - (13) Talcolt parsons : social structure and symlolic of interchange , Approaches to the study of social structure , New york , the Free press , 1975 .
  - (14) Thomas D.lynnh : policy Analysis in public policymaking , Heathand company – America , 1975 .
  - (15) Walter Williams : social policy Research and Analysis ; the Experience in the federal social Agencies ( New York , American EL sevier , 1971 ) .
  - (16) Wildavsky : The Art and craft of policy Analysis , Macmillan , London , 1980 .
  - (17) William N.Dunn : public policy Analysis , An Introduction , prentice Hall , Englewood cliffs , 1994
  - (18) [www.suhuf.net](http://www.suhuf.net). Sa / 2000 jaz / dec / 23 / arght .
  - (19) [www.atip.org](http://www.atip.org) .
  - (20) [www.ipu.edu](http://www.ipu.edu). Jo / Arabicl sra / students / images / image 1ipg .



## ملحق رقم (١)

دليل مؤسسات التمويل الأجنبية والعربية التي تدعم العمل الأهلي في مصر وصدر بيانات هذا الدليل

باللغتين العربية والإنجليزية :

١. مؤسسة انترمون ( برشلونة - أسبانيا ) .
٢. جمعية الصليب الأحمر الأسترالي ( ملبورن - استراليا )
٣. TROCAIRE ( دابليْن - أيرلندا )
٤. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ( إيفاد ) ( روما - إيطاليا )
٥. DANCHURCHAID ( كوبنهاجن - الدانمارك )
٦. الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية ( كوبنهاجن - الدانمارك )
٧. مؤسسة فردريش إيبيرت ( بون - ألمانيا )
٨. مؤسسة هنريش بول ( كولونيا - ألمانيا )
٩. وكالة التعاون الفني الألماني ( GTZ ) ( ألمانيَا )
١٠. الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ( لندن - المملكة المتحدة )
١١. منتدى الأمير شارلز لقيادات رجال الأعمال ( لندن - المملكة المتحدة )
١٢. NORAD ( أوسلو - النرويج )
١٣. صندوق الأبيك للتنمية الدولية ( فينَا - النمسا )
١٤. مؤسسة موت ( فلينت - الولايات المتحدة الأمريكية )
١٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ( نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية )
١٦. صندوق الأمم المتحدة للسكان ( نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية )
١٧. مؤسسة اندرو ميلون ( نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية )
١٨. مؤسسة ركفيلر ( نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية )
١٩. مؤسسة فورد ( نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية )

٢٠. مجلس السكان الدولي (نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية)
٢١. منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) (نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية)
٢٢. البنك الدولي ، لشئون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية)
٢٣. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية)
٢٤. رابطة التحالف العالمي لمشاركة المواطن (سيفيكس) (واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية)
٢٥. مركز التنمية والنشاطات السكانية (واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية)
٢٦. معهد أسبين (واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية)
٢٧. الاتحاد الأوروبي (بروكسل - بلجيكا)
٢٨. الاتحاد الدولي للبحوث العلمية والسكانية (ليجا - بلجيكا)
٢٩. Inter African Committee (جنيف - سويسرا)
٣٠. مؤسسة أغاخان (جنيف - سويسرا)
٣١. مؤسسة مانثور (جنيف - سويسرا)
٣٢. Fondation de France (باريس - فرنسا)
٣٣. الوكالة الفنلندية للتنمية الدولية (هلسينكي - فنلندا)
٣٤. مجلس كنائس الشرق الأوسط (ليماسول - قبرص)
٣٥. Partnership Africa Canda (أوتاوا - كندا)
٣٦. south Asia partnership (أوتاوا - كندا)
٣٧. المجلس الكندي للتنمية الدولية (أوتاوا - كندا)
٣٨. جمعية التعاون الكندي (أوتاوا - كندا)
٣٩. مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا) (أوتاوا - كندا)
٤٠. الوكالة الكندية للتنمية الدولية (كوبيك - كندا)
٤١. الوكالة الكندية للتضامن والتنمية (مونتريال - كندا)

٤٢. المنظمة الكندية للتضامن والتنمية ( مونتريال - كندا )
٤٣. مؤسسة دوين ( أمستردام - هولندا )
٤٤. مؤسسة نوفيب ( هاج - هولندا )
٤٥. صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ( أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة )
٤٦. الاتحاد الأوروبي ( تونس - الجمهورية التونسية )
٤٧. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ( اليونسكو ) ( تونس - الجمهورية التونسية )
٤٨. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ( بيروت - الجمهورية اللبنانية )
٤٩. مؤسسة الحريري ( بيروت - الجمهورية اللبنانية )
٥٠. منظمة الأمم المتحدة للأطفال ( اليونيسيف ) ( بيروت - الجمهورية اللبنانية )
٥١. اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا ( الإسكوا ) ( عمان - المملكة الأردنية الهاشمية )
٥٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المكتب الإقليمي ( عمان - المملكة الأردنية الهاشمية )
٥٣. صندوق الأمم المتحدة للسكان - مكتب المساندة الفني للدول العربية وأوروبا ( عمان - الأردن )
٥٤. صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني ( عمان - الأردن )
٥٥. مؤسسة عبد الحميد شومان ( عمان - المملكة الأردنية الهاشمية )
٥٦. مؤسسة نور الحسين ( عمان - المملكة الأردنية الهاشمية )
٥٧. منظمة الأمم المتحدة للأطفال ( اليونيسيف ) ( عمان - المملكة الأردنية الهاشمية )
٥٨. الصندوق السعودي للتنمية ( الرياض - المملكة العربية السعودية )
٥٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ( الرياض - المملكة العربية السعودية )
٦٠. برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية ( الرياض - السعودية )
٦١. منظمة الأمم المتحدة للأطفال - مكتب دول الخليج ( الرياض - السعودية )
٦٢. البنك الإسلامي للتنمية ( جدة - السعودية )
٦٣. البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ( الخرطوم - السودان )

٦٤. مجلس السكان الدولي - المكتب الإقليمي لغرب آسيا وشمال أفريقيا (الجزيرة - مصر)
٦٥. مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا) (الجزيرة - مصر)
٦٦. منظمة الأمم المتحدة للأطفال - المكتب الإقليمي (اليونيسيف) (الجزيرة - مصر)
٦٧. الاتحاد الأوروبي (القاهرة - جمهورية مصر العربية)
٦٨. الصندوق الاجتماعي للتنمية (القاهرة - جمهورية مصر العربية)
٦٩. الصندوق العربي للمساعدة الفنية للدول العربية والإفريقية (القاهرة - مصر)
٧٠. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (القاهرة - مصر)
٧١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المكتب الإقليمي (القاهرة - مصر)
٧٢. صندوق الأمم المتحدة للسكان - المكتب الإقليمي (القاهرة - مصر)
٧٣. مؤسسة فورد - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (القاهرة - مصر)
٧٤. مركز التنمية والنشاطات السكانية (القاهرة - مصر)
٧٥. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) (القاهرة - مصر)
٧٦. وكالة التعاون الفني الألماني - مكتب إدارة المشروعات (gtz) (القاهرة - مصر)
٧٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المنامة - دولة البحرين)
٧٨. برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (المنامة - دولة البحرين)
٧٩. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (الصفاء - دولة الكويت)
٨٠. الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (الصفاء - دولة الكويت)
٨١. المؤسسة الكويتية لتقدم العلوم (الصفاء - دولة الكويت)
٨٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (القدس - دولة فلسطين)

## ملحق رقم (٢)

تصنيف الجمعيات العلمية طبقاً لسجلات أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا :

م	التخصص	العدد
١	جمعيات زراعية وبيطرية	٣٨
٢	جمعيات طبية وصيدلانية	٤٩
٣	جمعيات الحياة والبيئة	١٧
٤	جمعيات هندسية	٩
٥	اتحادات وهيئات	٥
٦	جمعيات كيميائية	٩
٧	جمعيات فيزيائية	١٢
٨	جمعيات إحصائية رياضية واقتصادية	١٠
٩	جمعيات فلكية	١
١٠	جمعيات جغرافية وتاريخية	٣
١١	جمعيات جيولوجية وتعدينية	٦
١٢	جمعيات عامة	٢١
	إجمالي	١٨٠

# (١) جمعيات زراعية وبيطرية

م	اسم الجمعية	العنوان
١	الجمعية الطبية البيطرية المصرية	٨ش ٢٦ يوليو شقة (٥٢) ص.ب. ٢٣٦٦
٢	الجمعية المصرية لعلوم الأراضي	كلية الزراعة - جامعة عين شمس
٣	جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية	الاتحاد العلمي المصري - ١ش أوزوريس - جاردن سيتي
٤	الجمعية المصرية للإنتاج الحيواني	كلية الزراعة - جامعة القاهرة
٥	جمعية أمراض النبات	كلية الزراعة - جامعة القاهرة
٦	الجمعية المصرية لعلوم وتكنولوجيا الأغذية	الاتحاد العلمي المصري - ١ش أوزوريس - جاردن سيتي
٧	الجمعية المصرية للعلوم الوراثية	كلية الزراعة - جامعة القاهرة
٨	الجمعية المصرية لعلوم الألبان	الاتحاد العلمي المصري - ١ش أوزوريس - جاردن سيتي
٩	جمعية الدكتور عبد المنعم بلبع لبحوث الأراضي والمياه	كلية الزراعة - جامعة الإسكندرية
١٠	الجمعية المصرية للهندسة الزراعية	كلية الزراعة - جامعة عين شمس
١١	الجمعية المصرية لعلم الدواجن	كلية الزراعة - جامعة الإسكندرية
١٢	الجمعية البيطرية لمصرية لتنمية الجاموس	المركز القومي للبحوث - الدقي
١٣	الجمعية النباتية المصرية	كلية العلوم - جامعة القاهرة
١٤	جمعية خبراء السكر المصرية	١٢ ش جواد حسني - القاهرة
١٥	جمعية علوم الحشائش المصرية	كلية الزراعة - جامعة القاهرة
١٦	الجمعية المصرية لعلوم المحاصيل	كلية الزراعة - جامعة عين شمس
١٧	الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي	نادي الزراعيين - شارع الثورة - الدقي
١٨	جمعية فلاحه البساتين	٤ش جواد حسني - القاهرة
١٩	الجمعية المصرية لزملاء مؤسسة الكسندروف هومبلدت الألمانية	كلية العلوم - جامعة القاهرة
٢٠	الجمعية المصرية لتربية النبات	كلية الزراعة - جامعة القاهرة
٢١	الجمعية المصرية لأمراض الماشية "الجيزة"	ص.ب. ٣١٥ - امبابية - الجيزة
٢٢	الجمعية المصرية لأمراض الماشية "أسيوط"	كلية الطب البيطري - أسيوط
٢٣	الجمعية المصرية العامة للفطريات	كلية العلوم - جامعة الأزهر

٢٤	الجمعية الأفريقية لدراسات حوض النيل	المركز القومي للبحوث - الدقي
٢٥	الجمعية المصرية للمكافحة البيولوجية للآفات	كلية الزراعة - جامعة القاهرة
٢٦	جمعية علوم الدواجن	كلية الزراعة - جامعة عين شمس
٢٧	الجمعية الطبية البيطرية المصرية	كلية الطب البيطري - جامعة القاهرة
٢٨	الجمعية المصرية لعلوم الأرنب	كلية الزراعة - جامعة الزقازيق
٢٩	الجمعية المصرية للأمانية لعلم الحيوان	كلية العلوم - جامعة القاهرة
٣٠	الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي	كلية الزراعة - جامعة القاهرة
٣١	الجمعية المصرية للتغذية والأعلاف	كلية الزراعة - جامعة عين شمس
٣٢	الجمعية المصرية لمنتجات ومصنعي ومصدري النباتات الطبية والعطرية	٦ ش الدكتور فاروق الشوبكي - الكوم الأخضر - الهرم
٣٣	الجمعية العربية للتكنولوجيا الحيوية	كلية الزراعة - جامعة الإسكندرية
٣٤	الجمعية العربية لرعاية البحث العلمي	كلية الزراعة - جامعة الإسكندرية
٣٥	الجمعية المصرية لتاريخ الطب البيطري	كلية الطب البيطري - جامعة أسيوط
٣٦	الجمعية المصرية للطحالب	كلية العلوم - جامعة قناة السويس
٣٧	جمعية تنمية نظم الزراعة النظيفة	المركز القومي للبحوث - الدقي
٣٨	الجمعية المصرية لعلم الطفيليات	كلية الطب البيطري - قناة السويس

## (٢) جمعيات طبية وصيدلة

م	اسم الجمعية	العنوان
١	الجمعية الرمادية المصرية	دار الحكمة - القاهرة
٢	الجمعية الطبية المصرية	دار الحكمة - القاهرة
٣	الجمعية الصحية المصرية <sup>١</sup>	٣١ ش ٢٦ يوليو - القاهرة
٤	الجمعية الطبية لأمراض الصدر والدرن	ش القصر العيني - دار الحكمة - القاهرة
٥	الجمعية الصيدلانية المصرية	دار الحكمة - القاهرة
٦	الجمعية المصرية لجراحي الأسنان	دار الحكمة - القاهرة
٧	جمعية جراحة العظام المصرية	١٦ ش هدي شعراوي - باب اللوق
٨	الجمعية الطبية للأذن والأنف والحنجرة	دار الحكمة - القاهرة
٩	الجمعية المصرية للغدد الصماء والميتابوليزم والسكر	دار الحكمة - القاهرة

١٠	الجمعية المصرية للأدوية والعلاج التجريبي	دار الحكمة - القاهرة
١١	الجمعية العامة لمكافحة البلهارسيا	قسم الأمراض المتوطنة - مستشفى المنيل الجامعي
١٢	الجمعية المصرية لعلم الطفيليات	الاتحاد العلمي المصري - اش أوزوريس - جاردن سيتي
١٣	الجمعية المصرية للتغذية	١٦ ش القصر العيني - القاهرة
١٤	جمعية رعاية مرضي السكر بالإسكندرية	الوحدة الخاصة - قسم الأمراض الباطنة - طب الإسكندرية
١٥	الجمعية المصرية للكيمياء الإكلينيكية	معهد صحة الطفل ٤ اش عكاشة بجوار مصلحة المساحة الدقي
١٦	الجمعية العربية لتاريخ الصيدلة	دار الحكمة - القاهرة
١٧	الجمعية المصرية لأمراض الكبد	دار الحكمة - القاهرة
١٨	الجمعية المصرية للعلوم الطبية الأساسية	كلية الطب - جامعة الأزهر
١٩	الجمعية المصرية لعلم الأنسجة والخلايا	كلية الطب - جامعة الأزهر
٢٠	الجمعية المصرية للعلوم التشريحية	دار الحكمة - القاهرة
٢١	الاتحاد العام للجمعيات الإفريقية للفارماكولوجي	٤ ش حشمت - الزمالك
٢٢	الجمعية المصرية لطب المسنين وعلوم الأعمار	دار الحكمة - القاهرة
٢٣	الجمعية العربية لأبحاث النباتات الطبية	المركز القومي للبحوث - الدقي
٢٤	الجمعية المصرية لطب المناطق الحارة	دار الحكمة - القاهرة
٢٥	الجمعية المصرية لدلالات الأورام السرطانية	كلية الطب - جامعة عين شمس
٢٦	الجمعية المصرية للعلوم الفسيولوجية	الاتحاد العلمي المصري - جاردن سيتي
٢٧	جمعية أصدقاء مرضي الكبد في الوطن العربي	٤٢ ش عدن - المهندسين
٢٨	الجمعية المصرية للمياه البيضاء وأمراض القرنية	معهد بحوث أمراض العيون - ٢ ش الهرم
٢٩	الجمعية المصرية للميكروبيولوجيا الطبية	٢٨ ش مراد - سكاى سنتر - شقة ٣٠٣ - الجيزة
٣٠	الجمعية المصرية لعلوم الانثروبولوجيا البيولوجية	كلية الطب - جامعة عين شمس
٣١	الاتحاد المصري لجمعيات السكر	٤٠ ش صافية زغلول - الإسكندرية
٣٢	الجمعية المصرية لرعاية الشبكية التلوني	معهد بحوث أمراض العيون - ٢ ش الهرم
٣٣	الجمعية الطبية النسائية	٦ ش الحديقة - جاردن سيتي - القاهرة
٣٤	الجمعية المصرية للإكلينيكية لطب الأسنان	كلية طب الأسنان - جامعة القاهرة
٣٥	الجمعية المصرية للكيمياء الحيوية	كلية الطب - جامعة القاهرة
٣٦	الجمعية المصرية للخصوبة والعقم	٤٠ ش طلعت حرب - الدور السادس - القاهرة



٣٧	الجمعية المصرية للأمراض المستوطنة المعدية والإكلينيكية	٧ش السراي - المنيل
٣٨	الجمعية المصرية لأمراض الكلى	٧٥ش سوريا - المهندسين
٣٩	المؤسسة المصرية لتقدم العلوم الطبية والإكلينيكية	٤٠ش صفية زغلول - الإسكندرية
٤٠	الجمعية العربية للمضادات الحيوية والميكروبيولوجيا والأمراض المعدية	مستشفى النزهة الدولي - مساكن شيراتون
٤١	الجمعية المصرية للفيزياء الطبية	كلية الطب - جامعة القاهرة
٤٢	الجمعية المصرية لأمراض الجهاز الهضمي والتغذية في الأطفال	١٤ش سوريا - المهندسين
٤٣	الجمعية المصرية لطب المجتمع	مساكن شيراتون
٤٤	الجمعية المصرية لطب الصناعات	كلية الطب - جامعة عين شمي
٤٥	الجمعية المصرية للتكنولوجيا الحيوية	كلية الصيدلة - جامعة الأزهر
٤٦	جمعية رعاية مرضي الأورام بدمياط	المستشفى التخصصي الأعصر - دمياط
٤٧	الجمعية المصرية لعلوم السميات	كلية الطب - جامعة الأزهر

### (٣) جمعيات الحياة والبيئة

م	اسم الجمعية	العنوان
١	الجمعية المصرية لعلم الحشرات	١٤ش رمسيس - القاهرة
٢	الجمعية المصرية لعلم الحيوان	حدائق الحيوان - الجيزة
٣	الجمعية المصرية لعلوم البيئة	الاتحاد العلمي المصري - ١ش أوزوريس - جاردن سيتي
٤	الجمعية المصرية للمحافظة على الثروات الطبيعية	حدائق الحيوان - الجيزة
٥	الجمعية المصرية للحياة البرية	حدائق الحيوان - الجيزة
٦	جمعية تنمية وحماية البيئة - الدقهلية	مبنى الإدارة العامة - جامعة المنصورة
٧	جمعية سفاجه البحرية (S.O.S)	سفاجه - البحر الأحمر
٨	جمعية المحافظين على البيئة بالفيوم	٢٧ش المنير المغربي - ش مصطفى كامل - الفيوم
٩	الجمعية المصرية لعلوم وتكنولوجيا البحار	١٠١ش القصر العيني - الدور الرابع - حجرة ٤١١
١٠	الجمعية المصرية للتشريعات الصحية والبيئية	١٣ش الممالك - روكسي - القاهرة
١١	جمعية اتحاد البيولوجيين العرب	كلية العلوم - جامعة القاهرة

١٢	الجمعية العلمية لحماية البيئة	٤ ش السلولي من ش الجزيرة - الدقي
١٣	جمعية أصدقاء البيئة والتنمية	٨٨ ش القصر العيني - شقة ٣١ - القاهرة
١٤	جمعية رعاية البيئة المصرية	المقطم - الهضبة الوسطي - الحي الثالث
١٥	الجمعية الإنجليزية للعلوم البيولوجية	كلية العلوم - جامعة قناة السويس
١٦	الجمعية المصرية للطب المهني وطب البيئة	دار الحكمة - القاهرة
١٧	جمعية المحافظة على جمال الطبيعة	نقابة المهن الزراعية - ش الجلاء - القاهرة

#### (٤) جمعيات هندسية

م	اسم الجمعية	العنوان
١	جمعية المهندسين المصرية	٢٨ ش رمسيس - القاهرة
٢	الجمعية المصرية لسباكة المعادن	٤ طريق النصر - مشروع رابعة العدوية - القاهرة
٣	الجمعية العلمية للهندسة المدنية	كلية الهندسة - جامعة الأزهر
٤	الجمعية المصرية للتبريد	١٤ ش عماد الدين - جيركو للتبريد والهندسة
٥	الجمعية المصرية للصناعات الهندسية والمعدنية	عمارات عثمان رقم ٢ متوسط شقة ١٢ المعادي
٦	الجمعية المصرية لحماية الملكية الصناعية	العجوزة - مدينة الإعلام - عمارة ٥٩ شقة ٨٠٤
٧	الجمعية المصرية لهندسة الزلازل	كلية الهندسة - جامعة الأزهر
٨	جمعية هندسة الاحتكاك و التآكل والتزليق المصرية	كلية الهندسة - جامعة القاهرة
٩	الجمعية المصرية لتذرية ألسباتك والمنقوشات	كلية الهندسة - جامعة القاهرة

#### (٥) اتحادات وهيئات

م	اسم الجمعية	العنوان
١	الجمعية العلمية المصرية العامة (الاتحاد العلمي المصري) سابقا	١ ش أوزوريس - جاردن سيتي - القاهرة
٢	الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة	٥ ش عماد الدين & ١٢٣ ش عبد العزيز فهمي القاهرة
٣	الاتحاد النوعي لهيئات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية	٦ ش فؤاد شفيق من ش رمسيس - العباسية - القاهرة
٤	جمعية أحياء الطفولة	١٦ ش الفريق محمد رشاد حسن - نادي الشمس - مصر الجديدة
٥	الهيئة العلمية للمرأة المصرية	المركز القومي للبحوث - الدقي

## (٦) جمعيات كيميائية

م	الجمعية الكيميائية	العنوان
١	الجمعية الكيميائية المصرية	٣٣ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة
٢	الجمعية المصرية لتآكل الفلزات وحمايتها	الاتحاد العلمي المصري - ١ ش أوزوريس - القاهرة
٣	الجمعية المصرية لعلم وتكنولوجيا البلمرات	المركز العلمي للبحوث - الدقي
٤	الجمعية المصرية لتطوير التعبئة والتغليف	٢٠ ج. ش عدلي باشا الدور الثاني شقة ٨
٥	الجمعية المصرية لكيمياء المركبات غير متجانسة الحلقة	مقر جامعة قناة السويس ٤ ش يوسف عباس - القاهرة
٦	الجمعية المصرية للكيمياء التحليلية	كلية العلوم - جامعة القاهرة
٧	الجمعية العربية لعلوم المواد	١٦٣ طريق الحرية - الشاطبي حجرة ٥٢٧ إسكندرية
٨	الجمعية المصرية للعلوم النووية وتطبيقاتها	الاتحاد العلمي المصري - ١ ش أوزوريس - القاهرة
٩	الجمعية المصرية لعلوم وتكنولوجيا الصناعات النسيجية	المركز القومي للتوثيق والإعلام - ش التحرير

## (٧) جمعيات فيزيقية

م	اسم الجمعية	العنوان
١	الجمعية المصرية للعلوم الرياضية الفيزيائية	كلية العلوم - جامعة القاهرة
٢	الجمعية الفيزيائية المصرية	كلية العلوم - جامعة القاهرة
٣	الجمعية المصرية لعلوم الجوامد وتطبيقاتها	٣٣ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة
٤	الجمعية المصرية لعلوم الفيزياء الحيوية	كلية العلوم - جامعة القاهرة
٥	الجمعية المصرية للطاقة الشمسية والمتجددة	١٢ ش محمد حامد - جسر النعام
٦	الجمعية المصرية للطاقة الشمسية	مدينة نصر - منطقة الأولى قطعة ١٢ بلوك ٢٣
٧	الجمعية الضوئية المصرية	كلية العلوم - جامعة عين شمس
٨	الجمعية المصرية لعلوم البصريات	٣٣ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة
٩	الجمعية التخصصية لعلوم الليزر	كلية العلوم - جامعة القاهرة
١٠	الجمعية المصرية لعلوم البلورات	الاتحاد العلمي المصري - ١ ش أوزوريس - القاهرة
١١	الجمعية المصرية الفيزياء الحيوية البحتة والتطبيقية	كلية العلوم - جامعة الأزهر (بنين)
١٢	الجمعية المصرية للبتروفيزياء التطبيقية	المركز القومي للبحوث - القاهرة

## (٨) جمعيات رياضية وإحصائية

م	اسم الجمعية	العنوان
١	الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع	١٦ ش رمسيس - القاهرة
٢	الجمعية الإحصائية المصرية	١٦ ش رمسيس - القاهرة
٣	الجمعية المصرية للحاسب الآلي	مدينة نصر - ص.ب ٩٠٠٩
٤	الجمعية المصرية للإدارة المالية	٣٠ ش رمسيس - نادي التجارة - القاهرة
٥	الجمعية المصرية لبحوث العمليات	الجامعة الأمريكية - القاهرة
٦	الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات	ص.ب ٢٠٨٣ - القاهرة ١١٥١١
٧	جمعية الرياضيات المصرية	٣٨ ش سوريا - المهندسين (مرقتا)
٨	الجمعية المصرية لنظم المعلومات الطبية	٣٣ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة
٩	الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات	أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
١٠	الجمعية العربية لنظم وتكنولوجيا المعلومات	١١ ش شريف - القاهرة

## (٩) جمعيات فلكية

م	اسم الجمعية	العنوان
١	الجمعية الفلكية المصرية	كلية العلوم - جامعة القاهرة

## (١٠) جمعيات جغرافية وتاريخية

م	اسم الجمعية	العنوان
١	الجمعية الجغرافية المصرية	حدائق وزارة الري والمواصلات ١٠٩ ش القصر العيني
٢	الجمعية المصرية للدراسات التاريخية	٢ ش ناصر الدين - متفرع من ش البستان - القاهرة
٣	الجمعية الأفريقية	٥ ش أحمد حشمت بالزمالك

## (١١) جمعيات جيولوجية وتعدينية

م	اسم الجمعية	العنوان
١	الجمعية العربية للتعددين والبتترول	٢٨ ش رمسيس - القاهرة
٢	الجمعية الجيولوجية المصرية	الاتحاد العلمي المصري - ١ ش أوزوريس - القاهرة

٣	الجمعية الجيوفيزيائية المصرية	كلية العلوم - جامعة القاهرة
٤	الجمعية المصرية للمياه الجوفية	معهد الصحراء - المطرية - القاهرة
٥	الجمعية المصرية لعلم المعادن	المركز القومي للبحوث - الدقي
٦	الجمعية المصرية لعلم لرسوبيات	كلية العلوم - جامعة عين شمس

### (١٢) جمعيات عامة

م	اسم الجمعية	العنوان
١	جمعية خريجي كليات العلوم	١/٣٣ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة
٢	الجمعية المصرية القومية للعلوم	٢ ش عدلي - القاهرة
٣	الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية	٤ ش احمد حشمت - الزمالك - شقة ١
٤	الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين	٥ ش شريف - القاهرة
٥	الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية	٨٨ ش القصر العيني - القاهرة
٦	الجمعية المصرية لعلم الاجتماع الريفي	كلية الزراعة - جامعة القاهرة
٧	المجمع العلمي المصري	١٣ ش الشيخ ريجان - القاهرة
٨	المجمع المصري للثقافة العلمية	١ ش أوزوريس - جاردن سيتي - القاهرة
٩	الأكاديمية المصرية للعلوم	١ ش أوزوريس - جاردن سيتي - القاهرة
١٠	الجمعية المصرية لتاريخ العلوم	١ ش أوزوريس - جاردن سيتي - القاهرة
١١	الجمعية العربية للتكامل الثقافي	بريد مجلس الشعب ص.ب ١١٤
١٢	جمعية المخترعين والمبتكرين المصرية	أكاديمية البحث العلمي - مكتب براءات الاختراع
١٣	الجمعية المصرية للعلوم التطبيقية بالشرقية	كلية الزراعة - جامعة الزقازيق
١٤	الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف	كلية الآداب - جامعة القاهرة
١٥	الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي	٦ ش مؤسسة الطفل - خارطة الشيخ مبارك - مصر القديمة
١٦	جمعية خريجي المعاهد الزراعية العليا	نقابة المهن الزراعية - شارع الجلاء - القاهرة
١٧	الجمعية المصرية للطب والقانون	كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية
١٨	جمعية أصدقاء العلميين المصريين في الخارج	١٠١٨ كورنيش النيل - جاردن سيتي
١٩	جمعية نهضة شباب مصر	٣ ش مصطفى طلعت - الصواين - باب الشعرية
٢٠	جمعية المحافظة على القرآن الكريم وتيسير شئون الحج والعمرة	الزرقا - ميدان المواطن - اعلي مسجد الرحمن - دمياط
٢١	الجمعية المصرية لدعم البحث العلمي	٢٣ ش محمد سعد الحلواني - شارع العروبة - القاهرة

ملحق رقم (٣)

دليل تحليل المضمون

التكرار	الفئة	فئة رئيسية	
		جزئية	فرعية
	مؤتمرات		
	مكان المؤتمر	١/١	
	داخل الجمعية	١/١/١	
	خارج الجمعية	٢/١/١	
	محاضرات		
	ندوة		
	مكان الندوة	١/٣	
	داخل الجمعية	١/١/٣	
	خارج الجمعية	٢/١/٣	
	مجلات		
	عدد المجلات	١/٤	
	واحدة	١/١/٤	
	اثنتان	٢/١/٤	
	تحكيم أبحاث المجلة	٢/٤	
	أخرى	٣/٤	
	مكتبة		
	نظم المكتبة	١/٥	
	اطلاع	١/١/٥	
	استعارة	٢/١/٥	
	دورة تدريبية		
	موسم ثقافي		
	بحوث		
	لصالح الجمعية	١/٨	
	لجهات أخرى	٢/٨	

تابع دليل تحليل المضمون

التكرار	الفئة			فئة رئيسة
		فرعية	جزئية	
	أنشطة علمية أخرى			٩
	إعانة			١٠
	وزارة الشؤون الاجتماعية		١/١٠	
	أكاديمية البحث العلمي		٢/١٠	
	وزارة الثقافة		٣/١٠	
	وزارة الزراعة		٤/١٠	
	المركز القومي للبحوث		٥/١٠	
	إعانة حكومية أخرى		٦/١٠	
	مصادر تمويل غير حكومية			١١
	اشتراكات الأعضاء		١/١١	
	فوائد ودائع بنكية		٢/١١	
	تأجير مبني		٣/١١	
	مقابل الاشتراك في مؤتمر		٤/١١	
	مقابل الاشتراك في ندوة		٥/١١	
	مقابل الاشتراك في دورة		٦/١١	
	تدريبية			
	مقابل الاشتراك في المكتبة		٧/١١	
	مقابل نشر أبحاث المجلة		٨/١١	
	إيراد بيع مطبوعات الجمعية		٩/١١	
	إيراد خدمات تصوير		١٠/١١	
	مستندات			
	منح دولية		١١/١١	
	تبرعات		١٢/١١	
	مصادر تمويلية أخرى		١٣/١١	

---

## ملحق رقم (٤)

جامعة الأزهر  
كلية التربية  
قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع  
تخصص تخطيط إجتماعى

استمارة أنشطة جمعية علمية

في بحث

### ”تحليل سياسات الجمعيات الأهلية العلمية في مصر“

في ضوء بعض المتغيرات الإجتماعية والاقتصادية”

ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير

إعداد

الهيثم محمد زعفان

إشراف

الأستاذ الدكتور

**محمد محمود إبراهيم عويس**

أستاذ التخطيط الإجتماعى

وكيل المعهد العالى للخدمة الإجتماعية بالقاهرة

الأستاذ الدكتور

**محمد عبد السميع عثمان**

أستاذ ورئيس قسم الخدمة الإجتماعية وتنمية المجتمع

عميد كلية التربية جامعة الأزهر

أستاذ م. دكتور

**إكرام سيد غلاب**

أستاذ مساعد بقسم الخدمة الإجتماعية وتنمية المجتمع



(١) اسم الجمعية :

(٢) عنوان الجمعية :

(٣) تاريخ إنشاء وشهر الجمعية :

(٤) مقر الجمعية :

أ- غرفة في مبنى

ب- شقة

ج- مبنى مستقل تملك

د- مبنى مستقل مؤجر

هـ- أخرى

(٥) وصف مقر الجمعية :

١- عدد الطوابق

٢- عدد الحجرات

٣- مكتبة

٤- معمل

٥- متحف

٦- قاعة مؤتمرات

٧- عدد أجهزة الكمبيوتر

٨- عدد الكتب

٩- أجهزة تصوير مستندات

١٠- فاكسات

١١- أخرى تذكر

(٦) عدد العاملين بالجمعية

(٧) تبعية العاملين

أ- معينين بالجمعية

ب- منتدبين من وزارة الشؤون الاجتماعية

ج- منتدبين من وزارة الثقافة

د- منتدبين من أكاديمية البحث العلمي

هـ - أخرى تذكر

(٨) عدد أعضاء الجمعية العمومية :

(٩) عدد أعضاء مجلس الإدارة :

(١٠) أهداف الجمعية :

(١١) المستفيدون من أنشطة الجمعية :

١. المتخصصون في المجال الذي تعمل في ضوئه الجمعية .
٢. الهيئات المهنية المرتبطة بمجال تخصص الجمعية .
٣. الكليات والمعاهد المرتبطة بمجال تخصص الجمعية .
٤. الوزارات المرتبطة بمجال تخصص الجمعية .
٥. المجتمع المحلي الذي تقع في نطاقه الجمعية .
٦. المتعلمين من كافة طبقات الشعب .
٧. كافة طبقات الشعب متعلمين وغير متعلمين .
٨. هيئات دولية مهتمة بمجال تخصص الجمعية .
٩. رجال الأعمال أصحاب المشروعات المرتبطة بمجال عمل الجمعية .
١٠. أخرى تذكر .

(١٢) الأنشطة العلمية التي تقوم بها الجمعية :

١. محاضرات علمية .
٢. مؤتمرات .
٣. ندوات .
٤. إعداد مجلة واحدة للجمعية .
٥. إعداد مجلتين للجمعية .
٦. إعداد أكثر من مجلتين للجمعية .
٧. مواسم ثقافية .
٨. نشاط مكتبة ( إطلاع ) .
٩. نشاط مكتبة ( استعارة ) .
١٠. خدمات كمبيوتر للباحثين .
١١. تحكيم الأبحاث العلمية .
١٢. إجراء بحوث علمية لصالح الجمعية .
١٣. إجراء بحوث علمية لصالح جهات وهيئات محلية .
١٤. إجراء بحوث علمية لصالح جهات دولية .
١٥. استخدام المعامل البحثية بالجمعية .
١٦. خدمات المتحف العلمي بالجمعية .
١٧. خدمات استشارية متخصصة .
١٨. أخرى تذكر .

(١٣) ما هي طبيعة العلاقة مع الجهات المحلية والدولية الآتية :-

م	نوع العلاقة الجهة	تعاون وتبادل خبرات	إعانة مادية	تعاون علمي وفني	صراع	الترشيح لجوائز الدولة	أخرى تذكر
١	وزارة الشؤون الاجتماعية						
٢	الاتحاد العام للجمعيات						
٣	الاتحاد الإقليمي للجمعيات						
٤	الاتحاد النوعي للخدمات العلمية						
٥	الجامعات						
٦	وزارة الثقافة						
٧	وزارة الصحة						
٨	وزارة الزراعة						
٩	المركز القومي للبحوث						
١٠	أكاديمية البحث العلمي						
١١	وزارة التعليم العالي						
١٢	هيئات دولية علمية						
١٣	حكومات أجنبية						
١٤	أخرى تذكر						

(١٤) ما هي مصادر تمويل الجمعية :

أ- إعانة حكومية

ب- إعانة من وزارة الشؤون الاجتماعية

ج- إعانة من أكاديمية البحث العلمي

د- إعانة من وزارة الثقافة

هـ- أخرى تذكر

- 
- ١- اشتراكات الأعضاء
  - ٢- سوق خيري
  - ٣- حفلات
  - ٤- وقف خيري
  - ٥- إيراد بيع المجلة
  - ٦- إيراد بيع مطبوعات الجمعية
  - ٧- إيراد خدمات تصوير المستندات
  - ٨- إيراد خدمات كمبيوتر
  - ٩- فوائد ودائع بنكية
  - ١٠- اشتراكات مكتبة
  - ١١- مقابل مادي للمقالات والأبحاث العلمية المنشورة بمجلة الجمعية
  - ١٢- مقابل الاشتراك في المؤتمرات
  - ١٣- مقابل الاشتراك في الندوات
  - ١٤- مقابل الاشتراك في دورات تدريبية
  - ١٥- منح مقدمة من هيئات دولية
  - ١٦- إعانات مخصصة لأنشطة معينة
  - ١٧- أخرى تذكر
- (١٥) ماذا تفعل الجمعية في حال نفاذ الميزانية
- ١- طلب إعانة استثنائية
  - ٢- تأجيل الأنشطة العلمية
  - ٣- اختصار الأنشطة العلمية
  - ٤- طلب منح دولية
  - ٥- أخرى تذكر

(١٦) هل تحتاج الجمعية لأية أجهزة أو معدات

نعم ( ) لا ( )

(١٧) عادة ما هي المصادر الخاصة بتوفير المعدات التي تحتاجها الجمعية :

- ١- يتم شراؤها بالتخصيص المالي المباشر
- ٢- يتم شراؤها بالتقسيط
- ٣- هدايا من بعض الأفراد
- ٤- هدايا من هيئات محلية
- ٥- هدايا من هيئات دولية
- ٦- أخرى تذكر

---

## ملحق رقم (٥)

### دليل تحليل الميزانيات

#### ١- إيرادات الجمعيات العلمية

- مصادر حكومية
- مصادر غير حكومية

#### ٢- مصروفات الجمعيات العلمية

- مصروفات فعلية
- مصروفات دفترية
- مصروفات الأنشطة العلمية

---

## ملحق رقم ( ٦ )

### دليل مقابلة الخبراء

- ١- التشريعات المنظمة للجمعيات العلمية في مصر وتبعية الجمعيات العلمية .
- ٢- المخصصات المالية للبحث العلمي بصفة عامة والجمعيات العلمية بصفة خاصة .
- ٣- المشكلات التي تواجه الجمعيات العلمية .
- ٤- مقترحات تفعيل أداء الجمعيات العلمية .

## ملحق رقم ( ٧ )

أسماء السادة الخبراء الذين تم إجراء مقابلات شخصية معهم مرتبة ترتيباً أبجدياً :

- ١- د . إبراهيم الكيلاني :  
أستاذ بكلية الزراعة - جامعة الزقازيق - عضو مجلس إدارة  
جمعية علمية ( جمعية الحشرات المصرية )  
مدير عام إدارة غرب القاهرة للجمعيات الأهلية .
- ٢- أستاذ . إبراهيم أحمد جودة
- ٣- د . أحمد أحمد شرف الدين  
أستاذ بكلية الزراعة - جامعة القاهرة - عضو مجلس إدارة جمعية  
علمية ( جمعية الحشرات المصرية ) .
- ٤- د . أحمد إسماعيل  
أستاذ بكلية الآداب - جامعة القاهرة عضو مجلس إدارة جمعية  
علمية ( الجمعية الجغرافية المصرية ) .
- ٥- د . إسماعيل إسماعيل إسماعيل  
أستاذ بكلية الزراعة - جامعة القاهرة أمين صندوق جمعية علمية  
( جمعية الحشرات المصرية ) .
- ٦- د . أمين عبد الخالق محمود  
مدير عام جمعيات أهلية بالمعاش بوزارة الشؤون الاجتماعية.
- ٧- أستاذ . حسام سليمان  
مدير إدارة الجمعيات العلمية بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.
- ٨- د . حسن حمادنا الله فضل  
أستاذ بكلية العلوم - جامعة عين شمس - عضو مجلس إدارة  
جمعية علمية ( جمعية الحشرات المصرية ) .
- ٩- أستاذ . رفعت الحسيني  
عضو مجلس إدارة جمعية علمية ( الجمعية المصرية العامة للدفاع  
الاجتماعي ) .
- ١٠- د . سمير أحمد الشيمي  
أستاذ ورئيس بحوث البيوجاز بمركز البحوث الزراعية ، أمين  
صندوق جمعية علمية ( الجمعية الجيوفيزيقية المصرية ) .
- ١١- أ . سعيد عبد الوهاب  
مسئول جمعيات أهلية بوزارة الشؤون الاجتماعية بالمعاش ، عضو  
مجلس إدارة وسكرتير عام جمعية علمية ( الجمعية المصرية العامة  
للدفاع الاجتماعي ) .
- ١٢- د . عبد المنعم طلعت عباس  
خبير منظمات غير حكومية بوزارة الشؤون الاجتماعية .
- ١٣- أ . عز الدين حسني  
مدير عام جمعية علمية ( الجمعية الصيدلانية المصرية ) .



- ١٤- أ . عزيزة عبد الفتاح حسن  
مدير عام الجمعيات الأهلية - مديرية الشؤون الاجتماعية بالقاهرة .
- ١٥- أ . عائشة فتحى عوض  
مدير إدارة الجمعيات الأهلية ( بقطاع عابدين ) .
- ١٦- أ . عبد البارى الخواجه  
مدير الاتحاد النوعي للخدمات الثقافية والعلمية والدينية .
- ١٧- د . محمد سامى نوار  
أستاذ بكلية الزراعة - جامعة القاهرة ، عضو مجلس إدارة جمعية علمية ( الجمعية المصرية لعلم الحشرات ) .
- ١٨- د . محمد العقير  
أستاذ بكلية العلوم - جامعة الأزهر ، عضو مجلس إدارة جمعية علمية ( الجمعية الكيميائية المصرية ) .
- ١٩- د . محمد محمود إبراهيم عويس  
أستاذ ووكيل المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة - عضو مجلس إدارة جمعية علمية ( الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي ) .
- ٢٠- د . محمد صبحى عبد الحكيم  
أستاذ بكلية الآداب جامعة القاهرة - رئيس مجلس الشورى الأسبق - نائب رئيس مجلس إدارة جمعية علمية ( الجمعية الجغرافية المصرية ) .
- ٢١- د . محمد صفى الدين أبو العز  
أستاذ بكلية الآداب - جامعة القاهرة ، وزير الشباب الأسبق - رئيس مجلس إدارة جمعية علمية ( الجمعية الجغرافية المصرية ) .
- ٢٢- د . محمد صالح النواوي  
أستاذ الفلك بكلية العلوم - جامعة القاهرة عضو مجلس إدارة جمعية علمية ( الجمعية الفلكية المصرية ) .
- ٢٣- د . محمد على  
أستاذ بكلية الزراعة - جامعة الأزهر - نائب رئيس مجلس إدارة جمعية علمية ( الجمعية المصرية لعلم الحشرات ) .
- ٢٤- د . محمد الشربيني  
مستشار بإدارة التشريع - وزارة العدل .
- ٢٥- أ . محمد جمال الدين  
رئيس مجلس إدارة جمعية علمية ( الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي ) .
- ٢٦- د . محمد عبد الجواد عزازي  
أستاذ بالمركز القومي للبحوث - عضو مجلس إدارة جمعية علمية ( جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية ) .

- ٢٧- د . محمد عبد العزيز زاهر  
أستاذ غير متفرع بزراعة القاهرة - عضو مجلس إدارة جمعية  
علمية ( الجمعية المصرية لعلم الحشرات ) .
- ٢٨- د . محمد قنديل  
أستاذ بكلية الزراعة - جامعة القاهرة - عضو مجلس إدارة جمعية  
علمية ( الجمعية المصرية لعلم الحشرات ) .
- ٢٩- د . محمود حافظ  
أستاذ بكلية العلوم - جامعة القاهرة - رئيس مجلس إدارة عدة  
جمعيات علمية ( المجمع العلمي المصري - الجمعية العلمية  
المصرية - الجمعية المصرية لعلم الحشرات ) .
- ٣٠- مهندس . إيهاب مدحت  
مدير مركز معلومات الاتحاد العام للجمعيات الأهلية .

## (١) مشكلة البحث

شهد العقدين المنصرمين اهتماماً ملحوظاً بالجمعيات الأهلية دولياً ومحلياً باعتبارها مقوماً رئيساً من مقومات المجتمع المدني الذي تتبنى أيديولوجيته الدول المتقدمة وتحاول طرحه على ساحة الدول النامية باعتباره بديلاً فعالاً في معالجة قضاياها .

وتعد مصر من الدول المهمة بتعزيز دور الجمعيات الأهلية سواء كان ذلك على مستوى القيادة السياسية أو على المستوى الأكاديمي تحقيقاً لهدف إنجاح فكرة المجتمع المدني . وتتعدد الأنشطة التي تمارسها الجمعيات الأهلية في مصر ، ومن ضمن الأنشطة يوجد النشاط العلمي الذي تقوم به الجمعيات العلمية والتي تعمل على تشجيع إجراء الدراسات والبحوث العلمية في مختلف القطاعات وتدعيم الروابط وتبادل الأفكار والمعرفة بين المشتغلين بالعلوم في داخل البلاد وخارجها وذلك من خلال عدة وسائل مثل المؤتمرات والندوات وإصدار المجلات وإجراء الدورات التدريبية وإلقاء المحاضرات وإنشاء المكتبات العلمية وغير ذلك من الوسائل .

وقد مرت مصر بتحولات أيديولوجية انعكست بدورها على القطاع الأهلي والتشريعات المنظمة له والتي كان آخرها القانون رقم "٨٤ لسنة ٢٠٠٢" والخاص بتنظيم عمل الجمعيات الأهلية في مصر ، وكان من المتوقع تأثر الجمعيات العلمية بتلك التحولات ، وعلاوة على ذلك لم تكن هناك رؤية واضحة لسياسات الجمعيات العلمية ، ومن هنا فقد تم تحليل سياسات الجمعيات العلمية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وذلك باستخدام أسلوب تحليل السياسات .

## (٢) أهداف البحث

تحدد أهداف البحث في :-

- ١- التعرف على سياسات الجمعيات العلمية .
- ٢- كيفية تفعيل أداء الجمعيات العلمية في ضوء المتغيرات الراهنة .

## (٣) التساؤلات البحثية

١. ما هو واقع الجمعيات العلمية في مصر ؟
٢. ما هي طبيعة سياسات الأنشطة العلمية للجمعيات العلمية ؟
٣. ما هي طبيعة السياسات المالية للجمعيات العلمية ؟
٤. ما هي انعكاسات المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على سياسات الجمعيات العلمية ؟
٥. كيف يمكن تفعيل أداء الجمعيات العلمية في مصر ؟

## (٤) مفاهيم البحث الإجرائية

١. السياسات .
٢. تحليل السياسات .
٣. الجمعيات العلمية .

٤. المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

### (٥) الإجراءات المنهجية للبحث

#### ١- نوع الدراسة :

تتنمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية وذلك من أجل تقرير خصائص السياسات المالية ، وسياسات الأنشطة العلمية للجمعيات العلمية .

#### ٢- المنهج المستخدم :

المنهج المستخدم هو منهج " دراسة الحالة " وذلك من أجل التحليل الكيفي لمعطيات الدراسة الميدانية ، ومن خلال تصور لتحليل السياسات .

#### ٣- مجالات الدراسة :

##### أ - المجال المكاني :

تم اختيار المجال المكاني للبحث عمدياً ، حيث تم اشتراط مجموعة من الشروط في ضوءها تم اختيار الجمعيات العلمية التي تم تحليل سياستها والجمعيات هي :

١- الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي .

٢- جمعية المهندسين المصرية .

٣- الجمعية المصرية لعلم الحشرات .

٤- الجمعية الصيدلانية المصرية .

٥- جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية .

##### ب - المجال البشري :

وهو يمثل الخبراء اللذين تم التعرف على وجهات نظرهم في سياسات الجمعيات العلمية ، وقد تم وضع مجموعة من الشروط لاختيار الخبراء ، وتمت مقابلة ٣٠ خبيراً ممن انطبقت عليهم الشروط ، علاوة على مقابلة ( ٥ ) من ممثلي الجمعيات ( ٤ سكرتير مجلس الإدارة & ١ مدير منفذ ) .

##### د - المجال الزمني :

ويمثل الفترة الزمنية لجمع البيانات والتي كانت من ١ / ٤ / ٢٠٠٢ حتى ٣٠ / ٥ / ٢٠٠٢ .

### ( ٦ ) أدوات البحث

#### ١- تحليل المضمون ( المحتوى ) :

وذلك لفعاليتها في التعامل مع الوثائق وتم إعداد دليل تحليل محتوى وطبق على التقارير السنوية للجمعيات العلمية على مدار أربع سنوات ٩٧ / ١٩٩٩ & ٩٨ / ١٩٩٩ & ٩٩ / ٢٠٠٠ & ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ .

#### ٢- استمارة الأنشطة : CHECK LIST

ومن خلالها تم التعرف مبدئياً على كافة أنشطة الجمعية وتم تطبيقها بعد تحكيمها على سكرتيري مجالس إدارات الجمعيات العلمية .

٣- تحليل الميزانيات :

وتم استخدام دليل لتحليل ميزانيات الجمعيات العلمية ، وذلك من أجل التعرف على السياسات المالية للجمعيات العلمية .

٤- المقابلات شبه المقننة :

وذلك من أجل التعرف على وجهات نظر الخبراء في سياسات الجمعيات العلمية ، وتم الاعتماد على دليل مقابلة محكم أثناء إجراء تلك المقابلات .

(٧) النتائج العامة للبحث :

تمكن البحث من الإجابة على التساؤلات البحثية من خلال العرض النظري ومن خلال الدراسة الميدانية ، ويمكن عرض أهم النتائج بالصورة التالية :

١- أوضح البحث أن المجمع العلمي المصري ( جمعية علمية ) هو أول جمعية أهلية في مصر وليست الجمعية الخيرية اليونانية .

٢- تتركز حوالي ٣٥ % من الجمعيات العلمية المصرية داخل مكاتب بعض أعضاء هيئات التدريس بدون وجود نشاط علمي ملحوظ .

٣- أوضح البحث نقص الإعلام عن الجمعيات العلمية في المجتمع المصري ، والذي يعود في بعض الأحيان إلى نقص الاعتمادات المالية ، وفي أحيان أخرى إلى عدم توافر المهارات الاتصالية اللازمة للعملية الإعلامية .

٤- أوضح البحث ضعف نشاط المكتبة في الجمعيات العلمية .

٥- تلقي إشكالية الفجوة بين النظرية والتطبيق بظلالها على معظم أنشطة الجمعيات العلمية .

٦- يمكن تصنيف الجمعيات العلمية إلى جمعيات غنية جداً وجمعيات فقيرة جداً ، والجمعيات الغنية يرجع ثراؤها إلى امتلاكها لعقارات وأراض من قبل الثورة تأثرت أسعارها بالمتغيرات الاقتصادية مما وفر لها رصيذاً بكمياً عالياً .

٧- أوضح البحث عدم وجود تمويل أجنبي للجمعيات العلمية على النحو الموجود بالقطاعات الأخرى من الجمعيات الأهلية .

٨- الجمعيات التي لديها أرصدة مالية كبيرة تتفق أموالاً كثيرة في بنود قد تكون بعيدة عن تحقيق الهدف العام ، وعلى كبل الأحوال فإن نسبة مصروفات الأنشطة العلمية لا تتجاوز ٢٥ % من جملة المصروفات .

٩- لا تتعارض أغراض الجمعيات العلمية مع الاعتراضات التي علقها قانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢" على أغراض الجمعيات الأهلية .

١٠- قانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢" حسم الخلاف حول تبعية الجمعيات العلمية وانقسام الآراء حول الوضع الأفضل ، أن تكون تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية أو لأكاديمية البحث العلمي ، وذلك بصورة وسطية من خلال المادة ( ١٦ ) والتي ترى تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة الشؤون الاجتماعية

والوزارة الفنية المنوطة وذلك لبحث سبل دعم أنشطة معينة وتيسير إجراءات عملها وتمويلها وهذا الأمر ينسحب بدوره على الجمعيات العلمية .

(٨) - أفكار بحثية مستقبلية :

هناك مجموعة من الأفكار البحثية التي يمكن دراستها مستقبلا ، والتي اتضح من البحث أنها بحاجة إلى معالجات بحثية ، وأهم الأفكار هي :

- ١- أساليب تدعيم العلاقات بين الجمعيات العلمية والوزارات الفنية .
- ٢- أسباب عدم اهتمام التمويل الأجنبي بالجمعيات العلمية .
- ٣- أساليب تدعيم العلاقات بين الجمعيات العلمية والقطاع الخاص .
- ٤- دراسة مقارنة بين الجمعيات العلمية والمراكز البحثية المنشأة تحت بند شركات مدنية غير هادفة للربح .
- ٥- معوقات الأوقاف الخاصة بالجمعيات العلمية في مصر .

## **Future Research ideas**

There is a set (group) of research ideas that can be studied in future and which have been found in need of research dealing (tackling). The important ideas are:

- 1-Methods of consolidating and supporting the relations between the scientific associations and the technical ministries.**
- 2-The reasons why the foreign finance do not care for scientific associations.**
- 3-The methods of strengthening and supporting the relations among the scientific associations and private sector.**
- 4-Conducting a comparative study between scientific associations and research centers that were established as a non profitable civil enterprises.**
- 5-Impediments of wakfs related to scientific associations in Egypt.**

**4-The Egyptian Pharmathetical association.**

**5-Applied Microbolgy association.**

### **B-Human aspect**

It represents the experts whom we recognized their views opinions concerning policies of scientific associations. We stipulated some conditions to choose among these experts. We also conducted some interviews with 30 experts who proved valid according to the conditions established as well as interviewing with five representatives of associations( 4 secretaries of the board of directors & the executive manager)

### **C-Duration**

Collecting data (from 1/ 4/2002 to 30/ 5/ 2002)

### **Study Tools**

#### **1-Content Analysis**

This technique has proved effective in dealing with documents. A guide for content analysis was prepared and applied to the annual reports of the scientific associations for four years as follows: 97/98 – 98/99 – 99/ 2000- 2000/ 2001.

#### **2-Check List**

This has helped in recognizing first all the activities of an association and applying such activities after being arbitrated by the secretaries of the boards of scientific asociations.

#### **3-Budget analysis**

A guide of budget analysis of scientific associations was used to recognize the finance policies of scientific asociations.

#### **4-Semi juridical interviews**

These were used to be aware of the opinions and views of the experts in the policies of scientific associations. We have largely depended on a perfect interview guide while conducting such interviews.

### **General Results(Conclusions)**

The current research could answer all the research questions through theoretical demonstration and the field study. The most important results can be identified as follows:

1-The current research has stated that the Egyptian scientific compound(a scientific association) is the first one that was established in Egypt not the Greek charitable society.



2-The effect of social and economic variables on the policies of scientific associations.

### **Research Questions**

1-What is the reality of scientific associations in Egypt?

2-What is the nature of scientific activities policies of scientific associations?

3-What is the nature of finance policies of scientific associations?

4-What is the influence of social and economic variables on the policies of scientific associations?

### **procedural concepts of the research**

1-polices.

2-policy analysis.

3-Scientific associations.

4-Social and economic variables.

### **Methodology**

#### **1-Kind of study**

The current research is a descriptive study that aims at determining the characteristics the finance polices and the policies of scientific activities of such scientific associations.

#### **2-The method used**

It is the case study for qualitative analysis of parameters of field study and through an illustration of policy analysis

#### **3-Study aspects**

A-Spatial aspect: such aspect has been deliberately chosen where some requirements and terms were stipulated and in the light of such requirements the scientific associations were chosen whose policies were analyzed. Such associations are as follows:

1-The general Egyptian association for social defense.

2-The Egyptian associations for engineers.

3-The Egyptian association for insects sciences

## **Summary**

### **Study Problem**

The last two decades have witnessed the significant attention 'care' given to national associations both at the local and international levels as the main ingredient of civil community whose ideology is largely adopted by advanced countries which hardly attempt to spread it on a large scale in underdeveloped countries as an effective and efficient alternative in dealing with their issues and problems.

Egypt is considered one of the countries which concern with supporting and reinforcing the role of national associations at the political leadership level as well as the academic level with the goal of making the idea of civil community a success.

The activities which national associations can practise in Egypt are too many (various), hence the scientific activity is one aspect that aims at the encouragement of conducting scientific studies and researches in different sectors, supporting ties and relations, exchanging knowledge and thoughts 'ideas' among people working in the field of sciences within and outside the country through conferences and forums, issuing journals, holding training programs, giving lectures and setting up scientific libraries and so on.

Egypt has already passed by (witnessed) ideological changes that were reflected on national sector and legislations which organize its activities and aspects.

The last one is the law no 84 for the year 2002 which organizes the tasks and work of the national associations in Egypt. It was anticipated that scientific associations would have been affected by such changes and transformations. Besides, there was not a clear vision for the policies of scientific associations. As a result, the policies of scientific associations were analyzed in view of (in the light of) some social and economic variables by using the technique of policy analysis.

### **Goals of the research**

The objectives of the current research has been identified (determined) as follows:

1- Deep analysis of the documents and credentials of scientific associations in accordance with the policy analysis technique with the aim of recognizing the policies of scientific associations.

**Azhar University**  
**Faculty of Education**  
**Social work & community development Dep.**  
**Social planning specialty**

# **Policy Analysis OF National Scientific Association in Egypt in the light of some Social and Economic variables**

A Thesis presented

By

**Al-Haytham Moh.Zaafan**

Submitted For Getting the M.A degree in Social Work

Supervisors

**Prof.Dr**

Mohammed Abd-El Sameaa Othman  
Dean of the faculty of education &  
Head of social work and community  
Development dep.  
Azhar University

**Prof.Dr**

Mohammed Mahmoud Ibrahim Ewees  
prof.of social planning &vice  
dean of the higher institute for  
social work - Cairo

**Associated Prof.**

**Ikram Saed Ghalab**  
Asociated prof.In scoial work &  
Community development  
Faculty of Education  
Azhar University

**2004**

Azhar University  
Faculty of Education  
Social work & community development Dep.  
Social planning specialty

# **Policy Analysis OF National Scientific Association in Egypt in the light of some Social and Economic variables**

A Thesis presented

By

**Al-Haytham Moh.Zaafan**

Submitted For Getting the M.A degree in Social Work

Supervisors

Prof.Dr

Mohammed Abd-El Sameaa Othman  
Dean of the faculty of education &  
Head of social work and community  
Development dep.  
Azhar University

Prof.Dr

Mohammed Mahmoud Ibrahim Ewees  
prof.of social planning &vice  
dean of the higher institute for  
social work - Cairo

Associated Prof.

Ikram Saed Ghalab  
Asociated prof.In scoial work &  
Community development  
Faculty of Education  
Azhar University

2004